جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري في مطلع القرن العشرين من (1900–1919)

مذكّرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر

أعضاء اللجنة المناقشة	
أ. د. محمد بوطيبي	رئيسا
أ. حميد قريتلي	مشرفا ومقررا
أ. معمر شعشوع	مناقشا

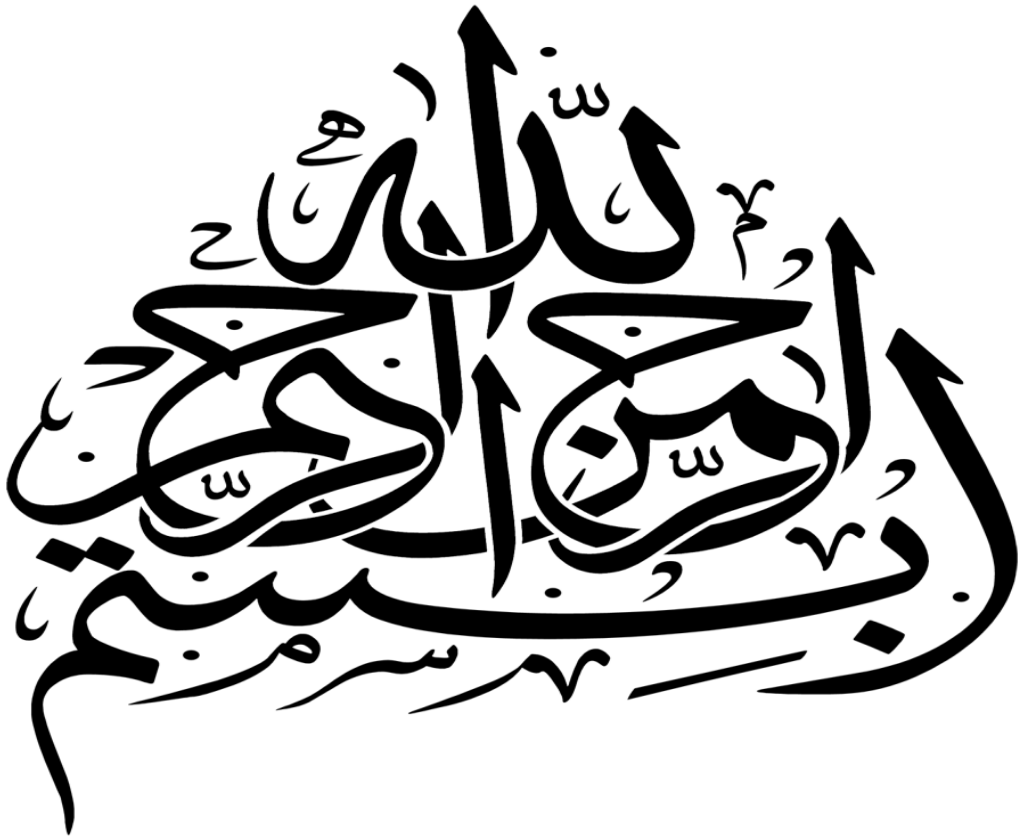
إعداد:

- شريفة مهني
- سهيلة مبارك

إشراف الأستاذ:

- حميد قريتلي

السنة الجامعية: 1437–1438 هـ/2016–2017م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدي الكريمين أمدهما الله بالصحة والعافية وأطال الله في عمرها

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم كل باسمه

وخاصة رزيقة و رمضان اللذان كان عونا وسندا لي في الأوقات الصعبة

إلى كل شهداء الجزائر الأبرار

إلى فلسطين

إلى كل من علمني حرفا من الابتدائية إلى الجامعة

إلى صديقاتي كل باسمها : سهيلة رفيقة دربي الدراسي والتي تقاسمت معي متاعب هذه المذكرة حفظها الله

والى مريم وسناء و زهية ونادية

(إلى كل من حملتهم بصيرتي ولم أذكرهم في مذكرتي)

شريفة مهني

الإهداء

إلى الذين تعبوا ليروني سعيدة وسهروا ليروني متميزة وقضوا حياتهم من أجلي وأكرموني بالدعاء لإتمام رسالتي والداي الكرمان أطال الله في عمرهما وحفظهما وأبقاهما في خير وصحة

إلى جدتي أطال الله في عمرها

وإلى كل شهداء الوطن الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل الجزائر

إلى كل إخوتي و أخواتي و أولادهم

وأهديها إلى الغاليتين على قلبي(ريمة و رتيبة)

وإلى صديقتي الغالية التي رافقتني طيلة مدة دراستي وكانت سندا لي لإتمام هذه المذكرة شريفة

وإلى صديقاتي مريم ،نبيلة ،زهية، نادية، سناء،

وإلى كل الأخيار من أبناء وطني الذين يعملون بكل جد وإخلاص في سبيل الله والوطن

وإلى من حملهم قلبي ولم يذكره قلمي أهدي هذا الجهد المتواضع

سهيلة مبارك

شكر وتقدير

اللهم علمنا ما ينفعنا وزدنا علما وانفع بنا عبادك الصالحين.

الحمد لله نحمده ونستعين به ونستغفره ونتوب إليه، ونشكره على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه تسليما كثيرا.

نهدي ثمرة جهدنا المتواضع إلى أستاذنا المشرف **حميد قريتلي**، الذي ساعدنا ،وكان عونا لنا بنصحه وارشاداته العلمية حتى نلم بكل جوانب الموضوع للإتمام هذه المذكرة والوصول إلى الهدف المسطر .

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل، وأخص بالذكر أستاذتنا دليلة لونيس التي كانت سندا ومنطلق لبحثنا فلم تبخل علينا بالمادة العلمية، وتوجيهاتها الصائبة بارك الله فيها وجزاها خيرا.

والشكر إلى الأستاذة **سعيدة زفزاف** التي دعمتنا بمذكرتها وإرشاداتها، دون أن ننسى عمال مكتبة البرواقية خاصة ، **حمزة، ومحمد، وأمال**، وعمال مكتبة دار الثقافة بالمدية، وإلى عمال مكتبة جامعة د. يحي فارس، وعمال المتحف بالمدية.

والشكر الخالص إلى **عائلة جلال** خاصة عمي **لخضر، ونجاة**، وإلى كل من وقف معنا وشجعنا بدعاء أو كلمة أو ابتسامة.

خالص الشكر والتقدير لكم جميعا على مساندتكم لنا.

قائمة المختصرات

أ - باللغة العربية

الرمز	دلالة
تر	ترجمة
ت	توفى
تح	تحقيق
ص	صفحة
د ت	دون تاريخ
ج	جزء
ط	طبعة
د ط	دون طبعة
ط ع	الطبعة العربية
م	ميلادي
هـ	هجري
مج	مجلد
مر	مراجعة
م و ك	المؤسسة الوطنية للكتاب
ش ر أجيرون	شارل روبير آجيرون

المقدمة

المقدمة :

منذ الإحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، كرس جميع جهوده الإستعمارية بتطبيق السياسة القمعية المختلفة على الجزائريين، من خلال مؤسساته الثقافية والقانونية وغيرها ،حيث سعت هذه المؤسسات بأشكال مختلفة لطمس المعالم الدينيةو التاريخية و الحضارية والإجتماعية ، كمحاولة لتثبيت دعائم الإستعمار، ومن هذه السياسات سياسة فرق تسد بين الجزائريين ،وهو ما ظهر مع الفترات المختلفة للحكام العامون في الجزائر .

وهذا كان من مرحلة الحكم العسكري 1830 إلى 1871، ، وكان ذلك بسقوط إمبراطورية نابليون الثالث، وهذا ما أدى إلى تغيير الحكم في الجزائر، إلى حكم مدني عام 1871 إلا أن سياسة الحكام العامون بقيت مماثلة لسياسة الحكام السابقة ، أي بقي الحاكم العام عسكري بزي مدني، بتطبيقهم أشد القوانين المجحفة بهدف القضاء على الشعب الجزائري ومقوماته الحضارية، وممارسة سياسة الأرض المحروقة ضد الجزائريين .

ومع مجيء الحاكم العام شارل جونار بداية القرن العشرين ، الذي عرف بسياسة جديدة تمثلت في سياسة أهلية بهدف التقرب من الجزائريين وتثبيت الإستعمار الفرنسي والتي لم تخرج عن السياسة العامة لفرنسا في حكم الجزائر .

ولمحاولة فهم أبعاد وأسس سياسة شارل جونار في الجزائر خلال مطلع القرن العشرين قمنا بدراسة وتحليل مختلف مجالاتها، السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والعسكرية، واستظهارها مع تقديم النقد لها.

دواعي اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع الموسوم (سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري في مطلع القرن العشرين)، هو الرغبة في معرفة مظاهر السياسة الأهلية المنتهجة في حكم شارل جونار مع بداية القرن العشرين والبحث في أهم أهدافها وانعكاساتها على واقع الجزائريين .

إذ تعتبر فترة حكم شارل جونار نقطة تحول بالنسبة للجزائريين وذلك ببروز أهم الأحداث على المستوى المشرق العربي الإسلامي ومنها :مشروع الجامعة الإسلامية والتي تعود فكرتها إلى جمال الدين الأفغاني إضافة إلى النهضة العربية في المشرق العربي ، ومعرفة أثر سياسة شارل جونار على الجزائريين مطلع القرن العشرين.

أهمية الموضوع:

إن بداية القرن العشرين يمثل منعرجا حاسما بالنسبة للجزائر، وذلك مع مجيء الحاكم العام شارل جونار ،الذي جاء بسياسة أهلية ذات معالم جديدة ،وحيث عرفت بالسياسة الأهلية، التي كانت تهدف إلى استمالة الجزائريين، و التي لم تخرج عن إطار السياسة الاستعمارية الفرنسية، فدراسة (1900- 1919)، كانت تلم بالأحداث التاريخية الهامة .

إشكالية الموضوع:

و لفهم موضوع دراستنا قمنا بطرح الإشكالية العامة: ماهي أسس ومنطلقات السياسة الأهلية التي عرف بها الحاكم العام شارل جونار وانعكاساتها على واقع الجزائريين؟ وهل هذه السياسة كانت لصالح الجزائريين أم أنها سياسة جديدة لتثبيت الإستعمار الفرنسي في الجزائر؟ وتبعناها بسلسلة من **الإشكاليات الجزئية.**

- ماهي الظروف العامة المرتبطة بمجيء شارل جونار إلى الحكم ؟

- فيما تمثلت مظاهر سياسته ؟ وما مدى نجاحها؟
- ماهي أهم الأبعاد السياسية والثقافية من سياسته؟
- ما مدى رد فعل الجزائريين والمستوطنين من هذه السياسة ؟
- وهل كان لسياسته تأثير على الجزائريين؟

- **المناهج المتبعة:**

اعتمدنا في بحثنا على مناهج تتلاءم و طبيعة الموضوع، حيث تم الإعتماد على المنهج التاريخي الوصفي، والذي يعتمد على وصف الأحداث التاريخية وفق المادة العلمية الموجودة التي تم الاطلاع عليها ودراستها، حتى نلم بالأحداث التي تخدم فترتنا المدروسة وفق إطارها الزماني والمكاني لبحثنا، والمنهج التحليلي النقدي الذي يقوم بتحليل الأحداث وتبينيها وإخراج الأفكار وتحليلها.

طرح الخطة:

لقد تطرقنا في دراستنا لهذا الموضوع الخطة المتمثلة فيما يلي:

مبحث تمهيدي وثلاث مباحث مع مقدمة وخاتمة، ومجموعة من الملاحق.

فقد تناولنا في المبحث التمهيدي أوضاع الجزائر قبيل مطلع القرن العشرين من 1890-1899، ومن خلاله تم التطرق إلى الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية للجزائر في مراحل مختلفة من حكم بعض الحكام العامون كجول كامبون ولافيير و لبين .

أما المبحث الأول: فتطرقنا فيه إلى سياسة شارل جونار في الجزائر 1900- 1919، والتي شملت الجوانب العامة لسياسته في الجزائر (السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والعسكرية، وأبرزنا فيها سياسته وأهم قراراته الإيجابية والسلبية.

أما المبحث الثاني: فدرسنا انعكاسات شارل جونار على المجتمع الجزائري، من بروز النهضة في الجزائر، وظهور النخبة باتجاهاتها (المحافظين، والإدماجيين، وبروز الجمعيات والصحف في الجزائر.

أما المبحث الثالث: فتمثل في ردود الفعل تجاه سياسة شارل جونار، منها ردود الجزائريين التي تمثلت في الانتفاضات، ورفض قانون التجنيد الإجباري، والهجرة، وكذا تطرقنا إلى رد فعل الفرنسيين على إصلاحات جونار.

وأتممنا عملنا بخاتمة التي استخلصنا فيها جملة من النتائج والاستنتاجات لسياسة شارل جونار في الجزائر، وربطناها ببعض الملاحق التي وظفناها من أجل التوضيح أكثر.

نقد المصادر و المراجع :

من المصادر الهامة التي استندنا إليها في موضوع دراستنا هي الجرائد التي تزامن صدورها مع فترة حكم شارل جونار:

L'écho d'Alger

اعتمدنا عليها دراستنا منها1919: ومن خلالها تم الإطلاع على: تخوفات شارل جونار ورفضه لحكم الجزائر ومطالبة السلطات الفرنسية بالرحيل من الجزائر

l'écho de bouger

من خلال الاطلاع على جزء من 1906-1909: بينت لنا دعم شارل جونار للاقتصاد الفرنسي من خلال خيرات الجزائر .

من المراجع التي تم الاعتماد عليه لدراسة هذا الموضوع هي:

أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1،ج2:حيث تناول في كتابه فترات حكم الحكام العامون الذين سبقوا جونار وكذلك تناول جزئيات عن شارل جونار.

أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ج4، ج5، ج9:حيث تطرق في دراسته إلى الجوانب الثقافية في الجزائر خلال حكم شارل جونار.

عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التنظيمية في الجزائر: حيث تناول في دراسته الجانب الثقافي التعليمي وذكر فيه جميع المراسيم التي نصت على عدد التلاميذ المدارس و القروض المدرسية.

فريد حاجي: السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، المتعلق والسيرورة والمال 1837 -1937:تطرق في كتابه إلى الجانب الثقافي للجزائر و اعتمدنا عليه في الجانب التعليمي .

شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919 الجزء الثاني بترجمة محمد الحاج مسعود، عمر بالعربي: يعتبر هذا المرجع متخصص في سياسة شارل جونار بتطرقه إلى كل الجوانب خاصة السياسية والثقافية والعسكرية.

شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلا ع حرب التحرير 1954 ترجمة عباس عصفور: اعتمدنا على هذا الكتاب في جزئياته التي تخص الجانب الاقتصادي .

– إضافة إلى بعض المذكرات الجامعية منها:

– مذكرات الماجستير منها:

- سليم أوفة، الحراك النهضوي في مدينة الجزائر مطلع القرن العشرين 1900- 1919:والتي اعتمدنا عليها في موضوعنا خاصة أنها تدرس فتر ة حكم شارل جونار في جزئياتها كالأوضاع الثقافية في تلك الفترة.

- العكروت خميلي، جامعة الجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائريين: بينت لنا هذه الدراسة معا لم فكرة تأسيس جامعة الجزائر، والأهداف المسطرة من تأسيسها حيث اعتمدنا عليها في مذكرتنا حول تأسيس جامعة الجزائر التي كانت في فترة حكم شارل جونار.

– و مذكرة الماستر:

- أسماء تيفورة، دليلة لونيس، السياسة الاستعمارية لفرنسا في الجزائر جول كامبون 1891- 1897، شارل جونار 1900- 1918 الأبعاد والخلفيات : والتي تبين لنا معا لم السياسة الجديدة التي تبنتها السلطات الفرنسية في الجزائر منذ عام 1891مع مجيء جول كامبون،

واعتماده على السياسة الإسلامية، و التي تبناها بعده شارل جونار ،فاعتمدنا على جزئيات من هذه الدراسة في موضوعنا.

– ومذكرة الليسانس:

– سعيدة زفزاف، حايد عقيلة، الحكام العامون الفرنسيون، في الجزائر (1914– 1930) :اعتمدنا على جزئيات منها لدراستنا وخاصة مرحلة حكم شارل جونار الثالثة .

أما الصعوبات التي واجهتنا فتمثلت فيما يلي:

– صعوبة الوصول إلى المادة العلمية في بعض المكتبات بسبب الإجراءات التعسفية لدى بعض العمال الغير مسؤولين.

– نقص المادة العلمية التي تخص موضوع دراستنا وكانت كل المصادر تتكلم باللغة الفرنسية مما صعب جمعها وقراءتها وترجمتها ترجمة بمعناها الصحيح

– كل المراجع بالعربية التي تكلمت عن الموضوع لا يتعدى منها ذكر شخصية شارل جونار وبروزه في المجال الثقافي بشكل قليل إضافة إلى أن الأفكار تتكرر في جميع المراجع وهذا ما جعلنا نواجه مشكلة وهي كيفية التعامل مع المادة العلمية والخاصة بموضوع الدراسة المتناثرة هنا وهناك وفي شكل نقاط في مختلف الكتب وهذا ما صعب التعامل معها من حيث جمعها والمقارنة بينها واستنباط نتائجها.

ولكن رغم كل هذه الصعوبات التي واجهتنا في موضوع دراستنا المتعلق بالحاكم العام شارل جونار (Jonnart) في الجزائر، إلا أننا بذلنا كل جهدنا من أجل إتمام هذا البحث ، وكان ذلك بعون الله وعزيمتنا وجهدنا وإرشادات أساتذتنا الذين كانوا عونا لنا في إتمام هذا البحث،

فلا يسعنا إلا أن نتمنى أن يكون هذا البحث قد أزال بعض اللبس عن بعض الأمور التي لم نكن نعرفها.

المبحث التمهيدي:

الأوضاع العامة في الجزائر قبيل مطلع القرن العشرين

(1891-1899)

1- الأوضاع السياسية:

2- الأوضاع الاقتصادية:

3- الأوضاع الثقافية:

4- الأوضاع الاجتماعية:

المبحث التمهيدي: الأوضاع العامة في الجزائر قبيل مطلع القرن العشرين(1891 – 1899)

تمهيد:

بذلت فرنسا كل ما بوسعها لمحو شخصية المجتمع الجزائري وتفكيك بنيته في جميع المجالات، خاصة بما يتعلق بثقافته ودينه الإسلامي، وتعويضها بنشر الثقافة الفرنسية وديانتهم المسيحية وتمكين العنصر الفرنسي الدخيل من خيرات البلاد، واشتداد السياسات المستبدة في عهد الجمهورية الثالثة من 1870 إلى 1900 التي تمادت في سياستها التدميرية الهمجية ضد الشعب الجزائري المظلوم، إلا أن بعض الحكام العامون كانوا يرون أن تثبيت الاستعمار الفرنسي ,يكون بتطبيق سياسة اللين اتجاه الجزائريين، وهذا ما سنراه من خلال سياسة الحكام العامون مع نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين.[1]

1- الأوضاع السياسية:

إن عمليات سياسة **الإدماج**[2] التي بلغت أوجها منذ أن صدر مرسوم الحاق الجزائر إداريا بفرنسا سنة 1881، وظل معمولا به حتى سنة 1896، وهكذا أصبحت شؤون الجزائر من اختصاص الوزارات بباريس، وبذلك فقد الحاكم العام الكثير من سلطته وأصبح المستوطنون أسياد هذه البلاد، وهذا ما أدى إلى ارتكاب فضائح وظلم في حق الأهالي، وبهذا تحرك البرلمان الفرنسي خلال سنوات 1890-1892 .

1- أسماء تيفورة، دليلة لونيس، **السياسة الاستعمارية لفرنسا في الجزائر، جول كاميون، 1891-1897، شارل جونار، 1900-1918، الأبعاد والخلفيات**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الغالي غربي، جامعة المدية، 2014-2015، ص 9.

2- **الإدماج l'assimilation** : ومعناها هو إن يحصل الفرد على الجنسية الفرنسية ويصبح مواطنا فرنسيا يتمتع بجميع الحقوق المدنية مع بقائه على دينه والتمتع بقانون الأحوال الشخصية الخاصة كمسلم وهذا ما يطالب به معظم دعاة الاندماج من الجزائريين، أنظر: فرحات عباس، **الشباب الجزائري**: تر: احمد منصور، دج، دط، الجزائر، 2008.

فقرر أن يهتم بالسياسة المطبقة على الأهالي بالجزائر وعليه فقام **جول فيري** (**Jules Ferry**)[1] بتعيين **جول كامبون** (**Jules Cambon**)[2] من 1891-1897، الذي اهتم بشؤون الجزائر بعد إهمال طويل وترتب عليه وقف عمليات الإلحاق، عند حكمه للجزائر كانت لديه أسئلة صعبة فطلب تقديم العراقيل الإدارية الجزائرية المطبقة في العدالة الحالية على أكمل وجه[3]، ومن خلال تقارير لجنة 1896 وجدت أنه على حق في سياسته المستقلة في الجزائر، فكان يوازن بين ضغط الكولون وتطبيق السياسة الفرنسية، وكان يريد إلغاء قرار كريميو، وكان يؤمن بضرورة تكثيف التأثير الفرنسي وتكوين نخبة مثقفة وسيطة بين الجزائريين، والعمل على إحداث نظام خاص ليس الاندماج الكامل ولا الإستقلال المالي.

فتبلورت سياسة **La ferrière لا فيريير**[4] في الاستقلال المالي سنة 1898 الذي سيهديه إلى الكولون بعد رحيل كامبون فأعاد بطريقة سرية تأسيس مصلحة الشؤون الأهلية للأقاليم العسكرية في الصحراء باسم فرنسا، وكل اقتراحاته باءت بالفشل وترك الموضوع عند مغادرته دون حل، وهذا ما جعل الحاكم العام الجديد لبين يواصل سياسة كامبون فكان سيفرض سياسة لبرالية لولا خروج

---

[1] - **جول فيري** :**ولد1832**هو سياسي فرنسي كبير تولى رئاسة الوزارة الفرنسية في أعوام (1880-1881) و(1883-1885) وعين رئيسا للبرلمان سنة 1893، وبعدها اصبح من المنظرين للاستعمار والسياسة الكولونيالية، انظر: حكيم بن شيخ، **مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية 1945-1954**، دج، دط، دار هومة الجزائر، 2013، ص 18.

[2] - **جول كامبون(1845-1935)**:هو حاكم عام للجزائر وعرف بسياسة الأهلية الإسلامية التي جاء بها في الجزائر، حيث عين حاكما عاما على الجزائر فشارك في عدة مفاوضات السلام بين إسبانيا و الو .م .اكما عين سفيرا لفرنسا في مدريد سنة 1902 ثم سفير في برلين 1907، توفي بمدينة فيفاي (سويسرا) في 19 سبتمبر 1935، أنظر: حميد قريتلي، **البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر1830/1907**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الجزائر المعاصر، إشراف، دالغالي الغربي، جامعة الجزائر2010/2009،ص72.

[3] - Jules Cambon' Le Gouvernement Général de l'Algérie (1891- 1897). Librairie h.ch champion Edouard champion ? Paris ? 1918. p 99.

[4] - **لا فيريير**: هو إدوارد لافيريير حاكم عام في الجزائر من 1890 إلى أكتوبر 1900، فعند حكمه قام باستجابة المطالب المستوطنين في الاستقلال الذاتي في 25 أوت 1898 وعدهم بحصول ذلك وليس هذا فحسب بل على إنشاء جمعية استيطانية منتجة وهي المفاوضات المالية وإعادة تنظيم مجلس الجزائر الأعلى وعززه بنواب في هيئة الرقابة الإدارية، انظر: سعيدة زفزاف، عقيلة حايد ،**الحكام العامون في الجزائر (1914-1930)**،مذكرة لنيل شهادة ليسانس تاريخ الجزائر المعاصر، إشراف، د يوسف التلمساني ،جامعة الجزائر 2008/2007،ص 18.

معادات اليهود[1]، وتنظيم منظمات فرنسية معادية لليهود تطالب بإلغاء القانون القاضي بمنح الجنسية الفرنسية لهم، وكانت هذه الحركات المناهضة لليهود سنة 1898 بقيادة **ماركس ريجس Marx regis** [2] الأول شيخ بلدية مدينة الجزائر، والثاني نائب في البرلمان، وهي عمليات معادية واستفزازية تجاه المجموعة اليهودية.[3]

وفي وسط هذا الهياج والأحداث حل **لافيريير** بالجزائر 31 أوت 1898، وجد حركة فعلية في الجزائر، وهذا ما جعله يجند الشرطة السرية للاطلاع على ما يدور في المراسلات واستطاع أن يقسم الجبهة بفضل الفرنسيين ،وكان ذلك بالتمييز بين فرنسي فرنسا والأوروبي، فهذه السنوات كانت تهدد فرنسا بانفصال الجزائر عنها على يد فرنسيين[4]، ولذلك كان برنامجه هو التنازل عن بعض الأمور من جهة واستعمال السلطة من جهة أخرى، أما التنازل فهو منح المطالبين بالانفصال مطلبهم، وذلك ما أطلق عليه اسم (الذاتية المالية والميزانية الخاصة بالجزائر)، وحل الهيئات اليهودية الولائية، وأحال هيئات إدارية محلها ومجلس الوفود المالية الذي افتتحه **لافيريير** سنة 1898، كان يتألف من أعضاء جزائريين غير منتخبين وأعضاء منتخبين يمثلون الكولون مع التمثيل الدائم في نسبة التمثيل، وسيكون الحضور الجزائري صفر عندما يقاس بالعدد الضخم من الفرنسيين الممثلين للمجلس الأعلى للحكومة.[5]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية، 1860–1900**، ج1، ط خ، دار البصائر، الجزائر2007، ص ص 510-517.

[2]- **ماركس ريجس**: وهو رئيس بلدية الجزائر أواخر القرن التاسع عشر وهو من مناهضي اليهود ورافض فكرة تجنيس اليهود، انظر: نفسه، ص 524

[3]- جمال خرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830–1962**، تر، عبد السلام عزيزي، مر: مصطفى ماضي، دج، دط، دار القصبة، الجزائر 2009، ص 359.

[4]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 524.

[5]- نفسه، ص ص 506-520.

2- الأوضاع الاقتصادية:

سعت فرنسا لإلحاق الجزائريين كليا بها، وتمثلت وسائلها الكبرى في طرد الشعب الجزائري من أراضيهم وإعطائها للمستوطنين، وتوسيع مساحة المحاصيل النقدية على حساب مساحات الحبوب، وإثقال كاهل الجزائريين بالضرائب المجحفة.

وبعدما استولى الاستعمار على أجود الأراضي الجزائرية حيث طوروا قطاعا زراعيا حديثا، ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد، وأهمل المحاصيل المعاشية مثل الحبوب، واتجه إلى التوسع في الزراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين، وأهمها الأعناب لإنتاج الخمور والحوامض والتبغ والحلفاء والفلين.[1]

بما أن الاقتصاد كان مرتبط بالأرض ففي العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر شهدت انهيار سعر القمح، خاصة في عامي 1892-1893-1894 وصل إلى 15 فرنك في الجزائر، وسبب ذلك أن فرنسا كانت تستورد حبوب القمح الرديئة ، وسمية بأزمة الحبوب، وتزامن هذا الأمر مع فرنسا إلى أن كان فيها المنتوج جيد، واستمرت الأزمة، وتراجع المبيعات، وتدني الأسعار والصادرات مثل: 4.666.000 هكتولتر في 1891 و1892، لتنخفض إلى 3.827.000 هكتولتر في 1893 و1892، وفي تلك الفترة مرض الفيلوكسيرا، وهذا ما أدى بنزع الكروم المصابة وتقديم تعويضات زهيدة، وهذا ما أدى بالمعمرين بوصف الدولة بالسارقة وجعل المزارعين يبيعون أراضيهم.[2]

رغم تفشي هذا المرض إلاّ أن زراعة الكروم اتسعت مساحتها سنة 1897/1895 حيث حققت 135 مليون فرنك سنة 189 وبدأت الأزمة تخف، ومن خلال هذه الأزمة أدى بالمستوطنين إلى عدم تسديد القروض، وهذا ما أدى إلى تضخم السندات المالية، وبذلك قام البنك بحجز بعض الممتلكات وشراء ممتلكات المزارعين التي كانت أكثر دينا، وبهذا أنشأت الملكية الزراعية الخاصة ببنك

---

[1]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989**، ج1، دط، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص ص 247-253.

[2]- ش ر أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر، من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**،مج 2، دط، دار الأمة، الجزائر 2008، ص ص 164-180.

الجزائر سنة 1892، فصادر في عنابة 26 ملكية زراعة الكروم، ولكن القرض العقاري ساءت سمعته بين المعمرين وسموه بالقرض المطور.[1]

وعملوا على تصفية البنك عام 1896 وهاجموه بكونه سيد البلاد، وتم شرائه من طرف مدير فرنسي وارجع البنك إلى النصوص الأولية له[2]، ففي سنة 1897 صدر قانون في 16 فبراير 1897 الذي أزال أخر العقبات التي كانت تعترض الملكية الجماعية الجزائرية

وتم إصدار قانون في 31 مارس 1899 الذي عمل على إعادة توزيع الأموال المقدمة من طرف البنك الفرنسي للدولة، وهذا الأمر الذي قامت به الصناديق الجهوية لكن لم يتعاونوا في الجزائر لأن المستعمرون كانوا ذوي الفكر الفردي.[3]

---

[1]- ش ر أجيرون،المعاصر،مج2،المرجع السابق، ص ص178 179

[2]- نفسه، ص 181.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 249.

3- الأوضاع الثقافية:

اتسمت الأوضاع الثقافية في نهاية القرن التاسع عشر بدخول التعليم الفرنسي مرحلة جديدة في تاريخ المدرسة الفرنسية في الجزائر، وظهر ذلك جليا في **مرسوم 1892** ليلبي مطالب الكولون التي كانت تنادي بإعطاء التعليم الجزائري الطابع التعليمي والمهني، وليس العلمي، فكان هدفهم إخراج فئة تستعمل في المجال الحرفي والفلاحي وليس إخراج نخبة من العلماء، فجاءت (1890-1898) والتي ركزوا فيها على إدارة التعليم الجزائري نحو مصالحهم الاستعمارية.[1]

فالتعليم الأهلي قد أخذ دورة جديدة منذ 1892، وذلك بظهور عوامل داخلية وخارجية.

فالعوامل الداخلية تمثلت في **مراسيم 1882-1883**.

والعوامل الخارجية تمثلت في ظهور تيارات فكرية ودينية في أوروبا تدعو إلى حقوق الإنسان حتى ولو كان مستعمرا، وضغط **الماركسية**[2]، وبعض رجال الدين، إضافة إلى ظهور النهضة الفرنسية في الجزائر في حكم **جول كامبون** (**1891-1897**)، وكان من المتبنين لهذه السياسة، وساعد على تطبيقها وأبقى على **مرسوم 1883**، وجاء في **مرسوم 1892**[3]، للتضييق على المدارس الأساسية والابتدائية والتحضيرية[4] ففي عام 1892 كسب المستوطنون منظومة التعليم الابتدائي الأهلي ورتبه بالتحضيري، ثم الابتدائي، ثم المتوسط، ولكن ظهرت عيوب في هذا التقسيم، فقام جول كامبون بتقديم اقتراح بعد تهميش الهيئة الرسمية لرجال الدين المسلمين[5]، وطالب بإنشاء نخبة جديدة من الأهالي لتكون بمثابة قيادة أركان للمثقفين المسلمين، وهي الفكرة التي تم طرحها في اجتماع

---

[1]- عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دج، دط، دار الأمة، الجزائر 2010، ص 159.

[2]- **الماركسية**:هي ممارسة سياسة ونظرية إجتماعية مبنية على أعمال كارل ماركس الفكرية التي تهتم في المقام الأول في تحسين أوضاع العمال المهضومة حقوقهم من قبل رأس المال و القضاء على استغلال رأس المال للإنسان العامل

[3]- انظر الملحق رقم 1

[4]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج3، دط، دار البصائر، الجزائر2007، ص ص 350-352.

[5]- ش.ر أجيرون، **المعاصر**، مج2، المرجع السابق، ص ص 120-124.

المستشرقين الفرنسيين المنعقدة في 16-04-1897، والذي رأى ضرورة دعوة بعض الشبان الجزائريين المسلمين المثقفين إلى باريس بغرض مساعدتهم على تأسيس حزب ليبيرالي أهلي.[1]

وقام كذلك بالمحافظة على شعيرة الحج، حيث غادر 1500 حاج في سنة 1891 و1717 في 1892، و7000 في 1893، وبعدها منع الحج إلى البقاع المقدسة سنتين، وفي سنة 1896 رخص بالحج ومنع سنة 1897 بسبب حرب اليونان التركية.

وبعدها صار يتذرع بالحجج الصحية، وذلك لمنع الجزائريين من المشاركة في الاجتماعات وتأجيج الجزائريين على مشاعر التقوى، وقام كامبون باعتبار الأعياد الدينية أعياد قانونية، فظهر الجزائري المزدوج الثقافة **محمد بن رحال**[2]، كان يدعو إلى سياسة فرانكو إسلامية بتحذير فرنسا وأوروبا بضرورة تغيير سلوكهما، وأن العالم الإسلامي يمكن استعادة مكانته، ويشهد القرن العشرون حل المشكلة إما بالكارثة وإما بالسلم الكارثة ما تمادت المسيحية في معاداتها للإسلام والسلم إذا مدت له يدها وإعانته على النهوض، وبهذا أصبحت الجزائر المسلمة تشعر في السنوات الأخيرة في القرن التاسع عشر بالحاجة إلى التجديد، وأصبحت بعض العقول المستنيرة تدرك وتستطيع النهوض من هذا الانحطاط المفروض عليهم.[3]

---

[1]- فريد حاجي، **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، المنطلق السيرورة المال (1837-1937)**، دج، دط، دار الخلدونية، الجزائر 2013، ص 403

[2]- **محمد بن رحال (1856-1928)** : وهو وجه سياسي وثقافي من مدينة تلمسان اصبح قائد ندرومة الرسمي في 16 فيفري 1876، ثم وظيفة الأغا خلفا لأبيه وبعدها زار باريس 1891 رفقة محمد العربي لمناقشة أوضاع الجزائر في البرلمان والدفاع عن التعليم الأهلي واللغة العربية، وشارك في المؤتمر الحادي عشر للمستشرقين بباريس وعضو بالمجلس المالي ومجلس وهران توفي بندرومة 1928، انظر: كمال خليل، **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور 1850-1951**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث المعاصر، إشراف ، أ. د. احمد صاري، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2007-2008، ص 107.

[3]- ش ر أجيرون، **المعاصر**، المرجع السابق، ص ص 283-284.

فكان عدد التلاميذ المتمدرسين عند نهاية القرن 19 يقدر بـ 23188 تلميذا، و86 طالبا في التعليم الثانوي، وطالبين فقط في التعليم العالي (الحقوق والطب)، وبلغ عدد الذين حصلوا على شهادة البكالوريا (1881-1910) 29 طالبا.[1]

وفي 1894 كون الحاكم كامبون لجنة لترجمة الكتب العربية إلى اللغة الفرنسية فقامت اللجنة بترجمة مجموعة من الكتب المدرسية، أي كتب التراث التي تحتاجها **المدارس الثلاث الشرعية الفرنسية**[2]، إضافة إلى المستوى الذي يتواصل مع المستوى الذي يليه، فالمدرسة التحضيرية تقام في مكان بعيد عن مدرسة الطور الذي يليه، وهذا ما أدى بالأطفال الجزائريين على عدم مواصلة تعليمهم فكان منهاجهم يعتمد على التجارة والزراعة والحدادة[3].

فنجد أن **مرسوم 1892**، قد ميز في موضوع تأسيس المدارس في البلديات الكاملة والبلديات المختلطة، ففي سنة 1893 كان عدد المدارس الخاصة بالجزائريين موزعة كالاتي:

20 مدرسة رئيسية، 45 مدرسة ابتدائية، 60 مدرسة تحضيرية، 7 مدارس صبيانية، 6 مدارس للبنات، فكان التوزيع في المدن الكبرى بنسبة كبيرة في حين ينعدم في المناطق الصحراوية.[4]

---

[1]- جمال قنان، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات في المقاومة والاستعمار**، مج 4،ط خ، م و م، الجزائر،2009، ص 380

[2]- **المدارس الشرعية الثلاث**: وهي مدارس التي ظهرت في 1850 أي بعد 20 سنة من الاحتلال، وهي المدرسة العربية الفرنسية الابتدائية، وتظم ستة مدارس فقط إما المتوسط فجاء فيه ثلاث مدارس فقط موجودة في كل من البليدة وقسنطينة وتلمسان، ولهذا سميت بالمدارس الحكومية الثلاث، انظر: كمال خليل، المرجع السابق، ص 69.

[3]- جمال قنان، **التعليم الأهلي بالجزائر في عهد الاستعمار**، مج6، ط خاصة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2009، ص ص 306-308.

[4]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 162.

فالسلطات الفرنسية عملت على تشويه التعليم واستئصاله، وأخذه قاعدة في التدمير والتخريب لأنها كانت تدري بأن التعلم هو الذي يصنع العقول المفكرة ويبني الشخصية، وبالتالي يصبح حصنا رافضا لكل محاولات الفرنسية[1].

وفي سنة 1898، طلب الحاكم العام ليبين بتعديل برامج 1898، بإعطائها طابعا خاصا وتطبيقيا فهو يعتبر امتداد لبرامج 1890، فجاء بهدف تعليم الأهالي وتكوين المحترمين والتقرب منهم باستعمال لغتهم وتحسين ظروفهم وممارساتهم الفلاحية، فهنا تبقى اهتماماتهم نحو الأرض والحرف وليس نحو الوظائف الإدارية، والعمومية، وكان هدف هذا البرنامج خدمة الكولون وليس التكوين الصحيح العلمي للجزائريين.[2]

[1]- محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق**، دج، دط، دار مدين للطباعة، الجزائر 2008، ص ص 128-129.

[2]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 176.

4- الأوضاع الاجتماعية:

تصل نسبة السكان من ذوي الأصول الأوروبية في الجزائر سنة 1891 إلى نسبة 45% من جملة السكان الفرنسيين الأصليين، وتبقى هذه النسبة تهدد بالصعود جراء تناقص حركة هجرة الفرنسيين إلى الجزائر بسبب غياب برنامج واضح للاستيطان الرسمي، ولتدارك خطر الاكتظاظ بالسكان الأجانب يأتي قانون 23 جويلية 1893، ليوسع من مجال تطبيق قانون 26 جوان 1889، الذي ينص على أنه يعد فرنسيا كل شخص مولود من أبوين أجنبيين، ويكون أحدهما مولودا بفرنسا أو الجزائر، وتعطي عملية صهر مختلف العناصر الأوربية إلى وجود فئتين **فالأولى** : الفرنسيين الأصلاء والأوربيين المجنسين بالجنسية الفرنسية، **الثانية:** اليهود مع أنهم مواطنون فرنسيون والأجانب الأوربيين، أمّا **الأنديجان**[1] المسلمون الجزائريون فنجدهم في المرتبة الأخيرة.[2]

من جراء ذلك الظلم الذي تعرض له الشعب الجزائري والظروف الاجتماعية المزرية كان مهدد بالانقراض بفعل الجوع الذي كان واقعا يوميا، وخاصة مجاعات 1893-1897، بفعل الأوبئة والأمراض والتشرد الذي كانت بدورها جزء لا يتجزأ من حياتهم.[3]

فشهدت الجزائر سنة 1893 سلسلة من المجاعات الجزئية تتبعها أمراض وبائية قاتلة مثل الكوليرا، والتيفوس، مما أدى إلي ثورة الأهالي ضد النظام الكولونيالي، ويدل إلغاء نظام الإلحاق سنة 1896 على فشل سياسة فرنسة الجزائر، التي كانت تهدف إلى إلغاء كل ما يميز المجتمع الجزائري من حيث مرجعياته الدينية، والإسلامية، والثقافية، والحضارية، والتاريخية، ويرتفع عدد الأوربيين المولودين في الجزائر بعد سنة 1896 إلى نهاية مرحلة الإلحاق في الجزائر، ويصبح أكبر من عدد الوافدين الجدد.

---

[1]- **الأنديجان:** كما عرفها سعد الله: هي مجموعة نصوص وإجراءات استثنائية سنها ووظفها المسؤولون الفرنسيون ضد الجزائريين الذين يشكون في ولائهم حيث ظهر في عهد ديقيدون وجاء لتصنيف الجزائري في المرتبة الثالثة وجعله وسيلة لقمعهم واستبدادهم، انظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج1،المرجع السابق ، ص ص 448-449.

[2]- جمال خرشي، المرجع السابق، ص 251.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 251.

ويؤدي تفتت وتشتت المجموعات الاجتماعية إلى رمي ملايين الجزائريين المسلمين إلى حالة الفقر واليأس، والتشرد، فمع نهاية القرن التاسع عشر فاق عدد الأوربيين المولودين في الجزائر عدد الأوربيين المستوطنين القادمين من المتروبول، وهذا يجعل المجتمع الجزائري ينقرض من خلال الحياة المزرية، بينما نجد التطور لصالح السكان الأوربيين ومن خلال هذا بدأت الطبقة الحضرية تعيد تأسيس نفسها ببطء كبير دون التمكن من إعادة مركزها الاجتماعي، ورغم المحنة الشديدة دخل الشعب الجزائري القرن العشرين دون إبادة نهائيا.[1]

ففي عام 1899 عاد الطاعون إلى الجزائر وخاصة بمنطقة سكيكدة التي سجلت بها ثلاثة حالات، حيث نجد أنّه ضرب قسنطينة عام 1835 فخلف حوالي 1500 ضحية في ظرف ثلاثة أيام.[2]

[1]- جمال خرشي، المرجع السابق، ص ص 355-358.

[2]- مصطفى خياطي، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر**، دج، دط، منشورات ANEP الجزائر 2007، ص61.

المبحث الأول:

سياسة شارل جونار في الجزائر

(1900-1919)

1- الجانب السياسي:

2- الجانب الإقتصادي

3- الجانب الثقافي:

4- الجانب الاجتماعي:

5- الجانب العسكري:

المبحث الأول: سياسة شارل جونار في الجزائر 1900-1909

تمهيد:

دخلت الجزائر منذ 1871 في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة التي عرفت بتماسكها وتشددها في الاستعمار، ومن أجل ذلك غيرت نظام الحكم العسكري إلى حكم مدني، وعرفت الجزائر على يدّ بعض الحكام العامون أمثال **لويس تيرمان Louis Terman (1881-1891)**[1]، وجول **كامبون Juel Cambon (1891-1897)**، **وشارل جونار Charles jonnart (1903-1918)**[2]، عهدا من الاستقرار، وجعل سياسة فرنسا نحو الأهالي تزداد وضوحا خلافا لما حدث في عهد نابوليون الذي تميز بالغموض حول موضوع الأهالي، وعرفت الجزائر مطلع القرن

---

[1]- **تيرمان لويس Louis Terman** : حكم من نوفمبر 1881 إلى ديسمبر 1891، واليا على الجزائر وعرف عهده بعهد الإلحاق بدل الإدماج، وإنشاء قانون الحالة المدنية، انظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1860-1900، ج2،ص ص443 444

[2]- **شارل جونار:** هو شارل سيليستين اوغست جونار (Charles Celestin Auguste Jonnart) انحدر من عائلة بورجوازية بشمال فرنسا وولد في flechin en artais، يوم 27 ديسمبر 1857 وتوفي بها يوم 30 سبتمبر 1927، عينه Leon Gambetta في 1881/12/22 ملحقا بمكتب الحاكم العام للجزائر lois Terman وهذا التعيين كان البداية لمسار حياة جونار في الإدارة والسياسة، ثم اصبح مدير مكتب الكاتب العام 1882 ثم اصبح مديرا مساعدا بمكتب الحاكم العام (1882-1883) وفي النهاية صار أمينا لمجلس حكم الجزائر (1883-1885) وبعدها غادر جونار إلى فرنسا في نوفمبر 1885، وبعدها عين مديرا لشؤون الجزائر بوزارة الداخلية عام 1889، انتخب جونار نائبا جمهوريا بدائرة saintomer مقاطعة pas de calais وتزوج عام 1891 بابنة نائب ليون Edouard Aynaitt وهو شخصية بارزة في عالم الأعمال والمال، وفي عام 1892 اصبح جونار عضوا في التنظيم الاستعمار بغرفة النواب وأعيد انتخابه في غرفة النواب عام 1893، واصبح مقررا لميزانية الجزائر، وفي عام 1894 انتخب جونار عضوا في مجلس الشيوخ sénateur du pas de calais تولى جونار وظيفة الحاكم العام للجزائر بتعيين من حكومة Waladect Rousseau فحكم الجزائر في المرحلة الأولى من 3 أكتوبر 1900 إلى جوان 1901 استقال لظروفه الصحية وعاد مرة ثانية من 5 ماي 1903 إلى ماي 1911 وعاد حاكما عاما للجزائر في مرحلة ثالثة في 29 جانفي 1918 إلى جويلية 1919، أنظر: عبد العزيز شهبي ،**البريد المركزي بمدينة الجزائر وظروف تشييده1910/1913،مجلة عمر راسم الفنان والخطاط المزخرف والمصلح الثائر**، قصر الثقافة مفدي زكرياء، القبة الجزائر،15/14 فيفري 2009،ص ص 59 62

وانظر أيضا إلى: عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال فرنسي للجزائر، 1830-1962**، ج2، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008، ص ص 294-295.(أنضر الملحق رقم2)

العشرين مجيئ شارل جونار حاكما عاما على ولاية الجزائر، وعليه فما هي السياسة التي جاء بها وبماذا تميزت؟

1- الجانب السياسي:

تشير الدراسات التاريخية أن المحاولات الأولى للإصلاح والتي فرضتها السلطة الاستعمارية في الجزائر العاصمة، أو تحولها لن تبدأ إلاّ مطلع القرن العشرين، ومع مجيئ الحاكم العام شارل جونار الذي طالب بضرورة الإصلاح[1] منذ أن جاء إلى الجزائر ضمن الوفد البرلماني بقيادة **جول فيري Jules Ferry** سنة 1891، فنظر في أحوال الجزائريين والتفكير في مصيرهم ضمن جشع المستوطنين ودراسة إمكانية استقلال الجزائر عن فرنسا سياسيا أو حتى اقتصاديا.

وقدم شارل جونار تقريرا سنة 1892، أشار فيه إلى إعادة النظر في النظام القائم في الجزائر، وطلب بإعطاء بعض الحقوق للمواطنين الجزائريين ، كما اقترح تكوين مكتب لمصالح الجزائر بباريس لإعطاء سياسة الجزائر دفعة مطابقة لوجهة وشروط السياسة الوطنية.[2]

وابتداء من عام 1901، وعد الحاكم العام للجزائر **جونار** بإصلاحات وحدد رسميا سياسة جديدة للأهالي، والتي تنص على التخلي عن فكرة الإدماج وتطوير المسلمين ضمن حضرتهم.[3]

ومن النقاط التي كشف عنها الحاكم العام **جونار** عزمه على تأسيس مناطق السلطة المدنية، ولقد وعد أن يعيد للقضاة المسلمين جزء من الصلاحيات التي كانت مخولة لهم، وأن يحل محافظي البلديات المختلطة بدل رؤساء البلديات فيما يخص مراقبة وإدارة الدواوير المرتبطة بالبلديات المكتملة الوظائف[4]، وهذا ما جعل جونار يستحدث سنة 1901 أمناء عامون لتنظيم إدارة المسلمين في

---

[1]- سليم أوفه، **الحراك النهضوي في مدينة الجزائر مطلع القرن العشرين 1900-1919**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د. سعيدي مزيان، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة 2014/2013، ص 66.

[2]- إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 193.

[3]- محمد رحماني، حاج سعيد أبو سفيان، **إحياء التراث الإسلامي بمدينة الجزائر**، البريد المركزي أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، إشراف د. مزاري عبد الصمد توفيق، جامعة يحي فارس، 2015/2014، ص 68.

[4]- سعيدة زفزاف، عقيلة حايد،المرجع السابق، ص 18.

البلديات التي يقطنها الأوربيون.[1] واستعرض الحاكم العام جونار في تقرير مؤرخ في 12 مارس 1908 تحفظات المصالح الإدارة التابعة له.[2]

غير أن في عهده طبق القانون المتعلق **بفصل الدين عن الدولة**[3] سنة 1905، لكنه لم يتحقق لأسباب سياسية واضحة، « **إن المصالح العليا لسيادتنا تقضي أن نحتفظ بالقدرة على التدخل المباشر في سير الديانة، ويجب أن يظهر هذا التدخل من خلال ممارسة حق تعيين المستخدمين**»، ولم يفهم المسلمون أن الفصل بين الدين والدولة قد يكون إجراء تحرريا.

غير أن الإدارة كانت تؤكد على احترام الديانة الإسلامية وجميع التظاهرات الدينية طالما لا تمثل تهديدا لها، وكان عليها التدخل لمنع السلطات المحلية، والقرارات الظلامية، لبعض البلديات وهذا ما اضطر الحاكم العام شارل جونار لإبطال قرار وكيل والي مليانة بإلغاء زيارة والي قبة سيدي أمحمد بن يوسف.[4]

ورفض الحاكم العام مشروع التجنيس ومنح الحقوق السياسية للأهالي، ففي 14 سبتمبر 1908نشر إعلانا أوضح فيه أن الحكومة لم تتخذ أي إجراء، وأن الإحصاء ما هو إلاّ عملية إدارية عادية.[5]

وانتهت مرحلة حكم جونار الثانية بهذه الإصلاحات التي نرى أنها كانت تخدم نوعا ما الجزائريين، إلاّ أنّها من جهة أخرى تمثلت سياسته بقمع إداري شديد، وهذا من خلال ما طبقه ضد الأهالي الجزائريين وإخضاعهم عام 1903 للمحاكم الزجرية الرادعة التي نشأت لمحاكمة الجزائريين

---

[1]- ش.ر أجيرون، المعاصر، المرجع السابق، ص 265.

[2]- سعيدة زفزاف، عقيلة عابد، المرجع السابق، ص 20.

[3]- **فصل الدين عن الدولة**، وظهر هذا القانون في فرنسا، وجرت المعاهدة بين اطراف وكان سيقطع، لكن في الجزائر لا تتواجد أية معاهدات قانون فصل، لكن توجد أقوال بان الفصل سيطبق في الجزائر في شروط المحددة تحت قوانين إدارية صارمة عمومية، ويكون التصويت عليه من طرف الهيئات المالية لسنة 1907، وهذا لأخذ بعين الاعتبار التنظيم الإداري العمومي طوال سنة 1906، انظر: L'écho de Bougie. Le réveil de bougie. N° 425. Jeudi 21 juin 1906. P 1.

[4]- ش، ر أجيرون، المرجع السابق، ص 287.

[5]- سعيدة زفزاف، عقيلة حايد، المرجع السابق، ص 20.

بالقوانين الجزرية التي لا صلة لها بالقانون المدني العام، وذلك إثر انتفاضة عين التركي بمليانة عام 1901[1]، ومنشوره الاضطهادين عام 1906، وقراره الباغي عام 1908، عقب ثورة عين بسام[2]، وعند تعيينه للمرة الثالثة صرح الحاكم العام جونار قائلا، « **الجزائر لن تمارس على كل الذين يعرفونها نوعا من السحر الذي لا يقاوم تجمعني بها روابط متينة لا تتقطع، أنّها لفرحة كبيرة لإثبات قدرتي وإخلاصي لمرة أخرى**».

لقد نادى جونار الذي كان عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي، ونائب رئيس اللجنة المنبثقة عن مجلس الشيوخ المكلفة بدارسة الأوضاع في الجزائر، في 24 نوفمبر 1915 بإصلاحات عاجلة وليبيرالية في الجزائر.

أما الحقوق السياسية والمدنية، فان جونار قد أيد منح الجنسية الفرنسية للجزائريين، وحصولهم تدريجيا على الحقوق السياسية، وفي نفس الوقت اقترح جونار إلغاء الضريبة العربية، واحترام أملاك الجزائر، وبعد تعيينه حاكما عاما في الجزائر في جانفي 1918، بداء بتطبيق الإصلاحات التي تبدو ممكنة، ففي 14 فيفري 1918 أصدر قانون يسمح للمسلمين بالارتقاء إلى كل الرتب العسكرية.

وذهب جونار إلى منح التنازلات السياسية إلى الأهالي الجزائريين بواسطة[3] **قانون 4 فبراير 1919**[4]، الذي اعتقد أنّ التعديل الطفيف الذي أدخل على وضعية بعض الفئات من الجزائريين، سيكافئ الشعب الجزائري على الثمن الباهض الذي دفعه في الأرواح، والموارد المادية المختلفة أثناء الحرب من أجل فرنسا، فهذا القانون الغى الضرائب المعروفة باسم الضريبة العربية، كما وسع دائرة الناخبين من الأهالي على مستوى المؤسسات التمثيلية الجزائرية.

---

[1]- يحي بو عزيز، **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية (1912-1948)**، دج، د ط، دار البصائر،2009، ص 14.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 327.

[3]- سعيدة زفزاف، عقيلة حايد، المرجع السابق، ص 48.

[4]- **قانون 4 فبراير1919**: هو القانون الذي وضعه الحاكم العام شارل جونار الذي يسمح للجزائريين بالتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية وحصولهم على الجنسية الفرنسية وفيه الرفع من تمثيل المسلمين في المجالس المحلية، انظر: **بوعلام نجادي، الجلادون 1830-1962**، تر: محمد المعراجي، دج، دط، منشورات ANEP، الجزائر 2007، ص 291.

لكن نجد أن الشبان الجزائريون نددوا بنقائص قانون جونار ونادوا بالدمقراطية التي سنها ويلسون وهذا ما جعل الأمير خالد[1]، يرسل بعريضة في مايو 1919 بصفة سرية للرئيس ويلسون ليطلب تقرير المصير تحت إشراف جمعية الأمم.[2]

وعندما وصل انتهاء حكم شارل جونار في الجزائر، كانت رغبة فرنسا في بقائه وهذا ما نجده في الرسالة [3] التي أرسلها جونار إلى السيد بامس في باريس 21 جويلية1919، وهو أنه غير قادر على مواصلة الحكم في الجزائر بسبب الأحداث خلال العمل، وقال: « **أنه من سروره أن يمدد مدة بقائه في الجزائر، لكن إجباريا والزاميا عليه العودة، وأنه في حالة رعب وأزمة وشدة، وطلب من الوزير الفرنسي بامس أن يتفهمه وبأنه غير قادر على مواصلة الحكم**»، فهذا ما جاء في الرسالة الموجهة إلى وزير الداخلية الفرنسي بامس من طرف جونار.[4]

---

[1]- **الأمير خالد:** هو خالد بن الهاشمي بن الحاج اشتهر بالأمير خالد وكان حفيد الأمير عبد القادر ولد بدمشق 1875حيث قضى شبابه كله هناك وبعدها رحل إلى الجزائرسنة1892 وفي سنتي 1913-1919 برز كأعظم شخصية في الحركة الوطنية الجزائرية الفتية أنظر: محفوظ قداش، **الأمير خالد، وثائق و شهادات لدراسة الحركة الوطنية الجزائرية**، دج، د ط، د م ج، الجزائر ،2009، ص 42 .

[2]-نفسه ،ص 42

[3]- أنظر الملحق رقم:(03)

[4] – L'écho d'Alger, dans une lettre adressée au ministre, le gouvernement général demande que sa mission en Algérie. P10.4 أنظر الملحق رقم

2- الجانب الإقتصادي

في مطلع القرن العشرين أصدر البرلمان الفرنسي قانون الاستقلال المالي في 19 ديسمبر 1900، فأعطى الجزائر نوعا من الحكم الذاتي المالي[1]، ومن خلال هذا القانون الذي أعطى السيادة الوطنية، والشخصية المدنية في اقتصادها المالي فهذه الإصلاحات جعلت الحاكم العام جونار يقوم بتشكيل ثلاث مديريات للحكومة العامة والتي كانت تضم:

- مكتب الإحصائيات
- مكتب الفلاحة والتجارة والدعم، بالإضافة إلى خدمات الديوان والبنك[2]، فهذا القانون جاء بعد تهديدات المعمرين لفرنسا[3]، ولهذا انتقلت السلطة الفعلية إلى يد النواب الأوربيين في المجلس المالي الذي أقاموه بالجزائر العاصمة، وبدأوا في اتخاذ القرارات المالية التي تخدم مصالحهم بدون تدخل من باريس.[4]

وبهذا القانون حكموا الجزائر بقبضة من حديد، ومنعوا السكان المسلمين الجزائريين من الحصول على حقوقهم السياسية والاقتصادية، وحقهم في الحصول على التمثيل النيابي العادل سواء في المجالس البلدية أو المجلس الجزائري.[5]

أ- إصلاحات الملكية العقارية

عرفت فترة 1900- 1962 تقدم العرائض الاحتجاجية حول ملكية الأرض من الفلاحين الجزائريين إلى سلطات الاحتلال الفرنسي، ووصف سوء حالتهم والدفاع عن أراضيهم والمطالبة

---

[1]- بشير بلاح، **كرونولوجيا الجزائر 1830-2000**، دج، ط1، دازير أنفو الجزائر، 2013، ص 111.

[2]-Kamel Kateb, **La statistique coloniale en Algérie** (**1830-1962**) courrier des statistique .alger ? N° : 112, décembre 2004, p 8.

[3] - فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر رحال، دج، دط، دار الثقافة، الجزائر 200، ص ص 110-111.

[4]- عمار بوحوش، **تاريخ الجزائر السياسي من البداية لغاية 1962**، دج، دط، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1997، ص 196.

[5]- نفسه، ص 198.

بحقوقهم، فلقد عبرت المندوبيات المالية في 27 جانفي 1901 عن أملها في العودة إلى دراسة المشروع الإصلاحي، في 8 أكتوبر 1901، صدر قرار تم بموجبه تأسيس لجنة برئاسة الرئيس الأول لمجلس قضاء الجزائر فيما كان نظام Torrens صالحا للتطبيق في الجزائر.[1]

وبعدها صدر مرسوم 13 سبتمبر 1904، الذي أبقى على الامتياز المجاني للكولون بشرط إقامة في الجزائر لمدة عشر سنوات على الأقل، ونص على استعادة عملية البيع باستثناء الأهالي الجزائريين.

وفي 8 نوفمبر 1905 تم إيداع المشروع في البرلمان من طرف Eugene Etienne، الذي كان وقتها وزيرا للداخلية، وهي إدارة أكثر وعيا لما تعرض له الأهالي من مصادرة، فكانت تعتبر المشروع مرفوض تماما، كما تقدم الحاكم العام **شارل جونار Jonnart** بمشروع أول سنة 1906، ثم مشروع نهائي في سنة 1907، ولم يكن حريصا على ذلك بالرغم من توصيات المؤتمر الشمالي في أكتوبر 1908.[2]

وعند عودة **Jonnart** إلى مدينة الجزائر، أرسل رسالة إلى باريس في 19 جوان 1918، يطلب من بعض المندوبين الماليين بأن تطور الاستيطان يستوجب تسهيل انتقال ملكية الأرض من مالك لآخر بمصاريف قليلة، حتى تتمكن الأيادي المحنكة من استغلال وتحقيق مردود أوفر.[3]

فنجد تسجيل بعض الإداريين سنة 1912، أن المصير الذي يفرضه الاستيطان يثير استياء الأهالي بشكل كبير وخاصة في أوساط الفلاحين، فتطور الملكية أدى إلى إفلاس الأهالي، وهذا الذي

---

[1]- ش ر أجيرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919**، تر: محمد الحاج مسعود وعمر بالعربي، ج2، ط ع، دار الرائد، الجزائر، 2000، ص 265.

[2]- نفسه ،ص 266.

[3]- نفسه ،ص 268.

رجح كفة الاقتصاد لصالح نمط جديد من الإقطاعيين، والسبب في اختلاف هذه الوضعية مرده إلى عدم صدور أي قانون يكفل حماية الملكية الأهلية.[1]

ب– الغابات:

إن قانون الغابات الصادر في 21 فيفري 1903 اشتمل على 190 مادة ، إلاّ أنّه لم يأت بجديد حيث تم الاحتفاظ بالتغريم الجماعي، وبالحجز الذي فرض سنة 1874، ونفس الأمر بالنسبة للمداومة المفروضة على الأهالي وحدهم في مراكز مراقبة الغابات، واصدرا مجلس الحكومة على لسان المقرر **لوسياني Luciani** [2]، هذه التعليمات الظالمة (أنّ تتناسب مبالغ الغرامات مع الضرائب المسجلة)، وأصبح مبلغ الضريبة يعادل ثلاث مرات مبلغ الضريبة العربية السنوية في أوت 1904.

أمّا بخصوص إدارة المياه والغابات، فلقد قام الحاكم العام **Jonnart** سنة 1905، في الشروع بإعادة تنظيم جذري في مصلحة الغابات، والهدف هي إصلاح وتحسين الوضعية المادية للمستخدمين وما يمكن أن نستخلصه من قانون الغابات الصادر في سنة 1903، الصراع الذي يدور بين نمطين متعارضين، فكان الأهالي والمدافعون عنهم يلعنون قانون الغابات، والمستوطنون وحراس الغابات يتباكون من تدهور المساحات الخضراء، وأكدوا على استعادة الثروة الغابية لمصلحتهم الخاصة، وظلت قضية الغابات مطروحة وبقيت على حالها.

---

[1]– ش، ر أجيرون، المعاصر، المرجع السابق، ص 271.

[2]– **دومنيك لوسياني Luciani (1851–1919)**: وهو من مواليد جزيرة كورسيكا، دومينيك لوسياني D. Lucian : 1851–1919: من مواليد جزيرة كورسيكا ، بعد دراسته بهذه الأخيرة التحق سنة 1870 بقسنطينة، وبداء العمل بإدارة العمالة، وقد تولى بعد ذلك إدارة البلديات المختلفة بكل من عين مليلة 1877، وباتنة 1880، وأولاد عطية بالقل 1885، ثم التحق بالإدارة المركزية بالحكومة العامة بالجزائر، بعد ذلك عين مديرا لديوان الحاكم العام ريفوال 1899، وكان لوسياني أول مدير للشؤون الأهلية 30 ديسمبر 1901،انضر :احمد صاري ،**دورية علمية تصدرها كلية الآداب و العلوم** ،مجلة الآداب ،العدد 2 ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية ،قسنطينة،الجزائر،2003 ص23

ج- الضرائب:

سلطة السلطات الاستعمارية على الأهالي أساليب القهر بشتى أنواعها، المادية والمعنوية، ومن بينها تسليط الضرائب عليهم لأخذ ما تبقى في أيدي الجزائريين، وتتمثل في الضرائب المباشرة وغير المباشرة (العشور، الزكاة، الحكر واللزمة)[1]

فجاء قانون المالية 1900، بوضع لكل قنطار قمح 22 فرنك، وقنطار من الشعير يقابله 11 فرنك، ولم تسلم حتى الأكواخ من الضرائب المسلطة على العقارات[2]، فالضرائب المباشرة هي التي تفرض على الأشخاص كضريبة المهنة وحقوق الجمارك، وتفرض على الكلاب والثيران الحراثة، دفع الجزائريون نسبة 76% من قيمتها الإجمالية عام 1907، والضرائب الغير مباشرة التي تفرض على بعض الموارد، والنشاطات، والخدمات ،كالرسم وحقوق الطوابع والتسجيلات[3].

فالجزائر كانت تعاني من قانون الأنديجينا الذي هو نقمة على الجزائريين، فمن لا يدفع الضريبة يسجن أو تحطم بيته.[4]

د-الصناعة:

نظرا للسياسة الاستعمارية في الجزائر واعتمادها على الاقتصاد ذّو قاعدة زراعية، وبالتالي إهمال الجانب الصناعي، فصادرات الجزائر اغلبها من مواد غذائية أو موارد منجمية في شكل خامات ومعادن.

---

[1]- أنظر الملحق رقم 5

[2]- محمد العيد التجاني، **الشؤون الأهلية من خلال جريدة المبشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،إشراف د جمال قنان، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص ص 41-43.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 259.

[4]- احمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، دج، دط، مكتبة النهضة المصرية، مصر 2001، ص 121.

والصناعات التقليدية كانت منسوبة إلى الجزائريين لصناعة الزرابي والزبيب، ومن بين الخامات التي صدّرت بشكل كبير هو الحديد، حيث صدّروا في سنة 1900 (2 مليون طن، والفوسفات استخرج بكميات كبيرة سنة 1903)[1].

هـ–الزراعة:

تعتبر الحبوب من أهم صادرات المستعمرة الجزائرية، والقمح هو أول متصدر في ذلك، وتذكر إحصائيات من عام (1901–1914) هي فترة وفيرة لإنتاج القمح والشعير، وعرفت أيضا بوفرة أشجار التين والزيتون.[2]

إلاّ أن الجزائر عرفة أزمة في مطلع القرن العشرين في قطاع الكروم بسبب مرض الفيليوكسيرا، وهذا ما أدى لتخوف المعمرين وطالبوا بإنشاء مركز متخصص بالقروض الفلاحية.

ففي 8 جويلية 1901، جاء قانون ينص على القرض الفلاحي المركزي التعاوني، يضم صناديق جهوية ومحلية، وهذا ما كان مخالف لمطالب المعمرين، ففي إحصائيات لسنة 1905 كان يوجد 92 صندوق محلي، و25 صندوق جهوي كان يعمل على ضبط ومراقبة وتسيير السندات، ووصلت سنة 1913 إلى 259 صندوق محلي، و41 صندوق جهوي.[3]

وبين سنتي 1902–1903 عرفت زراعة الكروم بالرخاء وارتفاع منتوجها إلى 372 مليون، وفي عام 1905 تم توسيع المساحات إلى 179.950 هكتار، وبحلول عام 1905 حلت الأزمة، فالصادرات حافظة على مستوياتها بل ارتفعت إلى 5 هيكتولتر، لكن الأسعار انخفضت إلى 181 مليون فرنك.

---

[1]– محمد العيد التجاني، المرجع السابق، ص 55.

[2]– أحمد صاري، المرجع السابق، ص 53.

[3]– ش ر أجيرون، **المعاصر**، المرجع السابق، ص ص 182–183.

وبعدها انتعشت في السنوات المقبلة 1907-1908-1909، ووصلت إلى رخاء كبير 1910-1912، ووصلت 6 ملايين هيكتولتر، وزراعة الكروم كانت الثروة الحقيقية للفرنسيين في سنة 1911، وصلت نسبة زراعتها 44%.[1]

ومن الجانب الاقتصادي نرى أن **جونار Jonnart**، كان يخدم فرنسا اقتصاديا من الجزائر، وهذا ما نجده في جريدة **L'écho de Bougie** وتبين ذلك من خلال تصريح رئيس الغرفة التجارية Cazaubon أنه شكر وهنئ **جونار Jonnart**، وذكر أنه ولدّ تحولات اقتصادية مفرحة، جعلت البلد في حالة اقتصادية جيدة من خلال توحيد الأسعار التي جعلت البلد في حالة اقتصادية مزدهرة.[2]

[1]- ش ر أجيرون، **المعاصر**، المرجع السابق ، ص ص 186-190.

[2] - L'écho de bougie, **orange du comité republication socialiste de l'arrondissement de bougie**, N° 696, 18 avril 1909, P 1.6 أنظر الملحق

3- الجانب الثقافي:

كانت سياسة الاحتلال منذ البداية تخطط لدمج الجزائر في فرنسا، وربطها سياسيا وإداريا وهضمها ثقافيا وروحيا ولغويا في الشخصية الفرنسية، وبذلك يتم القضاء على الشخصية الجزائرية، وهذا بالقضاء على اللغة العربية، والثقافة الإسلامية، وجعله مجتمع راضيا على الوضع الاحتلالي، وتصبح لديه القابلية للاندماج[1]، ومع مطلع القرن العشرون تولى الحاكم العام جونار ولاية الجزائر بسياسة أهلية واضحة، كان يهدف من ورائها إلى جلب طبقة المثقفين إلى فرنسا وجعلهم أداة لبث رسالة فرنسا الحضارية وسط الأهالي.[2]

واعتمد برنامجه على القيام بإصلاحات ثقافية تجاه الأهالي من خلال إحياء التراث المكتوب، وتشجيعه والتقرب من طبقة المثقفين التقليديين على إقامة الدروس في المساجد، كما عمل على تجديد المدارس العربية الفرنسية.[3]

كانت حالة التعليم في الجزائر كما وصفها **دوقالو Degallont** [4] سنة 1900، أنه يوجد ستة مسلمين متعلمين في كل ألف تلميذ ابتدائي، وتلميذان لكل مئة ألف تلميذ في الثانوي.

فالحقيقة أن قانون 1900/12/19 الذي أعطى الجزائر استقلالها المالي، لم يساهم في إعطاء نفس جديد لتعليم الجزائريين بمنحه القروض اللازمة، وإنّما جمد القروض المخصصة[5] ، وكانت القروض لصالح الأوربيين وحدهم دون الجزائريين[6]، أما بالنسبة لتعليم البنات، فتمثل المدارس الخاصة للبنات نوعا واحدا بالرغم من أن لها عدّة أسماء مثل: المدارس الأهلية الابتدائية للبنات ، مدارس تعليم

---

[1]- عبد العزيز شهبي، **الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر**، دج، دط، دار الغرب، الجزائر 2007، ص ص 44-45.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **أفكار جامحة**، دج، دط، م و ك، الجزائر 1988، ص 85.

[3]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 211.

[4]- **دوقالو** :هو رئيس بلدية الجزائر العاصمة.

[5]- أنظر الملحق رقم 7

[6]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 175.

الحروف، مدارس مشاغل، مدارس مهنية للبنات، فهي تحتوي على أقسام خلاف مدارس الذكور، إذّ أنّها تتميز بتنوع أشكالها.[1]

ومن خلال هذا وجه الحاكم العام شارل جونار(1903-1913)، عناية خاصة لإحياء التدريس بالمساجد، ونشر التعليم الإسلامي التقليدي، فأشرف على المساجد ورئاسة الجمعية الحزبية الإسلامية والتدريس، ودعا لليقظة الوطنية والإصلاح الإسلامي.[2]

ففي عام 1900 توجد 7 مدارس للبنات مع 1300 تلميذة

1903 توجد 7 مدارس للبنات مع 1500 تلميذة

1905 توجد 9 مدارس للبنات مع 1950 تلميذة

1907 توجد 15 مدارس للبنات مع 1600 تلميذة

1909 توجد 18 مدارس للبنات مع 3300 تلميذة[3]

فنجد شارل جونار Jonnart قام بتعديلات قصد تثبيت النفوذ الفرنسي، ومحاربة كل مّا له صلة بالعروبة والإسلام، ولتنفيذ هذا المخطط حاول جونار من رفع مستوى تعليم اللغة العربية، وتنظيم المدارس الإسلامية الحكومية، وتنظيم إطار مدرس خاص لرقابة المفتشين.[4]

وجاء أيضا في قرار 21 مارس 1908، الذي طالب مؤتمر الزراع الفرنسيين بإلغاء التعليم الابتدائي للجزائريين لأنه خطر عليه من الناحية الاقتصادية، وطالبوا بتقليص مدة التعليم في المدارس الابتدائية الأهلية، وجعله تعليما أهليا بدرجة أولى، وكانت السياسة التعليمية للمسلمين (1902-

---

[1]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق،، ص 220.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2، ط خ، دار البصائر، الجزائر 2007، ص 194.

[3]- أنظر الملحق رقم 8

[4]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 222.

1908) تنحصر في حقوق المستوطنين، وهدفهم وضع حد لمشروع تعليم المسلمين، وأن تعليمهم خطر متربص بهيمنتهم.[1]

وفي إطار حركة التنظيمات التي شهدتها المدارس الإسلامية، صدر قرار 18 مارس 1905[2] بتنظيم سير هذه المدارس، وهو القرار الذي أصدره الحاكم العام جونار، فرأى أن التعليم يعتبر مهمة سياسية أكثر من مهمة تثقيفية.[3]

أ–جامعة الجزائر:

أنشأت جامعة الجزائر[4] في عهد شارل جونار، وهو الذي طبق السياسة الأهلية والتي كان يهدف من ورائها خلق طبقة مثقفة من الأهالي، وبها تعمل على تعديل الموازين القوى، والتي كانت تسير في صالح المستوطنين، وهي الطبقة التي كان يهدف جونار من أجل جعلها وساطة بين الأهالي والإدارة[5]، وقبل تأسيس جامعة الجزائر قام **جونار Jonnart** في 11 مارس 1908 بتصريح وجاء فيه ما يلي: « **بانها ستكون جامعة إفريقية فرنسية Université de l'Afrique Français**» وأن واجبها هو أن تبرز ما تتميز به الجزائر الفرنسية من أصالة وجمال، وفضلا عن مهامها العلمية التي سوف تسخر لخدمة الاقتصاد الفرنسي في الجزائر، وأصبحت الظروف مهيأة لتشكيل جامعة الجزائر **والمدارس العليا.**[6]

---

[1]– سعيد بوخاوش، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة الفرنسية في الجزائر**، دج، دط، دار تفتيت للنشر، الجزائر، 2013، ص ص 45-47.

[2]–أنظر الملحق رقم 9

[3]– حاول الحاكم العام جونار تشجيع الدراسات العربية الإسلامية التي هي جزء من سياسته الأهلية، قصد التقرب من الجزائريين خاصة وان المصلحة تتطلب ذلك للاستفادة من طاقات الجزائريين،

[4]–أنظر الملحق رقم 10

[5]– العكروت خميلي، **جامعة الجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائريين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف د. مولود عويمر ، 2008 .2009 ،ص 141.

[6]– **المدارس العليا:** التي أنشأها الفرنسيون في منتصف القرن التاسع عشر لبعض الاختصاصات من مدرسة العليا في الطب 1859، ومدارس الحقوق العلوم، والآداب 1879، وفرع الصيدلة والطب 1880.

وبعد فتح جامعة الجزائر 30 ديسمبر 1909، انتظمت المدارس العليا في الكليات على نسق الجامعات من حيث التنظيمات الإدارية والبرامج التعليمية.[1]

وكان جونار يدعم مشروع جامعة الجزائر لصالح المعمرين، ودعواه لتوجيه الأهالي نحوى التكوين الزراعي في اطار سياسة الإدماج[2]، وكانت نظرته للجامعة نظرة استيطانية استعمارية بما تلعبه من دور في ترسيخ الاستعمار، والعمل على تشجيع الآداب الأهلية، والثقافية التقليدية المحلية لصالح الجزائريين في اطار سياسة الأهلية.[3]

وجاءت هندسة جامعة الجزائر لتستجيب لغرض الفرنسة، لأن محيطها فرنسيا بحث لانعدام اللغة العربية، والثقافة المحلية، فالطلبة المسلمون أقلية فاللجان العلمية ولغة التواصل فرنسية، فكل هذا كان ضمن السياسة المسلطة على اللغة العربية وجعلها أجنبية.[4]

فالجامعة جاءت بغرض تنشيط عملية استطلاع شمال إفريقيا، ولتسليط ثقافتها الفرنسية على سكانها، وأصبحت أداة وقلعة من قلاع الاستعمار تسود فيها روح العنصرية[5]، فالجامعة عند تأسيسها كان عدد طلبتها 1605.[6]

ب–الحج:

يعتبر الحج الركن الخامس من أركان الإسلام، والذي له دور بارز في الاتصال بالعرب في المشرق، ولهذا سعت السلطات الفرنسية لمنع الجزائريين إلى الحج وترخيصه لمن ترضى عنهم فقط، بالمقابل أن الدول العربية لم تشهد الاستعمار القاهر الذي عرفته الجزائر، بهذا كانت تختلف جذريا

---

[1]– نصر الدين سعدوني، **في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري**، دج، ط 2، البصائر، الجزائر 2003، ص ص 13-14.

[2]– يعتبر شارل جونار من انصار الجزائر المستعمرة لا الجزائر المدمجة.

[3]– العكروت خميلي، المرجع السابق، ص 95.

[4]– العكروت خميلي، المرجع السابق ، ص 144.

[5]– غي برفيليي، **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880–1962**،تر:م حاج مسعود وأخرون، دج، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 95.

[6]– بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 118.

عن الجزائر في المجال الثقافي والعلمي، فكان خروج الجزائريين إلى البلدان العربية يعطيهم نفسا جديدا تجاه عرقهم الإسلامي[1]، فالجو كان مشحون بين فرنسا والجزائر فيما يخص الديانة، وخاصة مع بداية القرن العشرين ومواصلة سياسة **الانفراج الديني**[2]، فكان إحصاء الهيئة الدينية الإسلامية الرسمية قدّ ارتفع من 1898-1914 مع ارتفاع عدد السكان، فوصل عدد الأئمة سنة 1907 إلى 182 إمام، بالمقابل كان مع بداية القرن العشرين 149 إمام.[3]

فالإدارة العليا كانت تؤكد على احترام الديانة الإسلامية وجميع التظاهرات الدينية، أمّا بالنسبة للحج كانوا يخضع للتنظيم والمراقبة، وهذا ما أدى بالمندوبين الماليين الجزائريين بالاحتجاج على النظام، لا سيما في سنتي 1902-1903، فكان الردّ عليهم بالذهاب إلى مكة بترخيص، ومن يذهب بدون رخصة يعاقب بالسجن، حيث تمّ في عهد جونار بترخيص الحج أربع مرات ومنع ثلاث بعدها، فمنع الذهاب للبقاع المقدسة سنة 1910-1912.[4]

فكان الجزائريون الذين يحجون بدون رخصة تقوم السلطات الاستعمارية بإخضاعهم للحجز الإداري تلقائيا ومعاقبتهم، وأما بالنسبة لمدة السجن فالوالي العام هو الذي يقرر مدة السجن.[5]

ج-القضاء:

كان القضاء الإسلامي هو بمثابة الاستمرار وتماسك المجتمع الجزائري، المسلم وهو الحال الذي كانت عليه الجزائر قبل الاحتلال، ومنذ وطأة الاحتلال الفرنسي أرض الجزائر، سعى إلى تضييق الخناق على القضاء الإسلامي، وذلك من خلال المراسيم التي صدرت في حق القضاء الإسلامي،

---

[1]- سعيد بوحاوش، المرجع السابق، ص 79.

[2]- **الانفراج الديني**: وهي سياسة اقترحها جول كامبون وكان يرغب في تحقيقها في الجزائر.

[3]- ش ر أجيرون، **المعاصر**، المرجع السابق، ص 285.

[4]- نفسه، ص 288.

5- جمال قنان ،**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**- دراسات في المقاومة والاستعمار، مج 4، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2009،ص 142

والحاق العدالة الإسلامية بوزارة العدل الفرنسي، وظهر جليا في فترة حكم شارل جونار وتطبيقه للمشاريع التي ستقضى على القضاء الإسلامي.[1]

فقام جونار بسن العديد من المراسيم في المجال القضائي، ومن أهمها:

مرسوم 29 مارس و 28 ماي 1902 و 9 أوت 1903 قبضت الإدارة على العدالة، وهكذا تصدت 17 محكمة قمعية للجنح والجرائم التي يرتكبها الأهالي، والمنصوص عليها في القوانين الجنائية الفرنسية.[2]

وفي تاريخ 1906، قرروا إبعاد اللغة العربية من التداول بين الموثقين المسلمين (القضاة)، وأنّ يحرروا باللغة الفرنسية بعد هذا التاريخ، وكان تقرير الحاكم العام جونار Jonnart إلى الوزير واضحا ورد فيه: « إن هذه المحاولة تقوم بإحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية بصورة تدريجية في جميع العقود المبرمة في بلاد القبائل»، وعملت السلطات الفرنسية على تشتيت اللحمة الجزائرية وطبقت بما يعرف « فرق تسد»[3]

فكانت الإدارة الفرنسية في مسعى إلى فرنسة القضاء القبائلي من خلال مرسوم 1906، حيث أمر جونار بتعيين خمسة محاكم للقضاء والموثقين من أجل تحرير العقود بالفرنسية، لكن التجربة باءت بالفشل فلم يتم تحرير سوى 50 عقدا باللغة الفرنسية طوال 18 شهرا من جملة 2004 عقد أي 2.3، فالقبائليين فضلوا التحرير باللغة العربية.[4]

وفي مرسوم 12 ديسمبر 1908، جاء مرسوم يخص بالدرجة الأخيرة الفصل في الدعاوي المدنية والتجارية، والمنقولات العقارية التي لا تتجاوز 500 فرنك بالاعتماد على:

---

[1]- ش.ر أجيرون، **المسلمون، ج2**، المرجع السابق، ص 22.

[2]- يوسف فرحي، المرجع السابق، ص 32.

[3]- ش.ر أجيرون، **المسلمون، ج2**، المرجع السابق، ص ص 433-446.

[4]- سعيدي مزيان، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها 1871-1914**، ج2، دط، دار سيدي خير، الجزائر 2010، ص ص 61-62.

المحكمة الابتدائية الكبرى، وهي تختص بالفصل في الاستئناف الموضوع ضد الأحكام الصادرة من محاكم الصلح.[1]

وفي سنة 1910 جاء مرسوم يحل اللغة الفرنسية محل اللغة العربية بصورة شاملة لتحرير عقود القضاء الموثقين خلال مهلة لا تتعدى خمس سنوات، فوافق مجلس الحكومة فاصدر النائب العام منشور 31 جانفي 1911 للتطبيق، وامتنع القضاة والموثقون الانصياع لهذا المرسوم فظلوا يحررون باللغة العربية.[2]

بعدما أصبح القضاء الإسلامي لعبة في أيدي المترجمين، وتحت رحمة خمسة قضاة صلح يتمتعون ببعض الكلمات العربية من بين مائة وثلاثين قاض مرسمين، وبهذا ندّد الحاكم العام جونار Jonnart وراسل الحكومة في باريس من أجّل التعديل، ويطمح في مرسومه إعادة التشريع الجزائري وفق العادات والتقاليد الأهلية قبل تعيين القاضي وتثبيته.[3]

وفي سنة 1909 وحدوا صلاحيات محاكم الصلح الجزائرية، فرحبوا بهذا المشروع كل من اللجان المالية، والمجلس الأعلى، ومحاكم الاستئناف، وقام الحاكم العام بالنظر في القضايا التي تبلغ 1.500 فرنك، غير أن ذوي النفوذ عارضوا هذا المرسوم بشدة ضد النظام الأوحد والخاضع للحكومة العامة.

وفي 4 فيفري 1910، تعميم شرط حيازة تلك الشهادة على نواب القضاة، وتمثلت في عقبة واحدة وهي، جعل ممارسة القضاة في الأقاليم حكرا على الطلبة الجزائريين باعتبار الجامعة هي التي تدرس قانون الجزائر والتشريع الإسلامي.[4]

---

[1]- سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص 60.

[2]- نفسه، ص 61.

[3]- جاء في مرسوم 30 ديسمبر 1908، تحسين الوضعية المادية للقضاة في رواتبهم حسب 4 درجات في السلم بين 3.600 إلى 4.500 فرنك في السلم بالإضافة

[4]- ش ر أجيرون، المسلمون،ج2، المرجع السابق، ص 103

وفي سنة 1910 أصبح يوجد 104 قاض مصلح، ويوجد 36 قاض ماجورين، و4 قضاة يتقنون اللغة العربية، وواحد يتقن اللغة القبائلية، وقاموا بتحويل صلاحيات محافظي البلديات المختلطة إلى قضاة الصلح بردع كل مخالفات الخاصة بقانون الأنديجينا، والحاكم العام تعلل بعدم إتقانهم اللغة العربية، وفي 23 سبتمبر 1911 أعلن جونار أنّه يعد إعلان مشروع يشرط على قضاة الصلح معرفة اللغة العربية، والخضوع إلى اختبارات لكن المشروع لم يطبق.[1]

ومن ناحية فكان تسيير المحكمة الزجرية والمحكمة الجنائية عاديا، غير أنّ القضاة المسلمين المحلفون المساعدون كانوا مجرد ألات للتصويت، يتصرف الرئيس في زمامها وتعويض القضاة الشرعيين بقضاة عدليين لتعاطي قضاء تكاليفه باهضة وغير مطابق للعرف.[2]

فالقضاء احتكر تعليمه وتقديم وظائفه إلاّ لمنّ يتخرجون على يدها، وبفرض تعاليمها، فأصبح القضاء الإسلامي خاضع للقضاء الفرنسي، وأصبح القضاء الجزائري بحكم الضرورة لا يرجعون في أحكامهم إلى النصوص الفقهية، وإنما يرجعون إلى اللوائح التي يضعها الفرنسيون، وكل هذا في اطار إجحاف وظلم القضاء الإسلامي والسعي لإلغائه بالتدريج، وإرجاع مشمولاته إلى القضاء الفرنسي وهذا مّا رفضه الجزائريين رغم كل المحاولات التي سعت إليها الإدارة الفرنسية.[3]

د–علاقته بالتراث الإسلامي (البريد المركزي أنموذجا)

إن جونار Jonnart كان مهتما بتحسين أوضاع المسلمين، فحاول التقرب من الخصائص الإسلامية، وترجمت سياسته في إحياء التراث المكتوب وبعث فن العمارة الإسلامي، من مباني إدارية

---

[1]– سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص 102.

[2]– شارل أندري جوليان، **أفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وأخرون، دج، دط، دار التونسية للنشر، تونس1976، ص 127.

[3]– أحمد طالب الإبراهيمي، **أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1940– 1952**، ح2، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر 1997، ص ص 144– 145.

وعمومية، وبهذا أطلق عليها اسم جونار Style Jonnart [1]، وهذا ما جعل الوالي العام جونار Jonnart يستقدم الفنان عمارة قاقة، الذّي عمل تصميم هذا المبنى (البريد المركزي).[2]

مبنى البريد المركزي وزخرفته.[3]

كان اختياره على بقايا قصر تركي قديم يقع على راس تافورة البحري، وبدأ بمظهر عمارة ضخمة بعث فيها عناصر العمارة الإسلامية وزخرفتها، أو ما يسمى بالحركة المورسكية الجديدة،[4] ومما يشير وصفه من هذه الخلية المعمارية ما يلي:

1- واجهة البريد المركزي:

يظهر البريد المركزي من الخارج ببنايته الضخمة ذات الطوابق الخمس من شبكة النوافذ المختلفة الأشكال، ويتميز هذا المبنى برواق مدمج يحيط بالطابق الأخير، ويعلوه إفريز من القرميد الأسطواني أخضر اللون مبرنق، أمّا الواجهة فيعليها المدخل الرئيسي.

2- البريد المركزي وسطحه:

يحيط بالسطح شريط من الشرفات، وتعلوه في الوسط قبة كبيرة ثمانية أضلاع، وبطرفي الواجهة ترتفع شبه مئذنتان، يحيط بكل واحدة منها في السطح سور قصير دائري متوج بالشرفات، تعلوه قبة ثمانية الأضلاع، وتتناوب في أضلاعها أربع نوافذ صغيرة، وهو ما يترجم إحياء التراث الإسلامي.[5]

---

[1]- عمر راسم، المرجع السابق، ص 65.

[2]- سليم أوفة، المرجع السابق، ص 67.

[3]- أشرف عليه المهندسان (**Vionot et Tandoire**)، وكذلك اشرفا على بريد الأبيار ومقر ولاية الجزائر وبلدياتها ونزل سيرتا بقسنطينة وتجسدت المورسكية والطراز الإسلامي في هذه المباني: انظر: عمر راسم: المرجع السابق، ص 67.

[4]- محمد رحماني، حاج سعيد أبوسفيان، المرجع السابق، ص 65

[5]- أنظر الملحق رقم 11

3- الرواق العلوى الخارجي:

يحيط بمبنى البريد المركزي رواق مجوف على شكل شرفة مسقوفة، ويزين الرواق أعمدة ثنائية وبيت ثنائي الأعمدة، وكحاجز وضع درابزين معدني يحمل زخرفة هندسية مختلفة الأشكال، وتقابله في الداخل نافذة كبيرة معقودة، وبأعلى الرواق يبرز طنف مسنن.

4- المدخل الرئيسي:

يرتفع المدخل الرئيسي للبريد المركزي بسلم درجاته عريضة من الرخام، ويتكون من رواق مدمج عرضا، وله ثلاث فتحات، ويقابل الفتحات في الجدار الخلفي ثلاث أبواب تعلوه نوافذ عالية [1]

5- أعمدة وتيجان المدخل الرئيسي:

تتقدم المدخل الرئيسي أربعة أعمدة أسطوانية صنعة من الرخام، وتعتمد على قواعد رخامية مربعة، وتعلوها أربعة تيجان، كما كسيت جدران المدخل ببلاطات الرخام.

6- زخرفة سقف رواق المدخل الرئيسي:

يعلو رواق المدخل الرئيسي سقف مرتفع، تحملها أعمدة تيجان المدخل، وينتهي السقف في الأسفل بشريط من مقرنصات الخناصر المحفورة في الرخام[2]. [3]

7- أبواب المدخل الرئيسي:

فيه ثلاث أبواب ضخمة ذات فلقتين كبيرتين، مصنوعة من الخشب المنقوش، وكل باب تعلوه نافذة كبيرة مرتفعة معقودة ومزججة.

---

[1]- أنظر الملحق رقم 12

[2]- محمد رحماني، أبو سفيان حاج سعيد، المرجع السابق، ص ص 68-69

[3]- أنظر الملحق رقم 13

8- القاعة الرئيسية:

تتكون القاعة الرئيسية للبريد المركزي من بهو في الوسط، ويحيط به رواق جانبي متعدد الزوايا، وتفصل بينهما ثمانية أعمدة، وتوجد نوافذ كبيرة مرتفعة معقودة، وهي مزججة متعددة تزينها أشكال هندسية معدنية. [1]

9- أعمدة وتيجان القاعة الرئيسية:

تشتمل القاعة الرئيسية على ثمانية أعمدة، وجميع الأعمدة نحتت من الرخام، أمّا التيجان فهي مثمنة الزوايا ذات قاعدة أسطوانية، ونقشت على كل تاج زخرفة نباتية ذات توريقات وثمار الصنوبر. [2]

10- قاعدة القبة الرئيسية ورقبتها :

تنتصب قبة كبيرة فوق بهو القاعة الرئيسية، وترتكز قاعدتها الثمانية الزوايا على العقود الثمانية التي تحيط بالبهو بتخطيط ثماني الزوايا.

11- القبة الرئيسية للبريد المركزي:

تقدم القبة الرئيسية من الداخل صورة في غاية البهاء والجمال الفني، فنقشت زخرفتها على الجص المحفور، ونقشت زخرفة نباتية في شكل دوائر تتكون عناصرها من الأغصان، وثمار الصنوبر والأزهار والتوريقات[3]. [4]

12- جصات الجبس المنقوش:

بداخل القاعة الرئيسية للبريد المركزي تسيطر زخرفة الجص المحفور على كامل الجدران، ومن أعلاها إلى بلاطات الخزف في الأسفل، وتتنوع عناصر الزخرفة من نباتية وأشكال هندسية وكتابية.

---

[1]- أنظر الملحق رقم 14

[2]- أنظر الملحق رقم 15

[3]- عمر راسم، المرجع السابق، ص ص 72-74.

[4]- أنظر الملحقين رقم 16 17

13- الكتابة:

تنتشر الكتابة على جدران القاعة الرئيسية للبريد المركزي، وهي بمثابة العنصر الأساسي في زخرفة الجص المحفور، وتتكون من أشرطة تتكون فيها عبارة « ولا عالي إلا الله»، وعبارة أخرى « الله الملك- الدائم لله – الله القائم»، نقشت بأحرف أندلسية ومتداخلة بتوريقات نباتية.[1]

14- بلاطات الخزف:[2]

تكسو بلاطات الخزف الملون ذي البريق المعدني، أسفل جدران القاعة الرئيسية للبريد المركزي، وهي تزينها زخرفة نباتية من أزهار، وشريط توريقات ثم شريط للرؤوس، أشجار السرو في أعلاها.[3] ونستخلص أن تشييد البريد المركزي بمدينة الجزائر وغيره كانت النتيجة هي ظهور حلية معمارية وظيفية وأنيقة ذات زخرفة واسعة ومتنوعة بطراز مورسكي جديد.

ومن ناحية أخرى نجد أن كذلك ختم جونار يحمل عبارة (الواثق بالفاعل المختار ،عبده جونار، سنة 1900 وإلى عموم الجزائرية ،حفظه الله في السر والعلانية) وفي أعلى الختم هلال ونجمة وكتابة في أربعة سطور ضمن شكل هلالي [4]،وتحيط بذلك زخرفة عربية[5].

---

[1]- انظر الملحقين رقم 18

[2]- الملحق رقم الملحق 19

[3]- عمر راسم، المرجع السابق، ص 75.

[4]-ابو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** ،ج4، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 335

[5]-أنظر الملحق رقم 20

4- الجانب الاجتماعي:

نجد أن الحاكم العام جونار Jonnart برز في جميع المجالات حتى من الناحية الاجتماعية، فنجده عام 1901، وضع مخطط إلى المصلحة الجديدة للإحصائيات بهدف جعلها سنوية في نشر **الإحصائيات**[1] العامة للجزائر، وحرر منشورات تحدد كيفية إجراء عمليات الإحصاء ووزعها على المصالح المختلفة، فحدّد جونار Jonnart الهدف الخاص للإحصاء لسنة 1911 للتفرقة في الجانب الوطني وهذا ما يقوى الجالية من اصل فرنسي.[2]

وبعد تزايد السكان من خلال إحصائيات 1901-1911 حلت الفترة الممتدة من 1907-1919، وهي سنوات الجراد، والبؤس حسب جونار Jonnart الذي ذكر بصفة أخص عمالة قسنطينة، حيث سجلت حالات من الطاعون في (بجاية، سوق أهراس، قسنطينة)، وتسببت في تدهور الأجور.[3]

فالطاعون شمل معظم البلاد بمجموع 57 حالة مسجلة سنة 1907، ومن 1911 إلى 1929 تم تسجيل 417 حالة في جميع أنحاء البلاد.[4]

وهذا ما تسبب في تدهور الأجور، ففي شهر ديسمبر 1909 قدر عامل العمالة السابق Raysant في مقال نشرته (La Dépêche Algérienne) معدل الأجور 1.47 فرنك في الشرق القسنطيني، وبـ 1.57 فرنك في الوسط الجزائري، وبـ 1.88 فرنك في الغرب الوهراني، وبذلك

---

[1]- **الإحصائيات:** هي التي تعلن عن نشر الإحصائيات العامة في الجزائر وتقوم بها كل ثلاث سنوات وتأخذ بعين الاعتبار الأشخاص المهمشين وتستقبل الشهادات الشخصية والعائلية وتظم الإحصائيات الجزائرية بطريقة واسعة وبشكل منتظم وموجه إلى الحاكم العام: انظر: kamel kateb : opcit, p 8.

[2]- كمال كاتب، **أوروبيون أهالي ويهود الجزائر 1830-1962**، تر: رمضان زبدي ،د ج،ط خ، دار المعرفة، الجزائر، 2011 ، ص ص 151-266.

[3]- ش.ر. أجيرون، **المسلمون، ج2**،المرجع السابق، ص 374.

[4]- مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص 62.

تحدد المعدل العام للجزائر بـ 1.64 فرنك، بالنسبة للعامل الفلاحي المسلم، مقابل 2.77 فرنك بالنسبة للعامل الفلاحي الأوربي.

أمّا التدابير المتعلقة بحماية النساء والأطفال فقد تمكن جونار Jonnart من الحصول على مرسوم في أول مارس 1905، يضمن بتوسيع تنظيم العمل على جميع المؤسسات الصناعية، والتجارية، والمخازن، والحوانيت، والمؤسسات الصناعية، كما حدّدت المدّة القصوى بعشر ساعات للعمال المستخدمين الذي تقل أعمارهم عن 18 سنة .[1]

وكذلك في الميدان الاجتماعي تم إنشاء مراكز التكوين المهني في الصناعات التقليدية، والمفتشية الخاصة للعمل للنساء، معهد باستور، كما عزم على تطوير واحدة من مبادرات كامبون السابقة وهي تأسيس هياكل المساعدة العمومية والإسعاف الطبي، بالإضافة إلى 19 مكتب للأعمال الخيرية الذي انشأ بموجب قرار 26 فيفري، و16 نوفمبر 1903، ثم إنشاء سبعة مكاتب أخرى نهاية 1908، تعززت الجهود المبذولة في مجال الصحة العمومية، والخدمات الطبية، ووضعها في متناول المسلمين، كما تم تعيين الأطباء في مناصب المساعدات المجانية للأهالي في المناطق الداخلية، أمّا في المدن فأمر شارل جونار بتنظيم مصلحة الفحص المجاني للنساء، والأطفال، والأهالي، وكانت مهام التطبيب تمارس فيها من طرف الطبيبات فقط.[2]

---

[1]- ش.ر أجيرون، **المسلمون، ج2**،المرجع السابق، ص ص 396-397.

[2]- أسماء تيفورة، دليلة لونيس، المرجع السابق، ص 42.

5- الجانب العسكري:

بعد أن استغل الاستعمار الفرنسي ممتلكات الشعب الجزائري بأبشع الطرق، ومصادرة أرضيهم وجردهم من أبسط الملكيات، لجأ إلى أسلوب أخر وهو وضعه في الصفوف الأمامية كدرع واقي يحميه من وصول ضربات العدو إليه، ففكرة التجنيد ليست بالجديدة، فالنقاش حولها كان منذ القرن التاسع عشر بداية من مشروع موليير Molliere عام 1845.[1]

أمّا في بداية القرن العشرين ظهر منعطف جديد في عهد جونار، اقترح سنة 1904 أمام لجنة الدفاع الوطني الفرنسية في مجلس الشيوخ، أن تقوم وزارته في الدفاع بتجنيد عدد كبير من الجزائريين وغيرهم وإضافتهم إلى عدد المجندين السابقين من أجل تدعيم الجيش الفرنسي، وتقويته للمحافظة على مصلحة فرنسا.[2]

فقد صرح الحاكم العام جونار « **أنّه يوجد على الشاطئ الأخر للبحر الأبيض المتوسط احتياطي جيد من الرجال، ونحن مخطئون أن لم نعمل على استغلاله بعمق، فأنتم تسجلون في الأوساط الشعبية للأهالي آلاف المستوطنين من الجزائريين كلما أردتم ذلك**[3]» وفي سنة 1908 جاء مشروع Messimy،[4] ميسيمي وإقترح مدة الخدمة في البداية ثلاث سنوات، والاحتياط بسبعة سنوات.[5]

---

[1]- Gilbert Meynier , **L'Algérie Révélée la Guerre de 1914-1918 et le premier quarte du xx (20) siècle**. Liberire droze, geneve،1981. P88.

[2]- ibid .p 89.

[3]- صالح محمد بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830-1918)**، دج، دط، دار القصبة، الجزائر 2009، ص 315.

[4]- **ميسيمي** : هو وزير الحربية في تلك الفترة.

[5] - Belkacem Rechan, **les Musulmans Algérien dons l'armée Français (1919-1945)**, paris 1996, p 17.

تصريح ميسي مي فيه الكثير من التخوف الذي شمل جميع الفرنسيين الذين رأوا في الفترة المجندة خطرا على فرنسا في حروبها، واعتبروا أنّ المجندين يشكلون خطرا على التواجد الفرنسي في الجزائر والمغرب العربي بأكمله.[1]

فسنوات 1907-1908 وما بعدها تشكل خطر في سياسة فرنسا الاستعمارية تجاه الأهالي، حيث كانت قضية التجنيد الإجباري تمثل المحور الأساسي في المناقشات التي دارت بالمجلس الوطني الفرنسي حتى 1912.[2]

ففي سنة 1908 أعطى الجنرال جونار الحاكم العام للجزائر تعليمات لحكام المقاطعات تخص بحماية الصيغات، وتنظيم الدفاع عن المراكز الاستيطانية لا سيما تلك التي يقل عدد الأوربيين فيها عن 150 نسمة.[3]

وعند الإعلان عن التجنيد الإجباري وافق **شارل جونار Jonnart** بشرط أن تتبعها بعض الإجراءات المناسبة، وبناء على هذا الوضع وضع **كليمنصو Clemenceau**،[4] التجنيد موضع التقيد بالموازاة مع الانخراط عن طريق التعهد بالالتزام.[5]

فجاء في **مرسوم 28 فيفري 1911**، تجنيد الأهالي عن القرعة لمدة 3 سنوات بينما تقتصر على الفرنسيين سنة واحدة بل عشرة اشهر.[6]

ولما تولى شارل جونار الحكم في الجزائر للمرة الثانية، كان من أولوياته هو الإسراع في تطبيق وتنفيذ سياسة التوسع الفرنسي في الجنوب، فتميزت سنة 1904 بتنظيم الدفاع عن الجنوب الغربي،

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 206-207.

[2]- محمد صالح بجاوي، المرجع السابق، ص 352.

[3]- بن داهية عدة، المرجع السابق، ص ص 110-117.

[4]- **كليمنصو**: هو زير الداخلية ورئيس للحكومة في الجزائر.

[5]- سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص ص 110-117.

[6]- يوسف فرحي، **فرنسا صاحبة اللطافة**، دج، دط، دار حلب، الجزائر 2007، ص 32.

وإنشاء السرايا الجديدة لمواجهة غزو القبائل للقوات الفرنسية[1]، وخلال شهر أكتوبر قام وزير الأشغال فوتيه، ووزير الداخلية إتيان، والوالي العام جونار، بزيارة إلى بشار لتدشين الخط الحديدي، وبناء طريق السكة الحديدية الصحراوية، وهذا لضمان الحراسة والأمن، لأنّ فرنسا كانت ملزمة بتقريب الواحات على طول الطرقات المؤدية إلى النيجر، والتشاد،[2] فهذا الخط أعطى دفعا قويا للتوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري، والمساهمة في استغلال الثروات الطبيعية في الصحراء الجزائرية.[3]

ونستنتج أن سياسة جونار خلال مطلع القرن العشرين مست كل الجوانب، فنرى أنها أعطت الجزائريين الاستقلال المالي وهذا كان لخدمة المستوطنين فالجزائر من خلال هذا المشروع دخلت نوعا ما في الحكم الذاتي غير أنها تميزت بظلم شديد من خلال مناشره وسنه لمشروع قانون التجنيد الإجباري.

ومن الناحية الاقتصادية سنه لقوانين تجعل الفرد الجزائري عبدا في بلاده فكانت سياسته شرية وراء قناع حسن والذي تمثل في إحيائه لفن العمارة الإسلامي واهتمامه بالمجال الديني حتى يتقرب من المجتمع الجزائري وكذلك تقديمه لبعض الخدمات الاجتماعية التي تخدم الفرد الاجتماعي فنقول أن سياسة شارل جونار تميزت ببعض الإصلاحات التي كانت تخدم المستوطنين بالدرجة الأولى وهذا قصد تثبيت الاستعمار الفرنسي في الجزائر بطريقة الملاينة.

---

[1]- أحميدة عميراوي وأخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916)**، دج، دط، دار الهدى، الجزائر 2009، ص 87.

[2] – A. Renard, **histoire de l'Algérie**, libraire hachette et Cie, Paris 1910, p 42.

[3]- أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 88.

المبحث الثاني:

انعكاسات سياسية شارل جونار

على المجتمع الجزائري

1- قيام النهضة الجزائرية:

2- بروز النخبة الجزائرية:

3- ظهور النوادي والجمعيات

4- بروز الصحف

المبحث الثاني: انعكاسات سياسية شارل جونار على المجتمع الجزائري

1- قيام النهضة الجزائرية:

إنّ وجود الاستعمار في معظم الجزائر وفرضه لمستوى معيشي، انعكس سلبا على واقع المجتمع الجزائري، هذا الواقع الجديد ساهم مع عوامل أخرى في بروز الفكرة الإصلاحية منذ نهاية القرن التاسع عشر[1] وبداية القرن العشرين، وهي الحدّ الفاصل بين مرحلتين.

مرحلة التقهقر العلمي والثقافي، ومرحلة إدراك الذات والصحوة، والتي يمكن تحديد بدايتها منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث برزت في الجزائر مؤشرات جديدة ثقافية وعلمية، وعناصر مثقفة مشبعة بالثقافة العربية الإسلامية التي اهتمت بتعليم لغة المستعمر، فهو الأمر الذي مكنها من ادراك ما كان يتخبط فيه الشعب الجزائري من جهل وفقر، وجعلهم يهتمون بقضايا كانت تطرح نفسها كفكرة الإصلاح.[2]

وهذا بعد فترة من اليأس والانطواء النفسي الذي كان عليه الفرد الجزائري ومجتمعه،[3] ومنذ بداية القرن العشرين تغير أسلوب النضال عند بعض رجال النخبة، وبدأوا يقومون بالاتصالات والضغوطات المتوالية على حكومة باريس لإنصاف الجزائريين.[4]

وأصبحوا يتطلعون إلى الخروج من حالة الانكفاء على الذات، ويطمحون إلى دور في تقرير مصيرهم الاجتماعي، والثقافي، والسياسي، وذلك من خلال تجمع للعوامل التاريخية، والعناصر الواعية

---

[1]- كمال عجالي، **الفكر الإصلاحي في الجزائر**، دج، دط، وزارة الثقافة، الجزائر 2007، ص 39.

[2]- عمار هلال، **العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية فيما بين الفرنسيين التاسع عشر والعشرين الميلاديين**، دج، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص 314.

[3]- الطاهر العمري، **النخبة الجزائرية وقضايا عمرها من بداية القرن العشرين إلى ما بين الحربين العالميتين**، دج، دط، دار الوطنية للكتاب، الجزائر 2009، ص 50.

[4]- عمار بوحوش، **تاريخ السياسي للجزائر**، المرجع السابق، ص 202.

الكافية، وخاصة أن الجزائريين كانوا يواجهون داخليا قانون الأنديجينا الأهالي، وتبلور فكرة التجنيد الإجباري والإدماج.[1]

فكانت حركة الشباب الجزائريين تقوم بنشاط هائل في الميدان الثقافي في المدّن الكبرى، ويدافعون على مبادئ التقدم والرقي، وحصول الجزائريين على حقوقهم، ونشر أفكارهم والتمسك بالقيم الإسلامية والشخصية الجزائرية.[2]

فزيارة **محمد عبده** للجزائر 1903[3]، كان هدفه هو الاطلاع بنفسه على حالة الإسلام في الجزائر المستعمرة منذ 1830، والتعرف على علمائها، ودعوتهم إلى السير في ركب حركة التجديد والنهضة التي ظهرت في المشرق العربي، ودافع محمد عبده عن الجزائر، وأكد صلتها الحضارية بالعالم الإسلامي.[4]

إضافة إلى العوامل الداخلية هناك عوامل خارجية تؤثر على الجزائريين، مثل ظهور إيديولوجيات جديدة على المسرح العالمي مثل **الجامعة الإسلامية**[5] في الشرق الأدنى، والاشتراكية في أوروبا، وتنافس الدول الكبرى الإمبريالية، فكل هذه التيارات كان لها أصداء قوية في الجزائر، وبهذا اقتنع الوطنيين بضرورة سلوك طريقة جديدة للتحرير، وظهور الوعي لدى الجزائريين.[6]

---

[1]- الطاهر العمري، **النخبة**، المرجع السابق، ص 137.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 203.

[3]- **محمد عبده 1849-1905**: هو سياسي مصري من العلماء المسلمين الداعين للإصلاح، وهو تلميذ الأزهر وحرر جريدة الوقائع المصرية، عارض الاحتلال البريطاني، نفي إلى باريس اصدر جريدة العروة الوثقى مع الأفغاني، من مؤلفاته رسالة التوحيد وشرح المقامات الهمداني وتفسير القران الكريم، انظر: كمال خليل، المرجع السابق، ص 151.

[4]- مولود عويمر، **أعلام وقضايا في التاريخ الإسلامي المعاصر**، تص: أبو القاسم سعد الله، دج،ط1، دار خلدونية، الجزائر 2007، ص 17.

[5]- **الجامعة الإسلامية**: هي حركة ظهرت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتعود فكرة تأسيسها إلى **جمال الدين الأفغاني 1838*1897**، وبعده **محمد عبده 1849-1905**، ثم تبناها السلطان العثماني **عبد الحميد الثاني**، والتي كانت تدعو المسلمين إلى التضامن من اجل تحقيق الوحدة والقوة بينهم في وجه التوسع الأوروبي، وتقوم بالإصلاح الديني والاجتماعي، انظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق، ص 109.

[6]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق ، ص ص 99-100.

أما بالنسبة للتواصل المغاربي مع الجزائريين، هو أنّه كانت بداية الاتصالات بين الشباب التونسي والجزائري عام 1911.[1]

ومن الأعمال الهامة التي دفعت بعجلة النهضة إلى الأمام، هي اهتمام الجزائريين بالتأليف، وخلال العشر سنوات الأولى من القرن العشرين، تم تحقيق وطبع عدة أعمال جزائرية هامة لأصحابها مثل: **ابن عمار 1902، ابن مريم 1907، الورثيلاني 1908، والغبريني والحنفاوي**.[2]

[1]- محمد الشريف وآخرون، **مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية أول نوفمبر 1954**، العدد7، دج، دط، الجزائر 2002، ص 121.

[2]- خير الدين شترة، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900–1956**،ج1، ط خ، دار البصائر، الجزائر،2009، ص 84.

2- بروز النخبة الجزائرية:

كان للجزائر نبغائها وأفذاذها الممتازين في مختلف الميادين، وعلى اختلاف مشاريعهم، وتنوع نشاطاتهم، فكانوا أبطال الجزائر في سبيل الدين والوطن.[1]

فعملت الطبقة المثقفة على العديد من الوسائل والأساليب في نضالها لترسيخ الوعي، ونشر أفكارها، وبعث الثقافة الإسلامية العربية، وتحرير العقول من البدع والخرافات، والكشف عن قناع فرنسا الحقيقي، ومساندة القضايا العربية الإسلامية،[2]

أ- المحافظين:

عبد القادر المجاوي: 1848-1913: هو عبد القادر بن عبد الرحمن المجاوي، مصلح تقليدي من كبار العلماء، ولد بتلمسان وتعلم بطنجة، وأكمل دراسته الجامعية بجامعة القيروان بفاس، وعاد للجزائر مدرسا بجامع الكتاني بقسنطينة، ودرس في المدرسة الثعالبية،[3] وهو من رواد النهضة العربية والحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، وأنشاء أجيالا مثقفة في المدارس الثلاث التي درس فيها،[4] وعرف برسالته الشهيرة (إرشاد المتعلمين)، ونشرت في القاهرة 1877،[5] ودعا فيها إلى الأخذ بالعلوم العصرية، واللغات الأجنبية، حيث أن هذا الكتاب أحدث ضجة في قسنطينة.[6]

---

[1]- عبد القادر الجيلاني، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، دط، منشورات حلب، الجزائر 2007، ص ص 265-266.

[2]- خضرة دحماني، أمينة فضيل، **القضايا العربية الإسلامية في أدبيات النخبة الإسلامية الجزائرية مطلع القرن العشرين** 1900-1926، مذكرة لنيل شهادة الماستر، إشراف مولود قرين، تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المدية، قسم علوم إنسانيه واجتماعية، 2015-2016، ص 31.

[3]- عادل نويهض، **معجم أعلام الجزائر في صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، دج، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت لبنان 1980، ص ص 178-179.

[4]- محمد علي دبوز، **أعلام الإصلاح في الجزائر**، ج3، ط1، عالم المعرفة، الجزائر 2012، ص 58.

[5]- كمال عجالي، المرجع السابق، ص 39.

[6]- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2، ط خ، دار البصائر، الجزائر،2007،ص 144.

ثمّ انتقل إلى التدريس في المدرسة العليا في الجزائر العاصمة سنة 1878، إضافة إلى نشاطه خارج العمل الرسمي كمدرس، ومحاضر في المدارس الحرة، ومنذ سنة 1908، عين إماما وخطيبا في جامع سيدي رمضان بالعاصمة، وحاول من جديد مواصلة حربه ضّد البدع والخرافات، ودعوته للنهوض بالعلم والوطن، إذّ كان المجاوي من أبرز رجال الإصلاح والكتلة المحافظة، وله شعبية واحترام، وتخرج على يده الكثير من العلماء، كابن موهوب[1]، وحمدان لونيسي[2]، وتوفي المجاوي في 16 أكتوبر 1914 بقسنطينة[3]،فيعد من أبطال نهضتنا الحديثة الدين أحيوا الجزائر بعلمهم ودعايتهم و محاربته للتبشير في الجزائر[4]

ومن أثاره أيضا: « **اللمع في إنكار البدع، ونصيحة المريدين**»، والاقتصاد والسياسة والإصلاح الاجتماعي للمجتمع الجزائري، والدعوة للنهضة بواسطة تبني عناصر الحضارة الحديثة.[5]

وتخرج على يده العديد من القضاة المترجمين، والمدرسين، والأئمة الوعاظ.[6]

ولدّ 1866-1933 هو عبد الحليم بن سماية بن علي بن عبد الرحمان بن الحسين خوجة، من أوائل المصلحين الجزائريين المعتنقين لمذهب الأستاذ الإمام محمد عبده، وهو من أوسع علماء عصره علما وثقافة، ينتمي إلى أسرة تركية عريقة بمدينة الجزائر، وكان أستاذ بارزا بالمدرسة الثعالبية، توفي بمرض عقلي لشدّة ويلات الاستعمار، ومن أثاره: «اهتزاز الأضواء والربى في مسالة تحليل الربا»،

---

[1] - **بن موهوب**: هو المولود بن محمد السعيد بن الشيخ المدني بن العربي بن مسعود ابن الموهوب (1866-1939) فهو كاتب وخطيب وشاعر، نشأ وتعلم بقسنطينة عين سنة 1895 أستاذ للفقه والعلوم الإسلامية بمدرسة سيدي الكتاني بقسنطينة، ثم مفتيا للمذهب المالكي 1908، واسهم في تأسيس نادي (صالح باي الثقافي) وكان يلقي محاضرات ودروس الوعظ في الجامع الأخضر، له شعر في محاربة البدع وعدد من المقالات في العديد من الصحف أفريقيا والإقدام، **انظر: الطاهر عمري**، المرجع السابق، ص 44.

[2] - **لونيسي**: وهو عالم جزائري من زعماء الحركة القومية الإسلامية وهو أستاذ عبد الحميد بن باديس من أهل قسنطينة درس بها ثم هاجر إلى الديار المقدسة واستقر بها إلى أن توفي سنة 1912 أنظر: نفسه، ص 144

[3] - كمال خليل، المرجع السابق، ص 127.

[4] - عبد القادر المجاوي، **اللمع على نظم البدع** ، دج، دخ، دار زمورة، الجزائر، 2011،ص 15

[5] - عادل نويهض، المرجع السابق، ص 287.

[6] - الطاهر العمري، المرجع السابق، ص 440.

وطبعت هذه الرسالة سنة 1911، وله عدة مقالات في الأخلاق والمجتمع، ونشرها في جريدة إفريقيا والإقدام[1]، وهو صاحب فتوى تحريم محاربة العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى.[2]

محمد بن ابن شنب: ولدّ بالمدية في قرية تقيو في 16 أكتوبر 1869، تعلم القران الكريم في قريته، ودرس في المدارس الفرنسية، سافر إلى الجزائر والتحق بالمدرسة العليا للمعلمين ببوزريعة، و1888 اشتغل في تعليم اللغة الفرنسية في المدية، وعين معلما في العاصمة 1892، ودرس أيضا في المدرسة الثعالبية في الجزائر 1901، وكان يجمع بين الثقافة الفرنسية[3]، وهو واسع اللغة (كالتركية، والإسبانية، والإيطالية)، لكنه كان شديد التمسك بالدين الإسلامي، واللغة العربية، وهو من رواد التحقيق والترجمة، ومن بين الكتب التي وقف على طبعها: كتاب « بن مريم التلمساني في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان[4]»، وانتخب عضوا في المجتمع العربي بدمشق سنة 1920، وعضوا في المجتمع العلمي الاستعماري بباريس سنة 1924، مثل الجزائريين في المؤتمرات كمؤتمر المستشرقين في الرباط سنة 1928، ومؤتمر المستشرقين في مدينة أكسفوردا.[5]

ومن بين مؤلفاته:

- ترجمة رسالة تسمى بخاتمة رياضة الصبيان وتأديبهم في نفس المجلة الإفريقية سنة 1901، ورسالة أخرى للغزالي في رياضة الأولاد وتربيتهم ونشرت بالمجلة الإفريقية سنة 1901.
- نشر مقدمة ابن أبار سنة 1918 واكملها سنة 1920

---

[1]- عادل نويهض، المرجع السابق ص ص 178-179.

[2]- كمال العجالي، المرجع السابق، ص 39.

[3]- مولود عويمر، المرجع السابق، ص ص 145-146.

[4]- الشريف مريبعي، **ملتقى محمد بن شنب، المرجعية الثقافية والبعد الفكري**، دج، دط، جامعة الجزائر، 15-17 ديسمبر 2009، الوكالة الإفريقية السينمائي والثقافي، ص 20.

[5]- مولود عويمر، المرجع السابق، ص 148.

- الف بالفرنسية عن « Divina Comedia» 1919 لدانتي.[1]

عمر بن قدور: ولدّ بالعاصمة سنة 1886، تعلم بالمكاتب القرآنية والمساجد، وبعدها ذهب إلى المشرق ومارس مهنة الصحافة، كان مراسلا لعدة صحف منها بتونس، ومصر، وتركيا، وله عدة مقالات بجريدة اللواء، ورجع إلى الجزائر سنة 1908 بدعوة من مدير جريدة الأخبار فيكتور باروكاند، وكلفه برئاسة التحرير لكنه لم يستمر فيها، فحاول مع عمر راسم إنشاء جريدة عربية لكنه لم ينجح، وبعدها عاد إلى جريدة الأخبار ونشط فيها حتى سنة 1914.[2]

وكان عمر بن قدور من دعاة الوحدة المغاربية الأوائل، كتب في الصحافة المغاربية والمشرقية قبيل سقوط المغرب الأقصى تحت الحماية الفرنسية، ومن مبادرته.

- الدعاء إلى تأسيس جماعة التعارف الإسلامي الأهالي شمال إفريقيا، وألقي عليه القبض بتهمة نشر مقال « يؤيد الدولة العثمانية ضد الحلفاء، ولعل السبب الحقيقي لسجنه هو معارضة دخول القوات الاحتلال الفرنسية إلى المغرب الأقصى[3]».

ويعود سبب اعتقاله بسبب الحملة الواسعة ضد التجنيد الإجباري، ورفع ميثاق الإصلاح المغربي، وفي سنة 1920 رجع بن قدور إلى مدينة العاصمة، وأسس جريدة الصديق مع محمد بن بكير تدعو إلى الإصلاح الديني، ونشر العلم[4] والإبداع والإعادة في مسلك سائق السعادة في التصوف[5]، فنجد ابن قدور عرف بالقضية الجزائرية في الصحافة العربية والإسلامية، ووقف ضد الاضطهاد الاستعماري ودعا للوحدة الإسلامية.[6]

---

[1]- عبد المجيد بن نعيمة وآخرون، **موسوعة أعلام الجزائر 1830-1954**، دج، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر 2007، ص 168.

[2]- شيخ أبو عمران وآخرون، **معجم المغاربة**، دج، دط، منشورات حلب، الجزائر 2007، ص 384.

[3]- محمد الشريف عباس، المرجع السابق، ص 122.

[4]- الشيخ أبو عمران، المرجع السابق، ص 385

[5]- عبد المجيد بن نعيمة وآخرون، المرجع السابق، ص 255.

[6]- أبو القاسم سعد الله، **الثقافي**، ج2، المرجع السابق، ص 282.

عمر راسم: 1884-1959.

حفظ القرآن الكريم وعمره سبع سنوات، وبعدها تلقى دروس في النحو ومبادئ العلوم العربية الإسلامية، فكان طموحا وعزم على تثقيف نفسه وخاصة وأنّه عاصر بداية الصحافة في الجزائر وحركة الجامعة الإسلامية.[1]

إلتحق بالمدرسة الثعالبية المزدوجة إلاّ أنّه طرد منها لأنّه ظهر عليه حرية التفكير في مواقفه، وبعدها اشتغل عام 1899 بالمطبعة لجريدة المبشر واحتك بالصحافة ، وبعد وصول جونار الحاكم العام حمل معه أفكار السياسة الجديدة لقضايا المسلمين.[2]

زيادة على ذلك زيارة محمد عبده الجزائر عام 1903 التقى عمر راسم وأخواته بالعاصمة، والذين كانوا يطبعون المصحف الشريف بالجزائر[3]، ونرى أن عمر راسم استغل أوّل مناسبة للنشر، فيكتب رسالته الشهيرة الجريئة الموجهة إلى رئيس وزراء فرنسا، ووزير حربيتها، ووواليها العام في الجزائر، في جريدة التقدم بعنوان (رأي حر)، وأرسلها إلى تونس ونشرت رغم الظروف الاستعمارية، وكانت هذه الرسالة الفاتحة البداية لتطور العلاقات الفكرية التي ربطت الصحافة التونسية بالكتاب الجزائريين في مطلع القرن العشرين.[4]

فعمر راسم كان يهتم بالمجال الصحفي، فنشر عدّة مقالات في الصحف التونسية وصحيفة الفاروق مع عمر بن قدور سنة 1912، وذو الفقار 1913[5]، وعند إصدار جريدة ذو الفقار سنة 1913 رغم الإمكانيات القليلة، حيث كان يقوم بالكتابة والطبع وحده، ولم يظهر منها إلا أربعة

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الثقافي**، ج5، المرجع السابق، ص ص 283-284.

[2]- الشيخ أبو عمران، المرجع السابق، ص 198.

[3]- سليمة كبير، **عمر راسم صحفي لامع وفنان وعبقري**، مراجعة، أحمد فريطس، دج، ط2، مكتبة الخضراء ، الجزائر 2003، ص 16.

[4]- محمد صالح الجابري، **النشاط العلمي و الفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس**، دج، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2007،ص 152.

[5]- محمد الشريف عباس، المرجع السابق، ص 121.

أعداد وكان يدعوا الجزائريون لتعليم أبنائهم، لأن العلم وسيلة توعوية وإيقاظ أحاسيس الوطنية[1]، و كان لديه طابع حماسي، بنقده لغيره فكانت نفسه ثائرة على هذه الأوضاع.

وكان القارئ يعرف مقالاته حتى ولو كانت بإمضاء مستعار، فأسلوبه واضح لأنّ شخصيته قوية ومتميزة، وكانت مواقفه صريحة حتى ضد قانون الأنديجينا، وهو القانون الذي كان يضرب فيه على كل فم.[2]

وقام بكاتبة معلقا كبيرا وألصقها في جدران مدينة الجزائر سبب معارضته لقانون التجنيد الإجباري، فأثار غضب السلطات الفرنسية وألقي عليه القبض.

فبعد إطلاق سراحه عام 1923، لم يعد إلى ميدان الصحافة وتوجه إلى ميدان النشاط الفني، فبرع في الخط وفن المنمنمات ويعتبر اليوم كمؤسس المدرسة الجزائرية.[3]

فمحمد راسم سخر فنه لخدمة التراث العربي الإسلامي بالجزائر، واستوحى مواضيع أعماله من واقع الشخصية الجزائرية، التي سعى الاستعمار الغاشم جاهدا لمحوها وطمسها، فأبرزها من خلال ريشة على لوحات الرسم فكانت بالفعل آية.[4]

ب– الاندماجيين:

وهم مجموعة من الشبان الجزائريين ذّو ثقافة فرنسية، والذين انبهروا بالحضارة الأوربية وتجنسوا بالجنسية الفرنسية مع تخليهم عن أحوالهم الشخصية،[5]حيث قام أبو القاسم سعد الله بتعريفها وتقسيمها.

---

[1]– سليمة كبير، المرجع السابق، ص ص 17–18.

[2]– محمد ناصر، **عمر راسم المصلح الثائر**، دج، دط، وزارة الثقافة، الجزائر 2007، ص ص 62–64.

[3]– الشيخ أبو عمران وآخرون، المرجع السابق، ص 200.

[4]– لخضر سيفر، **شخصيات جزائرية** ، ج1، ط1، دار الأمل للدراسات، الجزائر 2007، ص 71.

[5]– نبيلة خلوفي، حيزية دومي، **النخبة الجزائرية المفرنسة محمد بن رحال أنموذجا، 1856–1928**، رسالة لنيل شهادة الماستر، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة المدية، إشراف د.صادق دهاش، 2015–2016، ص 17.

محمد بن العربي: ولد في شرشال 1850، من عائلة أندلسية الأصل، وكان والده من أنصار الاستفادة بالحضارة الغربية، درس في شرشال إلى بلوغه العاشرة، وبعدها انتقل إلى مدارس العاصمة، وتدرج في دراسته من المتوسط إلى الثانوي فالعالي، ومن مدرسة الطب بالجزائر توجه إلى جامعة السوريون بباريس، وحصل على الدكتوراه 1884 ودرس اللغات باليونانية واللاتينية.

وبعدها توجه إلى غرناطة وإشبيلية، وعاد للجزائر في عهد تيرمان 1888، وأصبح طبيب بالعاصمة وعمل ببلدية العاصمة كنائب، وإذّ سجلت له مواقف ضّد هدّم المسجدين الكبيرين بالعاصمة[1]، وهو الذي توجه إلى باريس مع زملائه محمد بن رحال لتقديم مطالب الجزائريين في القضاء الإسلامي، والحالة المدنية، وقانون الأهالي وتوفي سنة 1939.[2]

الطيب مرسلي:

الدكتور الطبيب مرسلي ولد سنة 1856 في بويزط بوهران، ابن ملازم بفرقة الصبايحية[3] في الجيش الفرنسي، دخل المدارس الفرنسية ثم مدرسة الطب، هو أول طبيب مسلم تخرج منها، وانتقل إلى قسنطينة للعمل، وهو من الذين وقعو في عريضة 1891 التي قدمت لجول فيري[4]، وعندما تزوج من فرنسية تجنس بالجنسية الفرنسية، وكان يشتغل وظيفة مستشار بلدي في قسنطينة، عمل على الدفاع على الحضارة العربية، والشعب الجزائري، ولم يكشف عن رأيه في إدماج الجزائريين، وذكر بأنّ فرنسا عرفت عهودا من الهمجية، وذكر أنّه معتز بقومه ومع ذلك قال بأنّ الأهالي كانوا «سادة البلاد السابقين» ولكنهم أصبحوا اليوم لا شيء.

---

[1]- وهما الجامع الأعظم والجامع الجديد، خططوا لإزالتهما ووضع مكانهما فندقين.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 183-1954**، ج7، ط خ، دار البصائر، الجزائر 2007، ص ص 267-270.

[3]- الطاهر العمري، المرجع السابق، ص 25.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **الثقافي**، ج6، المرجع السابق، ص 231.

إلاّ أنّنا نجد هذه الشخصية مرسلي تقوم بأداء فريضة الحج، وأوكلته الإدارة الفرنسية بالقيام بمهمة طبيب، إلا انه لم يساهم في الحياة السياسية بقوة منذ فاتح القرن.[1]

بوضربة أحمد:

هو محامي كان من المتجنسين والعاملين على الاندماج والفرنسة، فكان محامي في محكمة الاستئناف بالعاصمة عام 1904، وكان يلقي محاضرات، ففي سنة 12 مارس 1904 القى محاضرة (جمعية الدراسات السياسية والاجتماعية)، قال إنّما الشريعة الإسلامية ما هي إلا أسطورة لا يفهمها المسلمون، وهم لا يطبقون تعاليم القرآن، وبذلك كان يرد على من يقول أن قوانين الاندماج ستمس المشاعر الدينية للمسلمين، وحسب روايات أجيرون فيذكر أن أحمد بوضربة كان متجنسا، وكانت عائلة بو ضربة من العائلات المتجنسة فنجد أن:

عمر بوضربة:

كان من المتجنسين، كان يعمل تاجر وفي سنة 1911 كان ضمن الوفد الذي توجه إلى فرنسا باسم الاندماجيين، وهذا الأخير هو الذي استنكر سنة 1911 وجود السلك الديني الإسلامي (الهيئة الإسلامية)، وأنّ الإدارة الفرنسية تستغله لصالحها من أجّل السيطرة على الأهالي، ويبدوا أنّه كان علمانيا وخاصة أن تلك الفترة كانت تشهد فصل الدين عن الدولة.

وهناك فرد آخر من عائلة بوضربة، وهو علي، متحصل على شهادة دكتوراه، تزوج من فرنسية مثل جده، تولى نيابة بلدية الجزائر على أساس الدفاع عن حقوق الأهالي، وقال عنه رئيس البلدية الفرنسي (التيراك) أن علي بوضربة كان أكثر ارتباطا بالنظم الفرنسية، والتطور الحضاري.[2]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الثقافي**، ج7، المرجع السابق، ص 272.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **الثقافي**، ج6، المرجع السابق، ص ص 229-231.

ابن التهامي:

ولدّ بمستغانم في 20 سبتمبر 1873، دخل المدرسة الابتدائية ثمّ انتقل إلى مدينة الجزائر من أجّل تعليمه الثانوي[1]، تحصل على الباكالوريا في الأدب والفلسفة، فقدموا له منحة من مدرسة الطب بالعاصمة سنة 1879 للدراسة في فرنسا، ونال شهادة الدكتوراه في جانفي 1905 بفرنسا[2]، وعند عودته طالب بالاندماج والحقوق السياسية للجزائريين في المجالس البلدية، ودعا الحكومة الفرنسية باتخاذ الإجراءات من أجّل التمثيل ودخول الجزائريين في الجنسية الفرنسية، والتجنيد في الجيش الفرنسي، وتبنى قانون 4 فبراير 1919، هذا مّا أدى إلى نشوب خلاف بينه وبين الأمير خالد حول قضية الجنسية الفرنسية، ويذكر أجيرون أن ابن التهامي تجنس بعد حصوله على الدكتوراه وسماه شارل جونار في 1904 بالمعيد الإحتياطي في الطب.[3]

إسماعيل حامد:

ولدّ بالعاصمة في 4 أوت 1857، ودرس العربية والفرنسية وتمكن من اللغتين خاصة الفرنسية لأنّه كان يكتب بها مقالاته التاريخية والأدبية، وأصبح من المترجمين البارزين في الجيش الفرنسي.

كان يكتب في المجلة الإفريقية، ثمّ مجلة العالم الإسلامي، وأصدر كتابه شمال إفريقيا سنة 1906، وأيّد تيار التفرنس، وأيّد سياسة الفرنسية الجديدة التي تبناها جول كامبون، وشارل جونار.

وقام بمهمات للسلطات الفرنسية في المغرب الأقصى وإفريقية، وترجم العديد من المخطوطات العربية إلى الفرنسية، وبهذا أفاد بها المستشرقين، قام بنشر عدّة أبحاث ومنها، الأدب العربي الصحراوي سنة 1910.

فكان من دعاة الاندماج، وكان لا يعرف عليه أنّه كان ذّو جنسية فرنسية، لكنّه كان يدعوا إلى تذويب المجتمع الجزائري في الحضارة الفرنسية.

---

[1]- الشيخ أبو عمران وآخرون، المرجع السابق، ص 95.

[2]- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص 54.

[3]- الشيخ أبو عمران وآخرون، المرجع السابق، ص ص 96-98.

فجاءت في كتابات إسماعيل حامد أنّ النخبة لعبت دورا رئيسيا في الحياة السياسية، وأنّ منذ دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر حدثت تطورات وخاصة تخلي الجزائريين تدريجيا عن تقاليدهم وأفكارهم القديمة، كالتعصب الديني، كمّا قام بتحبيذ **قانون الأرض سنة 1863**[1]، واعتبره تكريما من الفرنسيين، ويجب الأخذّ بفائدة الاستيطان الفرنسي، فكان في نظره ضرورة للازدهار الاجتماعي.[2]

الشريف بن حبيلس: 1891-1959

من مواليد منطقة شبرول بقسنطينة، نال شهادة الدراسات من المدرسة العليا للآداب بالجزائر.[3]

بن حبيلس ذا ثقافة فرنسية، وعنصرا بارزا في النخبة الجزائرية في مطلع القرن العشرين، وذا الاتجاه الإدماجي[4]، وكان له نفس مبدأ الإدماجيين، فطالب بالتجنس بالجنسية الفرنسية والدخول تحت الحكم الفرنسي، والانصهار في ثقافة المجتمع والأخذّ بعاداته، وعدم التمسك بعادات وتقاليد الجزائريين التي مضت، ويجب استئصالها ليواكب الفرد الجزائري عصره مع فرنسا.[5]

وتقلد بن حبيلس عدّة مناصب منها: عضو في مجلس الشيوخ في الفترة ما بين (1951-1958)، وقاض، موثق بذراع الميزان، ورئيس ودادية القضاء، وعضو بجمعية الحبوس والبقاع المقدسة، وعضو بمجلس إدارة النادي الفرانكو إسلامي بالجزائر، وكان يدافع عن قيم العدالة، والتي كانت خلاصة كتابه: «الجزائر الفرنسية كما يراها الأهالي» المنشور سنة 1914، وبفعل انتمائه وثقافته الفرنسية قام بإدانة عنف جبهة التحرير الوطني سنة 1957 بمعية ممثلي الجزائر، وهم خمسة أعضاء في مجلس الشيوخ، توفي في مدينة فيشي الفرنسية في 28-08-1959.[6]

---

[1]- **قانون الأرض**: وهو القانون الذي تم فيه سلب أراضي الجزائريين باسم الملكية الفردية.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **الثقافي**، ج6، المرجع السابق، ص ص 233-241.

[3]- فريد حاجي، المرجع السابق، ص 411.

[4]- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص 138.

[5]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق، ص 167.

[6]- فريد حاجي، المرجع السابق، ص 412.

3- ظهور النوادي والجمعيات

إن كانت النهضة الجزائرية مع مطلع القرن الماضي قدّ استفادة من ظهور معالم هامة برزت إلى الوجود كالصحافة، فان ميلاد الجمعيات يعد مكسبا إضافيا لتنمية الإحساس الثقافي والفكري لدى الجزائريين[1]، فكانت بداية ظهور النوادي، والجمعيات منذ منتصف القرن التاسع عشر، واتسع نشاطها بمبادرات فرنسية تزامنا مع سياسة **شارل جونار**، والتي تتمثل في سياسته الأهلية التي أعطت نفسا جديدا للقانون الذي أصدر في مطلع القرن العشرين فيما يخص السماح بتأسيس الجمعيات والنوادي ، وبهذا ظهرت جل الجمعيات والنوادي خلال العشرية الأولى من القرن العشرين، والتي كان يتراسها في أغلب الأحيان جزائريين ذو جنسية وثقافة فرنسية.[2]

فهي التي ساعدت على رفع المستوى الفكري والثقافي، فولدت نشاطا سياسيا واسعا تمثل في تنظيم المحاضرات، والدوريات والدروس، والمهرجانات، وتحسين المستوى الثقافي والاجتماعي، ومن بين هذه النوادي:

التوفيقية باي 1907، والجمعية الراشدية 1894[3]، فاختلفت هذه النوادي في قوة التأثير على المجتمع واستقطاب الجماهير كل على حدى[4]، ومن بين هذه المنظمات الثقافية:

---

[1]- سليم أوفة، المرجع السابق، ص 104.

[2]- أبو القسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج5، دط، دار البصائر، الجزائر 2007، ص ص 313-314.

[3]- يحي بو عزيز، المرجع السابق، ص 210.

[4]- الوناس الحواس، **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1954**، دج، دط، دار شطايبي، الجزائر 2013، ص 81.

أ– الجمعية التوفيقية:

أنشأت سنة 1908، وأعادت النخبة تنظيمها في سنة 1911، وكان هدف النخبة تثقيف أنفسهم وتطوير أفكارهم العلمية وترأسها ابن التهامي، ونائبه هو محمد صوالح، ونظمت الجمعية التوفيقية في 1911

المتعلم	موضوع المحاضرة
بيلتي	فوائد التعارف
بيلتي	القانون الإسلامي العام
قاسمي	الحضارة العربية
صوالح	الأدب المعادي للإسلام
برانتكي	ملامح العالم الإنساني المعاصر
آيت قاسي	عقوبة الموت
معاشو	نابوليون في مصر

وجهود الجمعية التوفيقية: تبين كمنظمة ثقافية، والروح سائدة في الجزائر في عهد النهضة.[1]

ب–نادي صالح باي :

أنشأت من طرف مجموعة من المثقفين الجزائريين في قسنطينة، بحيث كان إختلاف حول تأسيس هذا النادي، هناك من يذكر أن تأسيسه في 1907، في الشرق الجزائري، ومؤسسه **عريب**[2]، ويذكر أيضا أو القاسم سعد الله أنه لا يوجد وثائق تبين لنا سنة تأسيسه ولكن بعض الدراسات حددت أنه تأسس في عام 1908.

[1]– أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص ص 137-138.

[2]– **عريب** :هو نائب مجلس عمالة قسنطينة عام 1907-1908، أنظر أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق، ص 139.

ففي البداية كان يظم 40 عضوا، وأربعة نواب للرئيس، وكاتبان للرئيس، وكاتبان بالعربية، وقابضان بالفرنسية، وانقسمت كذلك إلى لجان، وسرعان ما انتشر صداها إلى ألف وسبعمائة عضو منهم 30 عضو مسجلين في الدروس سنة 1916، ولها فروع في عين مليلة، عين عبيد، وادي زناتي، قالمة، سوق أهراس، ومن أهدافها تنظيم الدروس في التعليم العام والمهني، إذ أن النادي لم يتدخل في الأمور السياسية وعمل على التوثيق بين المجموعتين الجزائرية و الفرنسية.[1]

ج- الجمعية الراشدية:

تأسست في سنة 1894، من طرف خريجي المدارس الفرنسية وتأييد بعض الفرنسيين، كانت تصدر باللغة العربية والفرنسية، وتعقد سلسلة من المحاضرات ونشر التعليم والأخوة، ففرع الجزائر وحده كان يضم 251 عضوا سنة 1910، ومن أعضائها (ابن التهامي، وابن بريهمات)، وقامت الجمعية سنة 1907 بعدّة محاضرات نذكر من بين المحاضرات:

عنوان المحاضرة	المتكلم	اللغة
التضامن والأخوة بين المسلمين	ولد عيسى مصطفى	العربية
تاريخ الطب العربي	ابن بريهمات	فرنسية
مرض السل	ابن التهامي	فرنسية
تاريخ الأدب العربي	ابن سماية	عربية
الحضارة العربية قبل وبعد الإسلام	عبد القادر المجاوي	عربية
التوفيق بين الإسلام والتقدم	ابن رحال	فرنسية

ومما تقدم القول يمكن القول بأنّ النوادي والجمعيات ساهمت مساهمة فعالة في يقظة الجزائريين، من خلال تطوير المجتمع الجزائري، ونقله من الخمول إلى اليقظة والنهضة، وتمكنت من إرساء قيمة التنظيمات الخيرية، والدينية، والثقافية، في النصوص والتعبير عن الأفكار الجديدة، وكانت هذه الأرضية لحركة إصلاحية شاملة لام الجمعيات (جمعية العلماء المسلمين).

[1]- الوناس الحواس، المرجع السابق، ص ص 84-85.

4- بروز الصحف

مع بداية القرن العشرين شهدت الجزائر تأرجح المجتمع الجزائري بعد أنّ نحره التطور الاستعماري، وأصبح مجتمع يحكمه قانون التبعية الأهلية، ومجتمع مفكك عاجز عن مقاومة الفعالة لهيمنة سلطة الدولة الاستعمارية، ونجد أن العشرية الأولى من عهد شارل جونار Ch.Jonnart مجموعة من الصحف[1] التي كانت أوّل السبل التي سلكها الجزائريون لرفع الوعي الفكري والسياسي، والاقتصادي للمجتمع الجزائري بفضل المقالات والدراسات التي كانت تنشرها في مختلف المواضيع، وخاصة مّا يتصل بالظلم والجور المسلط على الجزائريين[2]، وتزامن ظهورها مع رواد الحركة الإصلاحية بالجزائر، ومن أهم هذه الصحف:

1- المبشر (1847-1962)[3]

صدرت بالعاصمة في 15 سبتمبر 1847، أوّل جريدّة عربية في المغرب العربي، غير أن مصدرها كان استعماري، فقدّ أمر بإنشائها الملك فيليب ملك فرنسا، وكان هدفه من إنشاء هذه الجريدة هو حرصه على القضاء على العناصر الوطنية الثائرة[4]، فلم تكتفي المبشر بنشر المادة الخبرية عن الجهات الرسمية الفرنسية، بل كانت تعلن عن الكتب المترجمة والموضوعية والقواميس المطبوعة، مما جعلها وسيلة للاطلاع على ما تخرجه المطابع سواء في الجزائر[5]، ونظرا للأهمية التي كانت توليها الإدارة لهذه الجريدة، فأنّها ألحقت في هذه الفترة (1900-1904) بديوان الوالي العام حرصا وإمعاننا في مراقبتها وتوجيهها، خاصة مع تزايد الصحافة الأهلية ، وهذا ما جعل الإدارة تفرض مراقبة عالية المستوى.[6]

---

[1]- صالح عويض، المرجع السابق، ص ص 215.216.

[2]- يحي بو عزيز، **الاتجاه اليميني** ، المرجع السابق، ص 12.

[3]- أنظر الملحق رقم 21

[4]- محمد ناصر، **الصحف العربية الجزائرية من 1847-1954**، دج، ط3، دار الغرب الإسلامي، الجزائر 2007، ص 49.

[5]- أبو القاسم سعد الله، **الثقافي**، ج5، المرجع السابق، ص 229.

[6]- محمد العيد التيجاني، المرجع السابق، ص 8.

2- الجزائريين الجزائر (1900).[1]

جريدة شبه رسمية أصدّرها مدير الشؤون الأهلية لوسياني Luciani بأعداد قليلة بالغة العربية[2] تحت عنوا الجزائري، تموها وتضليلا ففشلت هذا المحاولة، ولم يظهر من الجريدة غير أعداد قليلة لم تترك في تاريخ الصحافة أي أثر يذكر، ولم نر لها في أرشيفات الجرائد وجودا.[3]

3- جريدة المغرب – الجزائر 1903-1904.

تعتبر أدل صحيفة تصدر باللغة العربية الفصحى مرتين في الأسبوع من طرف مستشرق فرنسي بيار فونطانا (P.Fontana)[4]، وتشجيع من الحاكم العام جونار الذي كان هدفه منع الجزائريين من قراءة الصحف المشرقية[5] وكانت تطبع في مطبعة فونتانا.[6]

4- جريدة الأخبار: L'Akhbar الجزائر 1903-1924.

أصدرتها الولاية الفرنسية العامة في 1839، محررة باللغة الفرنسية، وبداية من سنة 1930 أصبحت تحت إشراف فيكتوريا روكان (Ba Rroucand)، وإيزابيل ايبرهارت (Eberharat)[7]، وجاءت هذه الجريدة تطبيقا للتقرب من الراي الإسلامي العام في الجزائر، جاءت لتدافع عن مصالح المستوطنين، إلاّ أنّ عام 1902 ظهر الخلاف من مالكيها حول أسلوب سياستها تجاه الأهالي، حيث الحاكم العام دعمها ماليا، وهذا مّا أدى بها إلى تغيير أسلوبها والدفاع عن السياسة المشتركة لاستمالة المسلمين، وأصبحت تصدر ورقتين باللغة العربية (1903-1914).[8]

---

[1]-الملحق رقم 22

[2]- فضيل دليو، **تاريخ الصحافة المكتوبة 1830-2013**، دج، ط1، دار هومة، الجزائر 2014، ص 53.

[3]- محمد ناصر، المرجع السابق، ص 58.

[4]- صاحب المطبعة الشهيرة فونتانا، التي طبعت العديد من الكتب العربية في تلك الأثناء التي اشرف عليها جونار،

[5]- فضيل دليو، المرجع السابق، ص 53.

[6]- أبو القاسم سعدالله، **الثقافي**، ج5، المرجع السابق، ص 541.

[7]- ايزابيل ايبرهات، استوطنت بالجزائر، اعتنقت الدين الإسلامي، ولدت 1877 وماتت في عين الصفراء عام 1904.

[8]- محمد ناصر، المرجع السابق، ص 61.

5- جريدة المصباح: 1904-1905

مع بداية القرن العشرين أنشئها **العربي فخار**[1]، وكانت تصدر مرة بكل أسبوع محررة باللغتين العربية والفرنسية ساعية إلى تحقيق شعارها، (Pour la France par les arabes)، كانت تهتم بقضايا الأهالي الجزائريين والمطالبة بحقوقهم بأسلوب غير قليل من التملق، أمّا اللغة العربية كانت مزرية لا تحتوي إلاّ على مقالات جلها في المواضيع الدينية والاجتماعية.[2]

6- جريدة الهلال 1906-1907.

صدرت في أكتوبر 1906 مارس 1907، مديرها فرنسي Vulpilleree، وتصدر ثلاث مرات في الشهر، وتدعوا في شعاراتها إلى مطالب الأهالي القانونية، والمساواة وتدعو لنهضة المسلمين بمساعدة فرنسا، وساهم في تحرير صفحتها باللغة العربية الشيخ عمر بن قدور[3]، إضافة إلى محمد بريزن، اللذان كانا يفضحان أساليب المعمرين، ويردون على الجرائد الاستعمارية المعادية تجاه هذه الجريدة، وتوقفت عن الصدور في مارس 1907.[4]

7- جريدة الأحياء 1907.

تعتبر أول مجلة نصف شهرية عربية فصيحة، أسستها فتاة مستعربة **جان دايرايو** (**Jeann Duraieuse**)[5]، تميزت هذه الجريدة بمعارضتها لسياسة الاحتلال التمييزية، رافضة الاندماج

---

[1]- **العربي فخار**: ولد بتلمسان سنة 1869، كان يعلم اللغة الفرنسية بمدارس حكومية بمدينة وهران، واحد المثقفين باللغة الفرنسية.

[2]- محمد ناصر، المرجع السابق، ص 62.

[3]- فضيل دليو، المرجع السابق، ص 53.

[4]- محمد ناصر، المرجع السابق، ص 63.

[5]- **جان دايرايو**: فتاة مستعربة عرفت باسم جمانة رياض أو فاطمة الزهراء، هي فرنسية عاشت في الجزائر وحازت على الجائزة الأولى في أدب اللغة عام 1911 في مدرسة اللغات الشرقية في باريس، توفية بالعاصمة 1914،أنظر: فضيل دليو، المرجع السابق، ص 53.

والمطالبة بإصلاح مناهج التعليم، وإحياء معنويات الجزائريين[1]، وتوقفت عن الصدور بسبب عدم تقديم الاشتراكات.[2]

8- جريدة كوكب إفريقيا:[3]

صدرت الجريدة برئاسة الشيخ محمد كحول، والفرنسي **لويس بودي**[4]، صدرت في العاصمة وكانت تصدر كل جمعة[5]، وهي جريدة إخبارية أدبية علمية تعمل على خدمة مصالح السكان، وكان لها شعار من أجل الحضارة والإنسانية، حيث لاقت رواجا لدى الجزائريين لتحريرها باللغة العربية.[6]

9- الجزائر 1908:

صحيفة الجزائر 1908، تعدّ أوّل صحيفة عربية، والصادرة من قبل الصحفي عمر راسم، لكن قبل ذلك أصدر جريدة عنوانها الإصلاح وتوقفت لأسباب مادية، وصدرت الصحيفة في 27 أكتوبر 1908 في عددين فقط، وكانت من أهدافها توعية الشعب وتثقيفه واطلاعه على أسرار السياسة الداخلية والخارجية.

10- صحيفة الحق الوهرانية 1911.[7]

ظهرت الجريدة في 1911، ومؤسسها رجل اسمه تابي Tapie ، وكانت أسبوعية صدر منها 26 عددا[8]، ومن أهدافها: المدافعة عن حقوق المسلمين الجزائريين، وتوضيح الخطر من التجنيد الإجباري، كما كانت تكتب عن المبشرين المسيحيين ضد الإسلام، والاتجاه المخلص للصحيفة شجع

---

[1]- فضيل دليو، المرجع السابق، ص 53.

[2]- محمد ناصر، المرجع السابق، ص 64.

[3]- الملحق رقم 23

[4]- **لويس بودي**: هو أحد الأساتذة المتمكنين في اللغة العربية، واحد تلامذة الشيخ المجاوي عندما كان في قسنطينة.

[5]- أبو القاسم سعد الله، الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 246.

[6]- فضيل دليو، المرجع السابق، ص 54.

[7]- الملحق رقم 24

[8]- أبو القاسم سعد الله، **الثقافي**، ج5، المرجع السابق، ص 249.

الكتاب الجزائريون مثل عمر راسم بالمشاركة بالكتابة، غير أن السلطات الفرنسية صادرتها بعد أن صدر منها ستة وأربعون عددا.[1]

11- جريدة الإسلام:

صدرت بالفرنسية باسم **العزيز طبيبل**[2]، أدارها منذ نشأتها في مدينة عنابة في 21-12-1909، وتمّ تعويضه في 28-10-1910 **بالصادق دندان**[3]، وبعد ذلك تم نقلها إلى العاصمة 04-12-1911 بهدف توزيعها في مدينة الجزائر، وإيصالها إلى تونس ومصر[4]، ومن أهدافها:

- الدفاع والمطالبة بحقوق المسلمين الجزائريين، واطلاعهم على ما تنشره الصحافة الفرنسية عما يتعلق بقضاياهم السياسية، والاقتصادية، لإنارة أذهانهم، وتوقفت عن الصدور بالعربية سنة 1913، واستمرت بالفرنسية حتى نوفمبر 1914، وتوقفت بسبب الحرب العالمية الأولى.[5]

12- الفاروق:[6]

صدرت بالعاصمة 28 فيفري 1913-1914، والإصدار الثاني لها في شكل مجلة 1921، صدرت بالعربية من طرف عمر بن قدور، وكانت أسبوعية، يحث فيها المسلمون على الخطر اليهودي[7]، وتعتبر من الصحف الوطنية الناجحة لأنّ صاحبها قدّ تمرس على فنّ الصحافة، وكان مؤمنا بالقضية العربية الإسلامية.[8]

---

[1]- محمد ناصر، المرجع السابق، ص 71.

[2]- **العزيز طبيبل**: هو شخصية متجنسة، ويقال عليه أنه كان قليل التعليم.

[3]- **الصادق دندان**: وهو كاتب في احدى البلديات المختلطة قبل دخوله ميدان الصحافة، ويعتبر من ابرز العناصر الوطنية في تاريخ الحركة السياسية في الجزائر ولا سيما قبل الحرب العالمية ،أنظر: محمد ناصر، المرجع السابق، ص 72.

[4]- فضيل دليو، المرجع السابق، ص 56.

[5]- محمد ناصر، المرجع السابق، ص 72

[6]- الملحق رقم 25

[7]- فضيل دليو، المرجع السابق، ص 58.

[8]- أبو القاسم سعد الله. **الثقافي**، ج5، ، المرجع السابق، ص 245.

وكان من مشاريعها مشروع التعارف الإسلامي، واهتمت بواقع المجتمع الجزائري، وحاربت البدع والمنكرات، ودعت بالرجوع إلى منابع الدين الصافية الأولى .[1]

13- البريد الجزائري 1913.

صدرت في 28-08-1913، لمحمد عز الدين القلال، وهي جريدة أسبوعية[2]، إلاّ أن هذه الجريدة كانت ضعيفة المحتوى وسرعان مّا توقفت عن الصدور، ولم يصدر منها سوى أربعة أعداد[3]، حيث أننا نجدها تبنت وجهة نظر النخبة الفرنسية والتقارب الجزائري الفرنسي.[4]

14- ذو الفقار- الجزائر 1913-1914.[5]

صدرت في 25-10-1913 لعمر راسم باسم مستعار أبو منصور الصنهاجي، كان يحررها بالعربية ويرسم صور بنفسه، ولم يصدر منها إلا أربعة أعداد، ومن أهدافها: دفاعها عن حقوق الجزائريين، والإشارة للخطر الصهيوني[6]، فكانت مقالاتها اجتماعية دينية حارة اللهجة وتهاجم الأغنياء الاحتكاريين[7]، وكان عمر راسم يقض الذهن مطلعا على أحوال العالم، وأدرك هو وزميله عمر بن قدور الخطر الذي كان يحوم بفلسطين والقدس والمخططات الصهيونية.[8]

نستخلص مما سبق تبين أن سياسة شارل جونار كانت لها انعكاسات على المجتمع الجزائري، وذلك باغتنام الفرصة وخاصة وان سياسته التي تميزت في جانب من جوانبها بالتعاطف مع الجزائريين، فقاموا بتأسيس الصحف والجمعيات والنوادي وبروز النخبة باتجاهين، حيث يرى بان المحافظين دعوا إلى

---

[1]- محمد ناصر، المرجع السابق، ص 74.

[2]- فضيل دليو، المرجع السابق، ص 58.

[3]- محمد ناصر، المرجع السابق، ص 77.

[4]- أبو القاسم سعد الله **الثقافي**، ج5،، المرجع السابق، ص 249.

[5]- الملحق رقم 26

[6]- فضيل دليو، المرجع السابق، ص 59.

[7]- محمد ناصر، المرجع السابق، ص 77.

[8]- أبو القاسم سعد الله، ، **الثقافي**، ج5، المرجع السابق، ص 247.

رفض التجنيد والمحافظة على عادات الفرد الجزائري وانتمائه، أما الاندماجيين فراوا أن ضرورة الاندماج والأخذ بالثقافة الفرنسية، فنقول بان كل هذا أدى إلى تغيير المجتمع الجزائري الإسلامي، وبداية الخروج من دائرة الجهل والتخلف الذي أل إليه الجزائريون منذ دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر، إلا أن مجيئ هذه السياسة و التي تزامنت مع ظهور النهضة في المشرق العربي ، فتخوفت السلطات الفرنسية منها فتبنت هذه السياسة لمواكبتها وزرع في نفوس الجزائريين أن فرنسا جاءت لنشر الحضارة.

المبحث الثالث:

ردود الأفعال على سياسة شارل جونار

1- الانتفاضات:

2- رفض قانون التجنيد الإجباري:

3- الهجرة:

4- رد فعل الفرنسيين والمستوطنين:

المبحث الثالث: ردود الأفعال على سياسة شارل جونار

1- الانتفاضات:

إنّ الأبعاد الحقيقية لأي سياسة كانت ستسفر على نتائج ميدانية، وفي هذا الصدد فإنّ الوسائل التقليدية التي انتهجتها الإدارة الجزائرية في تسيير شؤون رعاياها المسلمين لم تسمح بتطوير مواردهم، ولا بتحقيق فرنستهم، غير أنّ المعاصرون يقيمون الأوضاع بوقوع الحوادث الكثيرة على السياسة الفرنسية، ومنها الانتفاضات التي سنتحدث عليها في هذا المطلب، ومنها انتفاضة مارغريت 1901، وعين بسام وثورة الأوراس 1916، وبني شقران، وكلهم جاؤوا للردّ عن رفض السياسة الفرنسية، وهذّه الثورات كانت خلال حكم شارل جونار وقوانينه التي كانت جائرة، وفي نفس الوقت حسنة خاصة من الناحية الثقافية[1]، وعليه سندرس هذّه الثورات التي كانت بدايتها بـ:

أ- ثورة عين التركي 1901:

والتي تعرف كذلك **بثورة مارغريت** (**Margueritte**)[2]، ومن أهم العوامل لهذه الانتفاضة هي: الظلم الاستعماري الذي تعرض لها سكانها من مصادر أراضيهم الفلاحية وتوزيعها على المعمرين، إضافة إلى السياسة الجائرة التي طبقوها على الأهالي مثل قانون الأنديجينا.[3]

---

[1]- ش.ر أجيرون، **المسلمون، ج2**،المرجع السابق، ص 595.

[2]- **ثورة مارغريت:** قام بها سكان قرية عين التركي في 26 أفريل 1901، والتي دامت 64 يوما حيث ثار سكان قرية عين التركي ضد الفرنسيين واعلنوا الجهاد بقيادة يعقوب بن الحاج، والانضمام إلى بوعمامة وقام الثوار الجزائريون باسر قائد المنطقة وبعد ذلك انظم القرويون واتجهوا نحو مليانة مهاجمين الفرنسيين، انظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية، ج2**، المرجع السابق، ص 100.

[3]- عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دج، ط1، دار ريحانة، الجزائر 2002، ص 161.

ضّف إلى ذلك العوامل الخارجية التي أثّرت أيضا في الجزائريين، كتأثّرهم بالحركات الإصلاحية وبحركة الجامعة الإسلامية في المشرق، وهذا ما جعل الجزائريون يثورون على الفرنسيين من خلال هذه الانتفاضة، وهذا مّا جعل القوات الفرنسية تتدخل وتقضي على هذه الثورة.[1]

فالجزائريون لم يقوموا بالتخريب وإتلاف منازل الأوربيين، ولكن تدخل القوات الفرنسية قاموا بقتل ستة عشر شخصا وقتل شخص واحد من جنودهم.[2]

ورغم كل هذا فإنّ الفرنسيون يرجعون أسباب الثورة إلى العوامل الداخلية التي تمثلت في ضعف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية.[3]

ولكن الأمر الذي أكده شارل جونار Jonnart أن سبب هذه الحادثة هو التعصب الديني، واعتبرها مظاهرات فاشلة قام بها مجموعة من الفلاحين بتحريض من رجال الدين.[4]

ويمكن حصر ما قام به الفرنسيون ردا على هذه الثورة، أنهم قاموا باعتقال مئات المجاهدين ونقل 124 منهم إلى مونبولي بفرنسا والحكم عليهم بالمؤبد مع الأعمال الشاقة، ونقلوا إلى سجن كايان Cayanne بغويانا.[5]

وفي 7 فيفري 1903 وبعد شهرين من المحاكمة، تمت تبرئة 81 متهما من طرف محكمة مونبولي، هذا ما أثار غضب المستوطنين غير أن المتهمين الذين بقوا تمّ الحكم عليهم بالأعمال الشاقة والسجن حتى سبعة سنوات.[6]

---

[1]- بشير بلاح، **المعاصر**، المرجع السابق، ص 311.

[2]- يحي بوعزيز، **ثورات** ، دج، دط، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 17.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق، ص 102.

[4]- بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 112.

[5]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 18.

[6]- حسن بوزاهر، **العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830-1962**، دج، ط خ، دار هومة، الجزائر 2011، ص 145.

وأهم ما نتج عن ثورة عين التركي أنه بعدّها:

تم إنشاء نظام خاص بالجزائريين وهي المحاكم الرادعة، فقرار 29 مارس و28 ماي 1902 الذي نص على خلق هذه المحاكم، إضافة إلى قانون الأهالي البغيض، وأصبح الجزائريين لا يمكنهم الاستئناف في الحكم، وأعطى الحق للسلطات الفرنسية بالنفي والطرد والسجن.[1]

ب- ثورة عين بسام 1906.

اندلعت ثورة عين بسام لتردّ على السخط الذي فرضته عليهم السلطات الاستعمارية، فكانت بداية هذّه الانتفاضة بمهاجمة مراكز الدرك الفرنسي، وبقيت تنتشر إلى بقية القرى، والسبب الذي جعل الجزائريين يقومون بهذه الانتفاضة هو الوضع الاقتصادي المزري وهذا من خلال سلب أراضي الجزائريين وتقديمها للمعمرين، وكذلك بداية فرنسا للتخطيط لمشروع التجنيد الإجباري للجزائريين.[2]

ضف إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الاضطهاد الإداري والثقافي الفرنسي، ضف إلى العمل بالقوانين الاستثنائية.

أمّا من الأسباب الخارجية لهذّه الانتفاضة، هو تأثّر الجزائريين بالجامعة الإسلامية والحركات الإصلاحية، وزيارة محمد عبده للجزائر عام 1903[3]، فهذه الثورة جاءت لأصداء قوية، وهذه الأسباب جعلت الجزائريين في تلك المنطقة يثورون على السياسة التعسفية للإدارة الفرنسية، لكن هذه وَلدَّتْ إجراءات اضطهادية تعرف بمنشور جونار الحاكم العام للجزائر، الذي أرسل منشور إلى رؤساء العمالات الثلاث بخصوص الأمن، وقدّ أمرهم بغلق المقاهي، ومنع المهرجانات الجزائرية، وسحب رخص حمل السلاح، وسجن كل الأشخاص الغير موثوق فيهم.[4]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق، ص 103.

[2]- نفسه، ص ص 104-105.

[3]- بشير بلاح، المعاصر، المرجع السابق، ص 312.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق، ص 106.

ومن نتائج هذه الثورة أن السلطات الفرنسية اعتقلت عدّد كبير من الجزائريين ومحاكمتهم ، وإصدار أحكام قاسية في حقهم منها، الإعدام، والأشغال المؤبدة، والنفي، غير أنّ الحاكم العام شارل جونار Jonnart صرح أمام المجلس العام للحكومة، بأنّ أسباب هذه الانتفاضة تعود إلى البؤس وأصرّ على تطبيق عقوبة الإعدام في حق المتهمين.[1]

وإضافة إلى ذلك فإن السلطات الفرنسية لامت الجامعة الإسلامية على الثورتين 1901-1906، وجاء منشور الذي تخوف من خطر الجامعة الإسلامية[2]، فهذا المنشور جاء ليضع حدّ لكل محاولة ثورية، بإعطاء كل الصلاحيات للرسميين باتخاذ إجراءات مناسبة ضدّ كل دعاية قومية في الجزائر.

ج- ثورة بن شقران 1914.

تعرضت منطقة معسكر وأعراشها إلى اهتزازات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية قاسية من قبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية، والأمر المستهدف بذلك هو تحطيم سكانها وأثار **الأمير عبد القادر**.[3]

ومن بين أسباب اندلاعها هو أنه:

- السلطات الاحتلالية ركزت على نزع وأخذ الأراضي الجزائرية، إلى جانب سياسة الزجر المطبقة على الجزائريين.
- قيام السلطات الفرنسية باعتقال أكثر من 600 جزائري ما بين 1913-1914، والحكم عليهم بالسجن بـ 8 سنوات، وغرامة مالية التي تفوق قدراتهم المعيشية.

---

[1]- يحي بوعزيز، **ثورات**، المرجع السابق، ص 31.

[2]- عبد القادر حليفي، أحمد توفيق المدني، **النضال السياسي والإسهام الفكري في الساحتين الجزائرية والتونسية 1899-1983**، دج، دط، دار المحابر، الجزائر 2013، ص 31.

[3]- **الأمير عبد القادر**: ولد عام 1807 وهو سياسي جزائري قاوم الفرنسيين عند دخولهم الجزائر بايعوه الجزائريين كأمير لمرتين ومن هنا بدا جهاده الرسمي إلى غاية 1847 وبعدها نفي إلى دمشق حتى توفي بها أنظر : فؤاد صالح السيد، **الأمير عبد القادر متصوفا وشاعرا**، دج ،د ط، م و ك، الجزائر ،1985،ص 32

أما السبب الرئيسي لهذه الثورة هو:

- فرض التجنيد الإجباري على شباب المنطقة بني شقران وما جاورها عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، باستعمال أساليب مختلفة وهي الترغيب، والترهيب، وذلك من اجل تبرير أن الجزائريين أجبرتهم فرنسا على التجنيد في صفوفها، وهذا ما أدى به إلى الفرار إلى الجبال ورفضه المحاربة تحت الراية الصليبية.[1]

وبدا هذا التمرد في 21 سبتمبر 1914 بقرية سيدي دحو التي تبعد بقليل عن مدينة معسكر، ثم امتدت إلى معسكر، فببني شقرون المجاورة للمحمدية، فبلدية تيغنيف بالقرب من فرندة، ودامت هذه الحركة حتى أواخر أكتوبر 1914.[2]

لم يتقدموا شباب بني شقرون إلى الفحص الطبي وقاموا بالهرب إلى الجبال وهذا ما أدّى بالسلطات الاستعمارية باعتقال شيوخ وأعيان القرية، واتهموهم بأنهم المسؤولين عن حركة العصيان، وتمّ سجنهم، وقامت كذلك السلطات الفرنسية بجلب قوة عسكرية للمنطقة التي قدّرت بحوالي 1500 عسكري بقيادة الجنرال **لاربي Larbet**، فهاجموا المكان وأحرقوا المنازل وهدموا المساجد وسلبوا الحبوب والحيوانات.[3]

ومن أهم نتائجها:

أن السلطات الفرنسية قامت باسم الطوارئ بالانتقام من الجزائريين، وهذا ما سماه الحاكم العام لوتو بالقمع العادل، وطلب من الجيش والشرطة الفرنسية بعمليات التمشيط للقضاء على الثوار[4]، وبعدها تم تقديم الجزائريين ومحاكمتهم أمام المحاكم العسكرية، وتم تقسيمهم إلى أفواج، الفوج الأول قُدِّم للمحاكمة يوم 21 نوفمبر 1914، يتكون من 15 شخص وتمّ تبرئتهم، والفوج الثاني

---

[1]- يحي بوعزيز، **ثورات القرن العشرين**، المرجع السابق، ص 33.

[2]- أسماء تيفورة، دليلة لونيس، المرجع السابق، ص 55.

[3]- يحي بو عزيز، المرجع السابق، ص 35

[4]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق، ص 216.

قُدِّم للمحاكمة يوم 11 ديسمبر 1914 يتكون من 27 شخص و13 شخص حكم عليهم بالإعدام، واثنان حكم عليهم بعشرين عاما سجنا مع الأعمال الشاقة، وكذّا قاموا بمصادرة أملاكهم العقارية وفرض غرامات مالية عليهم.[1]

د- ثورة الأوراس 1916.

عرفت **منطقة الأوراس**[2] عدّت ثورات وتمردات ضدّ الاستعمار الفرنسي منذّ وطأة الاحتلال الفرنسي على أرض الجزائر، فرفعت عدت انتفاضات منها ثورة الزعاطشة عام 1849، وثورات أخرى 1860-1864-1879، وبتعدد هذه الثورات والأسباب اندلعت ثورة الأوراس بين عامي 1916-1917، وكان من أسباب اندلا ع هذه الثورة ما يلي:

- عدم رضاهم بالاستعمار الفرنسي وسياسته الظالمة والمجحفة ضدّ الجزائريين، ورفضهم لقانون التجنيد الإجباري من طرف أعيان المنطقة، والشباب الجزائريين الذين كانوا يعرفون حقيقته وفظاعته، ولهذا فضلوا الموت على التجنيد في صفوف الفرنسيين وتقديمهم لوجه الألمان.[3]

وجاءت هذه الثورة كردّ فعل على السياسة الفرنسية التي كانت تطبقها في الجزائر بإجحافها في حق الجزائريين، كقانون الأهالي (الأنديجينا) والمحاكم الرادعة التي وضعت عقب ثورة عين التركي 1901.[4]

فاندلا ع هذه الثورة كان بسبب المظا لم الاقتصادية، وإرهاق الجزائريين بالضرائب، والتمييز العنصري بين الجزائريين والفرنسيين.

---

[1]- يحي بو عزيز، **ثورات** ،المرجع السابق، ص ص 37-38.

[2]- **الأوراس**: الأوراس تطلق جغرافيا على الكتلة المحصورة بين باتنة وخنشلة شمالا، وخنشلة وزريبة الوادي شرقا، وبسكرة جنوبا، وبسكرة وباتنة غربا، بحيث تكون شكلا رباعيا بطول مائة كيلومتر للضلع الواحد، أما سياسيا فتشمل تراب الولاية الأولى أثناء الثورة التحريرية، انظر: محمد العيد مطمر، **الغزو والاحتلال الفرنسي للأوراس واثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة 1844-1884**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2006، ص 97.

[3]- يحي بوعزيز، **ثورات القرن العشرين**، المرجع السابق، ص ص 41-47.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق، ص 217.

- حرب الأرض، بعد مصادرة أراضي الأعراش التي قام أفرادها بالتمرد رفضا للنظام الاستعماري، ففي سنة 1903تم استكمال مصادرة الأراضي من أجل بناء مراكز للمستوطنين الفرنسيين في كل من مروانة وسريانة.[1]

فكان اندلاع الثورة بيومي 10 و11 نوفمبر 1916 في الأوراس، وشملت العديد من البلديات (بريكة، بلزمة، عين توتة، عين القصر، خنشلة، وعين مليلة وحتى الهقار) ونجد هذه الثورة قد زرعت الخوف والهلع في أوساط الفرنسيين وهذا مّا جعل الحاكم العام **لوتو Lutaud** [2] يضع المنطقة تحت الحكم العسكري بدل المدني.[3]

فالثوار قاموا بمهاجمة كتيبة التموين التي كانت موجهة لبريكة يوم 14 نوفمبر 1916، وتمرد سكان دواوير بلدية بلزمة، وتمّ قتل واختطاف بعض المجندين الفرنسيين، وتطورت الثورة وشملت الأوراس، وأريس مع نهاية عام 1916، لكن مع بداية سنة 1917 استعملت السلطات الفرنسية شتى الأساليب لإخماد هذّه الثوّرة من عنف وقسوة، وإبادة باستعمال الجنود السنيغاليين، وكان عددهم حوالي ستة آلاف جندي للقضاء عليهم.[4]

ومن نتائج ثورة الأوراس هي أنّها:

وضعت حدّا بتفاعلها السياسي، والعاطفي، والعسكري، للأسطورة المرددة بأن الجزائريين كانوا مخلصين وراضين بالحكم الفرنسي.

---

[1]- أسماء تيفورة، دليلة لونيس، المرجع السابق، ص 57.

[2]- **لوتو**: عين في مارس 1911 حاكما عاما للجزائر حيث قام بتأسيس هيئة التفتيش الخاصة بالبلديات المختلطة وفي عهده نشر منشورفي 31 جانفي1912 يعادل شروط الإلحاق و الثاني في 3فيفري 1912 الخاص بتجنيد الجزائريين وانتهى حكمه في 1918 أنظر: ش ر أجيرون،**المسلمون، ج2** ،المرجع السابق ،ص 121

[3]- **ثورة الأوراس 1335هـ – 1916م**، دج، ط خ، بوزارة المجاهدين، دار الهدى، عين مليلة، ص 37.

[4]- يحي بو عزيز، **ثورات**، المرجع السابق، ص ص 49-51.

ودعت الضمير الوطني بتحقيق التعاون الفعال للثوار والجماهير، وأرغمت فرنسا على إدخال بعض التعديلات والإصلاحات التي تضمنت قانون 1919.[1]

ورغم أن الثّورة شملت جل الأوراس إلاّ أنّها لم تنجح لعدّة أسباب منها:

- عدم التنظيم ونقص العتاد.
- استعمال جنود السنيغاليين الذين يتسمون بالشدة وسوء الأخلاق، وعدم الرحمة وقساوة القلوب، وقاموا بإحراق القرى وسلب الحبوب والحيوانات، ومنه نجدّ أن حصيلة الموتى قد بلغت حوالي 200 ضحية أو تفوق ذلك.[2]

[1]- ثورة الأوراس، المرجع السابق، ص 39.

[2]- يحي بو عزيز، **ثورات القرن العشرين**، المرجع السابق، ص 52.

2- رفض قانون التجنيد الإجباري :1908 -1917

إن الأهالي لم تُطْلَ عليهم كل الإغراءات والحيل، واستنكروا قرار التجنيد الإجباري، وبهذا القرار غادر الكثير من المدن، وظهرت الهجرة الجماعية في كثير من المدن الجزائرية إلى بلاد المشرق، الشام، تركيا، حيث أن تلمسان كانت أكثر المدن التي عرفت الهجرة والتي قدرت بحوالي 800 عائلة، وبعدها معسكر، وبلعباس، وسطيف، وبرج بوعريريج، وتمرد سكان الأوراس 1916-1917، وسكان بني شقران 1914، وثورة التوارق في الجنوب[1].

وعند الإعلان عن مرسوم 17 جويلية 1908، الذي نص على إحصاء شباب الجزائر الذي بلغ الثامنة عشر بقصد تجنيدهم، هذا ما أثار غيظ الجزائريين لأنّه يناف عقيدتهم الإسلامية وتقاليدهم.

ففي أكتوبر 1908، قدمت حركة الشبان الجزائريين احتجاجا للحكومة الفرنسية على قرار التجنيد الإجباري، ودعت إلى إلغائه وعدم قبوله إلاّ إذّا حصل الجزائريون على حقوق أساسية تتمثل في تعديل الأنديجينا، وتخفيض العقوبات، والمساواة بين المسلمين والأوربيين، ورفع نسبة التمثيل في الانتخابات المحلية.

فتأزم الوضع بسبب رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي، بالمقابل تخوف المستوطنون فيما يخص المساواة، اذا انخرط الجزائريون يحدث ما هو في بال المستوطنين، وهذا قدمت كذلك حركة شبان الجزائريون بوفد إلى باريس في 18 جوان 1912، لمقابلة رئيس الحكومة **(بوانكاري Poincare)**[2].

---

[1]- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط**، المرجع السابق، ص 58.

[2]- **بوانكاري**: وهو رئيس الحكومة بباريس في فرنسا في تلك الفترة.

فلما جاء التجنيد الإجباري في 13 فيفري 1912، وَلَّدَتْ شعور بالاستياء لدى كل الجزائريين، وهذا ما أدى بأعيان الأهالي أن يتجهوا للحكومة بالعاصمة لتوضيح الأمر، وتمثل شعور الأهالي بأنّ هذا الحمل ثقيل أكثر من سابقه.[1]

ظهور ردّ شديد على قانون التجنيد الإجباري، ففي سنة 1908 ظهر تذمر سكان مدينة تلمسان لخبر قانون 17 جويلية 1908، الذي جاء بإحصاء الشباب البالغين من 18 إلى 25 سنة من أجل التجنيد، ولم يرضوا بالانخراط في التجنيد لأنّه لا يوجد احترام للإسلام، وبعدها قاموا بمظاهرات في 19 ديسمبر 1908 أمّا مقر محافظة المدينة، وبعدها وضعوا 321 طلب جواز سفر للهجرة لسوريا، وبعدها أعلن شبلي « **مفتي المسجد الكبير بتلمسان عن الخطر الذي يهدد المسلمين ودعا إلى الهجرة وحذر من البقاء تحت سلطة المشركين.**[2]»

انتشرت مظاهرات في مختلف أنحاء البلاد، ردا على رفض التجنيد الذي يمس بعقيدة الجزائريين المسلمين، والذي يجبرهم على القتال تحت عَلَم غير إسلامي ضد إخوانهم في الدين، وهذا ما جعلهم يردون بالعرائض وتوجه الوفود إلى الحاكم العام والحكومة الفرنسية، بالإمتناع عن التسجيل في الإحصاء العام وفرار الشباب الجزائري عن طريق الهجرة.

حيث نشط الشباب في النوادي والجمعيات، وتشكلت مطالب المسلمين الجزائريين كما ذكر بن حبيلس مقابل الخدمة العسكرية في 12 جوان 1912، من طرف المثقفين بثقافة فرنسية (كابن التهامي، ومختار الحاج، والحاج عمر)، مطالبين بتخفيض المدّة من سنتين إلى سنة واحدة، وإلغاء المنحة لأنهم ليسوا مرتزقة، ومراجعة نظام الضرائب وتوزيع الميزانية بشكل عادل.

أما فئة المصلحين (**بن سماية، وابن الموهوب، وعمر بن قدور، عمر راسم**) استطاعوا أن يحصلوا على ثقة الجزائريين بفضل أفكارهم الإصلاحية عبر الجرائد والمساجد والنوادي والجمعيات.

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع لسابق، ص 204.

[2]- الطاهر العمري، المرجع السابق، ص 154.

أما القيادة استغلوا الأمر فكانوا يتلقون كميات معتبرة من الذهب والمال من أجّل غض النظر عن أبناء الأغنياء الذين أغرقوهم بالرشاوي ومبدأ التعويض.[1]

وكذلك سكان المدية بعثوا سنة 1911 عريضة احتجاج إلى أعضاء الهيئة التشريعية بباريس، جاء فيها « **أن عدم قبول الخدمة العسكرية من طرفنا ليس مبعثه التعصب ولا العصيان لأوامر الحكومة، ولكن يمس بديننا**»، وذكروا في العريضة أن الخدمة العسكرية تضطرهم إلى محاربة إخوانهم في الدين.

وأيضا في منطقة المزاب عارضوا قانون التجنيد الإجباري انطلاقا من نفس الاعتبارات الدينية، وارسلوا رسالة إلى القائد العسكري بالمنطقة « **أنكم فعلتم شيئا قبيحا إذّ ليس من حقكم أن تأخذوا أبنائنا كجنود تحت راية المسيحيين وأن من يبيع دينة لا يرجى منه أن ينفع**[2]».

[1]- سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص ص 204 إلى 208.

[2]- الطاهر العمري، المرجع السابق، ص 153.

3- الهجرة

لم تكن هجرة الجزائريين نهاية القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين بمنأى عن الصراعات الدولية في منطقة البحر المتوسط، فقدّ شهدت المنطقة تدافع حاد نحو امتلاك مجال حيوي بين القوى الأوربية الصاعدة.

فعرفت الهجرة الجزائرية من التعقيد السياسي وعدم اعتراف الباب العالي بالاحتلال، وهذا ما جعل الجزائريين في موضع مبهم جعلهم يهاجرون إلى بلاد الشام، فنقول أن الأوضاع الاجتماعية، والثورات، والتحركات، والتغيرات الحاسمة كانهزام الأمير عبد القادر 1847، وبوعمامة، وهجرة التلمسانيين عام 1911، وهذّه أهم الأسباب للهجرة، أما السبب الأخير الذي فجرها هو قانون التجنيد الإجباري، والمشاكل السابقة هي: مضايقة الأهالي في مسالة فتح الجمعيات وعدم تطبيق **قانون الفصل العام 1905 على الديانة الإسلامية**[1]، والظلم في قانون إحصاء وترقيم الأراضي التي جردت من الصفة الإسلامية، وغياب تمثيل الأهالي مثل المندوبيات المالية[2].

إضافة إلى أنّه في 2 سبتمبر 1907، أمر بغلق كل المساجد التي كانت تحت رقابتها، أي التابعة لها، والاستغناء عن موظفيها من مكاتب، وأئمة وهذا ما أدّى إلى الهجرة[3].

فالهجرة الجزائرية لم تقتصر على شريحة معينة من المجتمع لكنها تميزت بالتنوع من العمال العاديون، والفلاحون النصيب الأكبر، إلاّ أن الهجرة شملت كذلك رجال السياسة، والفنان، والأديب،

---

[1]- **قانون فصل الدين عن الدولة**: ظهر بجدية مع مجيي الجمهورية الثالثة وطبق في فرنسا سنة 1905، ولم تطبقه في الجزائر إلا في سنة 27 سبتمبر 1907، إلا أن هذا القانون بقي حبر على ورق ولم تستفد منه المؤسسات الدينية في الجزائر بل صارت تتفن في إذلال المسلمين وإهانتهم، أنظر: محمد العربي الزبيري، **دراسة تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، دط، دار هومة، الجزائر ،2007، ص 49.

[2]- كمال فيلالي، **سيسيولوجيا الهجرة الجزائرية في التاريخ الماضي والحاضر**\ن أعمال الملتقى العلمي الأول/ماي 2008/جامعة منتوري قسنطينة ص 113

[3]- عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، دج، دط، دار هومة، الجزائر 2007، ص 93.

والطالب، والتاجر، والفقيه، وإنّ اختلف هؤلاء في نشاطاتهم إلاّ أنّهم كانوا وحدة لا تتجزأ أمام السلطات الفرنسية وجبروتها، والقاسم المشترك بينهم هو الدفاع عن الوطن.[1]

ولهذا التجأ السكان إلى الهجرة خارج الجزائر حتى يتجنبوا التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي، ويعود سبب رفضهم للخدمة هو الانطباع الذي ترسخ في أذهان الجزائريين وهو أن الدفاع على علم الكافرين يعني تسخير الإسلام لخدمة الدولة المسيحية.[2]

فالهجرة كانت من الجزائر نحو المشرق من 1830 إلى 1910-1911، وفي المدن الكبرى عرفت الهجرة من مدينة تلمسان عام 1911، وكانت أسبابها التخوف من التجنيد الإجباري، والظروف الاقتصادية السيئة، خاصة بعد قضاء السلطات الفرنسية على الصنائع التقليدية المحلية.[3]

ويمكن أن نقول أن الهجرة الجزائرية إلى الخارج كانت لها ضغوطات كثيرة، وهي الهروب من جحيم الاستعمار الذي كان يذل الشعب الجزائري في كل مجالات حياته، وأهم النقاط التي أدت بالهجرة يمكننا حصرها فيما يلي:

- فرض الخدمة العسكرية على الشبان الجزائريين بدل الحصول على الحقوق السياسية.
- الإستيلاء على الأموال والأراضي التابعة للحبس بصفة نهائية.
- خلق عقبات في وجه الجمعيات الثقافية التي أنشأت للمحافظة على الثقافة الإسلامية.
- إحلال قضاة السلام الفرنسيين محل القضاة المسلمين.
- إقامة محاكم استثنائية لفرض عقوبات الصرامة.
- مضايقة الأشخاص الذين يطالبون بالتصريح للانتقال إلى مكان آخر.
- تصاعد نسبة الضرائب وبروز أزمات اقتصادية وتدهور حالة الأسواق.

---

[1]- خير الدين شترة، المرجع السابق، ص10.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 204.

[3]- مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر، بن عيسى حنفي، دج، دط، م و ك، الجزائر 1983، ص ص 229-230.

- انخفاض مستوى الصناعات اليدوية بسبب مزاحمة الأوربيين.
- تعيين اليهود في مناصب حساسة ليقوموا بدور الشرطي السري.
- القضاء على نشاط المنظمات الثقافية التي كانت تسانده في المجتمع الجزائري.[1]
- ومن أسباب الهجرة أيضا فقدان الحركات السياسية واعتبار السلطات الفرنسية أن الجزائريين مجرد أهالي ليست لهم الحرية الفردية والسياسية، وأيضا العامل الاقتصادي الذي اعتمدت فيه السلطات الفرنسية على سلب الأراضي الشرعية ومصادرتها ومنحها للمعمرين[2]، ونجدّ أن العلماء كذلك هاجروا نحو المشرق والمغرب بسبب **رفضهم للسياسة الفرنسية**[3] التي كانت تريد القضاء على اللغة العربية ومقوماتها، وهجرتهم إلى الخارج أدت إلى إضعاف اللغة العربية وكل ما يتصل بالمساجد والزوايا.[4]

وفي الأخير نقول بأنّ الهجرة الجزائرية كانت على شكل جماعي، وفردي، سري وعلني، ومست مختلف أنحاء القطر الجزائري، وهاجروا بفعل الاضطهاد الذي مورس عليهم من قبل السلطات الفرنسية، وسياسة النفي التي مارستها ضدهم.[5]

---

[1]- عمار بو حوش، المرجع السابق، ص ص 210- 214.

[2]- محمد بوطيبي، **دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية ما بين 1900– 1930**، دج، دط، دار الهدى، الجزائر 2012، ص ص 18- 19.

[3]- **السياسة الفرنسية:** وهي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع مجالات الحياة حتى يصبح المجتمع الجزائري فرنسي اللسان والثقافة وتصبح لغة النخبة المثقفة، انظر: سعد دحلب، **المهمة منجزة من اجل استقلال الجزائر**، دج ، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 2010،ص 143.

[4]- نفسه، 143

[5]- محمد السعيد قاصري، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، 1830– 1962**، دج، دط، دار الإرشاد، الجزائر 2013، ص ص 279.

4- رد فعل الفرنسيين والمستوطنين:

المعلوم أن الحاكم العام **جونار Jonnart** عند حكمه للجزائر للمرة الأولى من 1900-1901، والثانية من 1903- 1911، عمل على عرض للبرامج الإصلاحية التي جاء بها، وهي سياسة فيها نوع من الليونة تجاه الأهالي، إلاّ أنّ سياسته في باطنها هي خدمة المصالح الاحتلالية الفرنسية، ورغم سياسته المساندة للمستوطنين إلاّ أنّهم اتهموه بأنه يريد العودة إلى **المملكة العربية**[1]، حيث ذكر من في البرلمان (بعد الحلم العربي لنابوليون ها هي ذي الأفكار العربية تدفع شارل جونار للنظر للعرب خلال المنظور الباريسي البرلماني[2]، كما وقف المستوطنون واللجان المالية بالمرصاد لسياسة شارل جونار بصورة صريحة منذ سنة 1901 ضد التعليم الأهلي، ولما عين جونار للعهدة الثالثة 1918 لم يستقبل بالحفاوة التي استقبل بها في العهدة الأولى، وخاصة بسبب مواقفه المتقاطعة مع الأهالي وهذا الراي العام الفرنسي[3]، يفقد ثقته في هذا الحاكم العام جونار وخاصة عندما أعلن عن إصلاحات 4 فبراير 1919، الذي يسمح للجزائريين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط مثل تخليهم عن أحوالهم الشخصية وبالمقابل اكتساب المواطنة والجنسية الفرنسية.[4]

بعد صدور القانون 4 فيفري 1919 وقف الأوربيون المعمرون بصفة خاصة ضده، حيث كانوا يرون فيه ضعف الحكومة أمام القومية العربية[5]، وهذا القانون أيضا عارضوه بشدة في باريس مثل جريدة (لوطان) Le Tempe، ذات التأثير الواسع وبعض البرلمانيين مثل البان روزي، وحملوا

---

[1]- **المملكة العربية**: والتي ظهرت في ستينيات القرن التاسع عشر وتعتبر فكرة نابوليون الثالث، القصد منه جعل الجزائر مملكة عربية بقيادة الأمير عبد القادر والهدف منها جعل الجزائر تابعة لفرنسا، إلا أن هذه الفكرة لم تنجح بسبب رفض الأمير عبد القادر، وهزيمة نابوليون في معركة السيدان، انظر: **أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2**، المرجع السابق، ص ص 11-19.

[2]- أسماء تيفورة، دليلة لونيس، المرجع السابق، ص 48.

[3]- ش.ر أجيرون، **المسلمون،ج2**، المرجع السابق، ص ص 678-682.

[4]- محمد البجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون (1960- 1961)**، تر: علي الخش، دج، ط2، دار الرائد، الجزائر 2005، ص 51.

[5]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919- 1939**، تر: أمحمد بن البار، ج1، دار، ط ، دار الأمة، الجزائر 2008، ص 74.

شعارات أن هذا القانون الأهلي حمل إجحاف في نظام البلديات المشتركة من حيث سيطرة المتصرفون، ومعارضة الاشتراكيون المعمرين بأنّه لا سبيل للأهالي مطلقا في أن يتحصلوا على تحسين جوهري لحالتهم الاقتصادية، وبمجرد ما شاع خبر وضع هذا المشروع ثار الرأي العام الفرنسي بالجزائر معارضا بكل شدة التوسيع الحقوق السياسية لفائدة الأهالي مدعين أنّه سوف يترتب عن هذا القانون انقلاب عظيم ينذر بتحطيم السيادة الفرنسية بالجزائر[1].

وَلَدَّ هذا القانون ردود فعل مختلفة وخاصة داخل الوسط الفرنسي، فالصحف الفرنسية خاصة اليمينية المحافظة والاستعمارية، أكدت أن الحكومة الفرنسية قدّ بالغت في منحها هذه الإصلاحات، وخاصة أن الجزائريون لم يطالبوها[2].

أما بالنسبة على المستوى الرسمي، قام شارل جونار بمحاولة طمأنة المستوطنين حول بعد وحدود مشروع 4 فبراير 1919، وبالتقليل من أهميته وتأثيره، حيث صرح الحاكم العام جونار: (هذا القانون لا يحمل أي شيء من شأنه إثارة المعمرين بما أن الأهالي لا يستطيعون الحصول على التجنيس إلاّ بشروط محددة بوضوح)، حيث أنّنا نجد كلّ الاتجاهات والأحزاب الفرنسية اليمينية المحافظة الاستعمارية أبدّت معارضتها المبدئية والشديدة لأي إصلاح مهما كانت درجته وتأثيره، وأكدّت أنّه غير نافع وغير ناجح وخطير، وسخرت مختلف الوسائل للضغط عليه وإزالته[3]، فحاول شارل جونار في كل خطاباته وتصريحاته للصحافة موضحا بأنّه هذا القانون له أثّر محدود، ولن يكون بوسع الأهالي الحصول على التجنيس إلاّ بشروط وبأكثر صرامة من تلك المحتواة في مرسوم مجلس الشيوخ[4]، وقام بتأسيس هيئتين متمايزتين تفاديا لخطر تفوق المسلمين على الناخبين المستوطنين (الأوربيين)، رغم كل

---

[1]- شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص ص 49-50.

[2]- كلثوم ميدان، **مدينة الجزائر الاجتماعية والثقافية والسياسية 1919- 1939**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف د. بن يوسف التلمساني، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006- 2007، ص 162.

[3]- سعيد زفزاف، عقيلة حايد، المرجع السابق، ص 49.

[4]- يجب أن يكون السن المشروط خامسة والعشرين بدل الحادية والعشرين، إقامة متواصلة بالبلديات نفسها، حق النقض من قبل الحكومة.

هذه الإجراءات إلاّ أنّ الصحف ردّت عليه بقوة مثل صحيفة ليكوا دالجي L'écho d'Alger، ودعت الرئيس الجديد للإدارة الجزائرية (أبيل) إلى وضع حدّ لكل رغبة في الاستقلال قبل فوات الأوان، واحتج أيضا مجلس رؤساء البلديات على القوانين غير المناسبة التي تم المصادقة عليها حول الحرب وتطبيقها في الجزائر، وقاموا بتقديم تقارير عن الوضع السياسي الأهلي: من اضطراب والقلق، والانزعاج، وغياب الأمن، وهذا ما يسفر على استيقاظ الجزائريين ومقاومتهم لفرنسا.[1]

إلاّ أنّه نجد قلة من الأوربيين القلائل الذين دافعوا عن هذا القانون، نجد **Victor Bruccand** [2] فلقد أكد على أن هذه الإصلاحات لم تخلط الأوراق ولم تضع السلطة الفرنسية في موضع التهديد، وكان هذا المدير يرى بأنّ الجزائريين المسلمين يدينون للمستعمر بكثير من الامتيازات فهم الذين جلبوا الرخاء للجزائر.[3]

نستخلص مما تقدم أن تطبيق سياسة شارل جونار وبسطها على ارض الواقع والتي كانت مجحفة اتجاه الجزائريين على عكس ما كان يصرح به وهذا ما أدى بالشعب الجزائري بالتعبير على رفضهم لسياسة بظهور ردود أفعال اتجاه السلطات الاحتلالية بقيام عدة ثورات ومنها ثورة عين التركي 1901، وعين بسام 1905، والتي اندلعت بسبب ما تم سنه من قوانين ظالمة اتجاه الجزائريين كقوانين مالية وسلب ما بقي من الأراضي ومنحهم للمستوطنين، وكذلك ثار الجزائريون برفضهم لقانون التجنيد الإجباري وتبين ذلك من خلال عدم تقدمهم للفحص الطبي والفرار منه وهذا ما دفع الجزائريين إلى الهجرة خارج الوطن حيث عرفت الجزائر فترات هجرة كبرى وخاصة 1911 نحو المشرق العربي.

فرغم من أن سياسة شارل جونار كانت خادمة للمستوطنين إلا انهم رفضوا سياسته لظنهم أنها خادمة للجزائريين فعارضوه معارضة شديدة ولقبوه بجونار العربي إلا أن حقيقة سياسته كانت خادمة للمستوطنين لا الجزائريين.

---

[1]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 74.

[2]- **Victor Bruccand**: وهو مدير صحيفة الأخبار، وهو من الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين والذين كان يسميهم Les Indigenophiles

[3]- كلثوم ميدان، المرجع السابق، ص 163.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تقدم ذكره في مباحث دراستنا لسياسة الحاكم العام شارل جونار، وانعكاساتها على المجتمع الجزائري مطلع القرن العشرين 1900- 1919، توصلنا إلى مجموعة من النتائج المهمة نستعرضها في النقاط التالية.

1- مع مجيئ الحاكم العام شارل جونار للجزائر ركز على تطبيق سياسة أهلية جديدة في الجزائر عكس سياسة الحكام العامون الفرنسيون، وتكمن في سياسة الملاينة اتجاه الجزائريين.

2- بروز الدعوات الإصلاحية في العالم العربي الإسلامي، والتي تزعمها الشيخان جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمان الكواكبي، حيث كان لأفكارهم الإصلاحية صدى بعيد وبهذا أثرت على الجزائريين وتفتحت أفكارهم عليها.

3- في عهد جونار سمح للعالم محمد عبده بزيارة الجزائر عام 1903، والتي كان لها تأثير إيجابي على المجتمع الجزائري، كون هدف الزيارة معرفة وضع الجزائر المحتلة منذ 1830

4- وضعت فرنسا هذه السياسة مطلع القرن العشرين تزامنا مع ظهور فكرة الجامعة الإسلامية والنهضة العربية، وتخوفت من هذه الأفكار لذا قررت وضع هذه السياسة التي قام بتطبيقها شارل جونار، وزودتها ببرنامج إصلاحي مس جميع الجوانب وخاصة الجانب الثقافي سيما التعليم، وبعث التراث المكتوب، وإحياء فنّ العمارة الإسلامي.

5- ومن جهة أخرى كانت سياسة شارل جونار تهدف إلى تطبيق سياسة توافقية تجاه الأهالي، وتقريبهم في مختلف الميادين، فهو في الواقع لم يغير من دواليب الإدارة الاستعمارية، حيث أنّه لم يحذف لا قانون الأهالي الذي اعتبر الجزائريين من المرتبة الثالثة، مع فرض التعسف والظلم تجاههم.

6- كان جونار يهدف من وراء سياسته إلى تجريد الجزائريين من أراضيهم وتهميشهم إلى الجبال، وهذا كان من خلال المراسيم والقوانين الجائرة التي سنها ضد الجزائريين.

7- عرفت فترة حكمه من الناحية السياسية قوانين كانت ترمي نوعا ما إلى إعطاء بعض الحقوق للجزائريين، وفي مقابلها تضييق الخناق وتطبيق أشد القوانين الإضطهادية، منها المحاكم الزجرية الرادعة إذا رفضوا أي مشروع استعماري.

8- وكذلك تبني جونار لقانون مشروع التجنيد الإجباري للجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، وهذا ما أدى إلى تفاقم هجرة الجزائريين نحو المشرق خاصة سنة 1911.

9- تعتبر فترة حكم شارل جونار من أشد الفترات قسوة في المجال الديني ،بمنعه الحج في العديد من المرات وذلك حتى لا يحتك الجزائريون بإخوانهم المشارقة وأخذ بأفكار النهضة العربية.

10- اتبع شارل جونار سياسة مجحفة خلال فترة حكمه، والتي كان يهدف من ورائها إلى إخراج فئة تعمل في المجال الفلاحي فقط، لا لرفع المستوى العلمي الجزائري، فكان المستوى العلمي محدود جدا يصل إلى الابتدائية فقط، وذلك من أجل تجهيلهم وترسيخ فكرة الاستعمار.

11- ومن جهة أخرى عكف على تطبيق سياسة تعليمية الهدف منها، استقطاب طبقة من المثقفين ذات ثقافة فرنسية من أجل نشر الأفكار الفرنسية، وجعلها واسطة بينهم وبين الشعب الجزائري، وتكون هذه الفئة تعمل لصالح فرنسا.

12- قيام السلطات الفرنسية بعدة محاولات للقضاء على القضاء الإسلامي وتعيين بدله القضاء الفرنسي وخاصة عند ما منعوا التدوين باللغة العربية واستبدالها باللغة الفرنسية.

13- ونظرا لسياسة شارل جونار ساعدت على تشكيل نخبة ذات اتجاهين، المحافظين والإدماجيين، كان لكل منها اتجاهات وأفكار خاصة بها وتسير عليها، ولكن رغم اختلاف أهدافهم إلا أنهم أعطوا دفعة قوية للجزائريين، حيث رفضوا الوضع الاجتماعي والأفكار الدخيلة على المجتمع الجزائري.

14- وكذلك ظهور أسلوب جديد في الجزائر للمقاومة تماشيا مع المقاومة المسلحة، ظهرت المقاومة السياسية الثقافية بظهور حركات سياسية وبوادر الحركة الوطنية ضد الاحتلال، فكانت خطوة هامة نحو عودة الروح إلى المجتمع الجزائري.

15- بدخول مجلة المنار في الجزائر بعد أن سمح لها شارل جونار بنشر أفكارها الإصلاحية والدينية، والثقافية، وهذا ما أدى إلى تأثر الجزائريون بها بانتشار الصحف، والجمعيات، والنوادي للتعبير عن آرائهم.

16- الواقع أن جونار هو الشخصية الفرنسية الوحيدة التي استطاعت أن تعطي لنفسها وجها من السياسة اللينة التي عرفت بتعاطفها مع الأهالي الجزائريين، وفي حقيقة الأمر أن جونار لم يكن يخلص لا للإسلام ولا للجزائريين، بل هي سياسة تثبيت الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وفي الحقيقة أن سياسته كانت خادمة للمستوطنين دون الجزائريين، وظهر هذا جليا في كل الجوانب، وهو الذي قال « **جئنا لنشعل الشموع فأطفأناها**».

17- إن سياسة جونار رغم أنّها كانت تخدم المجال الثقافي، والذي تمثل في المباني الإسلامية المورسكية، غير أنّها انعكست بالسلب لأنّها ظنت أنّها ستتقرب من الجزائريين بسياسة تعاطفية من الناحية الدينية وأهملت الجوانب الأخرى، فهذه السياسة التي تعبر عنها بأنّها سياسة لترسيخ الوجود الفرنسي في الجزائر فشلت أمام إصرار الشعب الجزائري المتحفظ الرافض لسياسة فرنسا التي لا تخدم مطالب الجزائريين في منحهم حريتهم، وإعطائهم الحق في تقرير مصيرهم ألاّ وهو الاستقلال المحض.

الملاحق

الملحق رقم 1

مرسوم مدرسي 1892/10/18

لقد جاء في مرسم 1892 في موضوع تعليم الجزائريين ما نصه:

1- يعطى التعليم الابتدائي لكل الأطفال الذكور سواء كان في المدارس العمومية أو المدارس الخاصة (المادة 01).

2- يجب أن يكون لكل بلدية عدد كاف من المدارس لاستقبال كل الأطفال الذكور الأهالي (المادة 02).

3- تخص إجبارية التعليم بعض المناطق التي يعينها الحاكم العام، ولا تشمل هذه الإجبارية الأطفال الذكور (المادة 05).

4- احترام وضمان حرية الفكر عند الأطفال (المادة 04)

5- تخضع المدارس التحضيرية وهي المدارس البعيدة ذات القسم الواحد وبإشراف مدرس أهلي لرقابة المدراء الأوربيين للمدارس الرئيسية القريبة منها (المادة 14).

6- يعطى التعليم وفق برامج خاصة وبمساعدة وسائل تربوية خاصة (المادة 15).

7- تشبه رواتب المدرسين الأهالي مثيلاتها عند المدرسين الأوربيين المتدربين (المادة 29 إلى 39).

8- تأسيس شعبة خاصة موجهة لاستكمال تكوين المدرسين الفرنسيين لتعليم الأهالي (المادة 45).

9- تأسيس قسمين للمعلمين في مدارس النورمال بالجزائر العاصمة وقسنطينة (المادة 44).

10- تخضع المدارس الإسلامية وكذا المدرسين إلى موافقة الحاكم العام (المادة 47 إلى 56).

11- يقوم مفتشو التعليم الابتدائي الأهلي بمراقبة وتفقد كل المدارس العمومية والخاصة (المادة 57 إلى 68)[1]

- ولقد قسم مرسوم 18-10-1892 المدارس الأهلية حسب المادة 13 إلى ما يلي:

[1]- عبد القادر حلوش. المرجع السابق، ص160.

أ- المدارس الرئيسية: (Ecoles principales) تشمل على الأقل ثلاثة أقسام وعلى راسها مدير فرنسي.

ب-المدارس الابتدائية: (Ecoles élémentaires) تشمل أقل من ثلاثة أقسام قسمين أو قسم واحد أحيانا وعلى رأسها مدرس فرنسي.

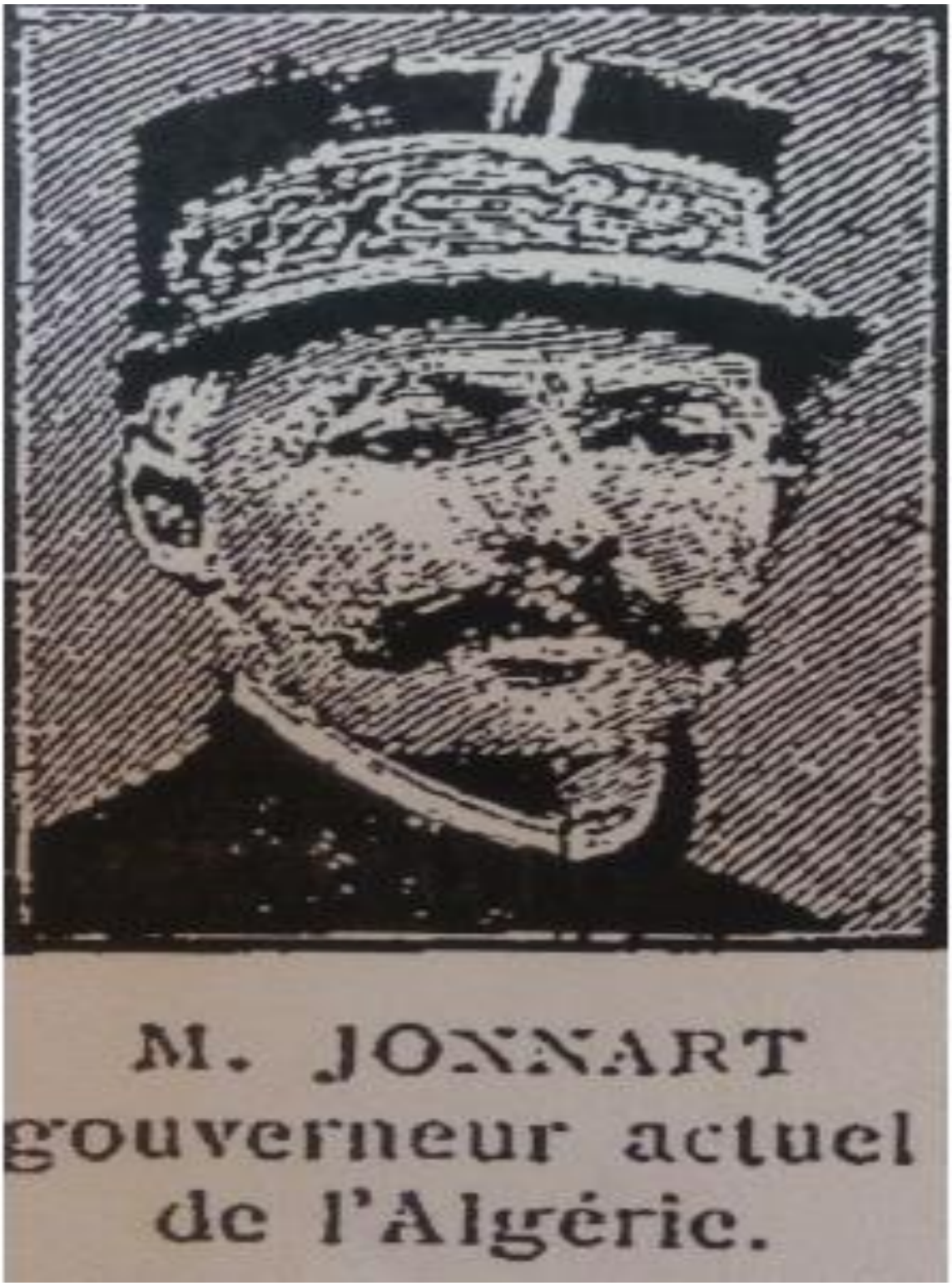
ت-المدارس التحضيرية: (Ecoles préparatoires) تشمل على قسم واحد يشرف عليها نائبون من الأهالي يحملون الشهادة الابتدائية (Brevet élémentaire) أو ممرنون من الأهالي يحملون شهادة الدراسات الابتدائية (C. E. P) وتخضع هذه المدارس لرقابة وأشراف مديري الرئيسية أو إلى مدرسي المدارس الابتدائية وعلى كل فهي في جميع الحالات تابعة للفرنسيين سواء مدراء أو مدرسين.

ث-المدارس الصبيانية: (Ecoles enfantines): مفتوحة للجنسين الذكور والإناث ابتداء من سن الرابع

ج- مدارس للبنات حدد مرسم 1892 كل من حاكم العام ومدير التربية فحسب المادة (20) من هذا المرسم للحاكم العام.[1]

[1]- عبد القادر حلوش. المرجع السابق، ص161.

الملحق رقم (02): صورة الحاكم العام شارل جونار(1900–1919)



المصدر: A. Renard, Op.cit. P42.

الملحق رقم (03):تبين هذه الجريدة المعاهدة التي نصت على قانون فصل الدين عن الدولة.

Cinquième Année. — N° 425 Prix 5 Centimes Jeudi 21 Juin 1906

L'ÉCHO DE BOUGIE

LE RÉVEIL DE BOUGIE

PARAISSANT LE JEUDI ET LE DIMANCHE DE CHAQUE SEMAINE

Rédaction & Administration : 10, RUE TREZEL

Les insertions et les abonnements seront reçus au Bureau du Journal

L'ÉCHO DE BOUGIE est désigné pour l'insertion et la validité des annonces judiciaires, légales, administratives et commerciales

Bougie, le 20 Juin 1906

Le Concordat Algérien

En France, il existait un Concordat. La loi de séparation vient de le déchirer.

En Algérie, il n'existait pas de Concordat. La loi de séparation nous en a donné un : Bien des choses du moins et toutes les apparences concourent à faire croire qu'on nous en a donné un.

Il y a cependant un passage qui dit que « la Séparation sera appliquée à l'Algérie dans les conditions déterminées par un règlement d'administration publique ».

Mais voilà le chiendent, on a beau regarder de tous côtés, on ne voit nulle part d'indices certains indiquant qu'on le veuille prendre, ce règlement. On en voit au contraire beaucoup dénotant qu'on ne le veut pas prendre.

Parmi ces derniers, on peut citer le vote du Budget des Cultes par les Délégations Financières pour l'exercice 1907 et l'insistance des Commissaires du Gouvernement à le faire voter dans son intégralité.

Pour l'exercice 1907 ! C'est donc que l'on compte laisser dormir le Règlement d'administration publique durant toute l'année 1906 ; c'est donc qu'on le renvoie aux calendes africaines, car le temps ne manque point d'ici la fin de l'année pour agir, si on le voulait. On n'agit pas ; c'est donc qu'on est résolu à ne point agir, à laisser les choses en l'état, au détriment bien entendu des finances algériennes.

Il y a quelque chose de plus caractéristique : si nos renseignements sont exacts — et nous avons tout lieu de les croire tels — l'Evêque d'Oran au cours de sa tournée de confirmation aurait engagé les fidèles d'un village dont nous taisons le nom, à demander à M. Etienne son appui pour la construction d'une église, le local affecté au culte étant, selon l'épiscopat, trop exigu.

Tout cela n'est-il pas positif ? Le fait est que le monde noir agit et se comporte comme si l'application de la loi sur la séparation ne devait jamais avoir lieu en Algérie.

Et pour justifier cette exception que nous n'hésiterons pas à qualifier de scandaleuse, on a invoqué tour à tour les raisons les plus diverses comme les plus baroques et les moins plausibles.

On a prétendu que les populations d'origine étrangère étaient très attachées aux pratiques cultuelles ; qu'à défaut de prêtres français, elles recourraient à des prêtres de leur nationalité.

En réalité, ces populations sont celles qui pratiquent le moins. D'un autre côté, il existe des lois de police et de sûreté générales pour mettre à la raison les prêtres de nationalité étrangère auxquels il prendrait fantaisie de jouer sur le sol français un rôle dangereux pour notre influence ou dont notre patriotisme pourrait s'alarmer.

On a ensuite fait intervenir les musulmans sans songer que la subvention aux prêtres de ce culte était beaucoup plus politique que religieuse, ce qui n'a pas empêché Marguerite d'éclater ni Thala de surgir. On peut donc contester à ces points de vue l'efficacité de la subvention au culte musulman. En ce qui concerne purement et simplement la religion, les Arabes s'inquiètent fort peu d'être subventionnés ou non. Au fond, ils n'ont nullement besoin des subsides de l'État pour satisfaire à leur idéal religieux ; ils s'en passent tout aussi bien que du clergé officiel, clergé dont l'influence est à peu près nulle.

Tous ces prétextes ne résistant point à un examen sérieux, on a découvert tout dernièrement une raison nouvelle majeure et capitale cette fois :

« La Séparation risquerait de tarir l'émigration des Français en Algérie et de compromettre l'œuvre de la Colonisation ».

Pourquoi ? Comment ? On ne le dit pas et il serait tout aussi juste de prétendre que l'application de la Séparation à l'Algérie va empêcher la terre de tourner.

Les Français émigrant en Algérie trouveraient avec la Séparation un état de choses absolument identique à celui qui existe en France.

Or, en dépit de toutes les manœuvres, de tous les efforts de la gent cléricale, les Français ont approuvé par leur vote, l'application intégrale de la loi de séparation.

Pourquoi exigeraient-ils en Algérie, ce qu'ils ne veulent plus en France ? Parce qu'ils habiteraient l'Algérie au lieu d'habiter la France ? Allons donc !

On a aussi invoqué le libéralisme des prêtres algériens.

Autrefois, oui, le clergé algérien était libéral. Aujourd'hui, non ! Plus nous allons, plus les vieux prêtres sont remplacés par des jeunes, et plus le clergé devient un clergé de combat, clérical, intolérant et sectaire.

Nous ne cesserons donc de réclamer la prompte application de la loi de séparation à l'Algérie et nous la réclamerons d'autant plus énergiquement que la suppression du crédit affecté aux cultes algériens permettrait de boucler le budget sans impôt nouveau, avec même un boni appréciable.

Un Sous-Marin sans Équipage

Dirigé

PAR LA TÉLÉGRAPHIE SANS FIL.

On vient d'expérimenter à Antibes un torpilleur sous-marin qu'on manœuvre de la terre au moyen des ondes hertziennes, à trois kilomètres de distance et dont le capitaine suit dans une jumelle la marche qu'indiquent seuls deux mâts légers émergeant de la vague, ou, la nuit, deux lampes électriques.

L'engin, porte-torpille sous-marin, est construit par un syndicat d'études dont l'ingénieur est M. Lalande. Il se compose essentiellement de deux cigares de tôle allongés, dont l'un, celui du dessus, est un simple flotteur qui porte des appareils de réception et qui émerge seul. A l'avant et à l'arrière, deux mâts inclinés, au milieu des mâts, deux lampes et au sommet des mâts, la classique antenne de réception. Le flotteur est relié par de fortes entretoises au cylindre inférieur qui est creux et également effilé à chaque extrémité, le tube cylindro-conique en cigare, déjà classique dans les sous-marins. Le cylindre inférieur est ainsi composé : dans le cône avant, il y a un tube lance-torpille et une pompe d'épuisement automatique. Dans la partie centrale du cylindre, un moteur électrique et une batterie d'accumulateurs suffisante pour quatre heures de marche. Dans le cône arrière, la ligne d'arbre, avec ses accessoires, presse-étoupes, palier de butée, palier intermédiaire, hélice, et enfin le dispositif de manœuvre du gouvernail et le gouvernail lui-même composé de deux palettes verticales fixées sur le même axe.

La manœuvre de l'engin, disent ses inventeurs, est extrêmement simple. Soit que le porte-torpille dépende d'un cuirassé ou d'un port, on le met à l'eau et on le dirige du poste de commande placé soit sur le cuirassé, soit à terre.

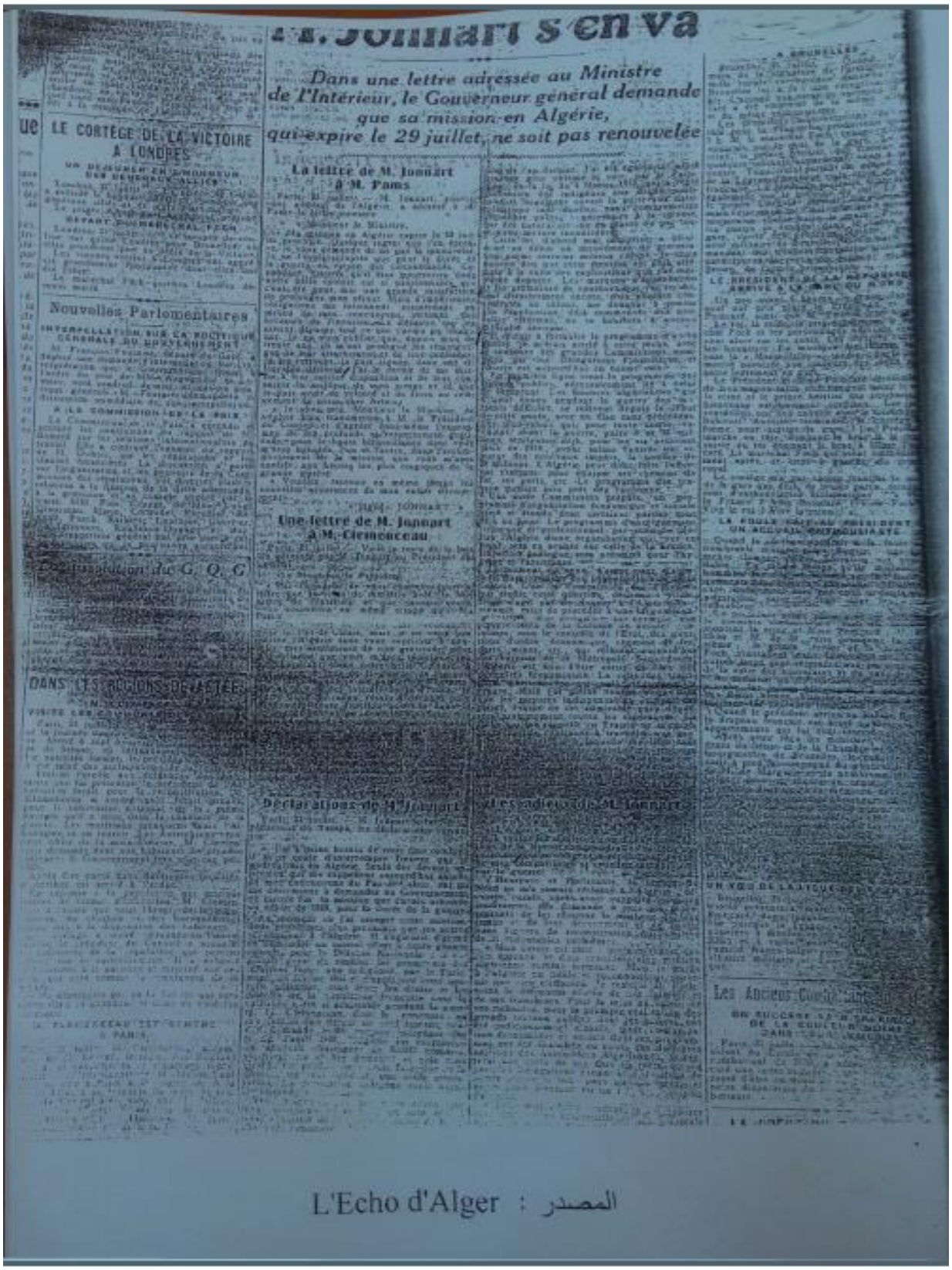
Voici donc l'appareil à l'eau. On lance la commande en avant, le moteur [illegible] par le distributeur, on allume les lampes de visée, et par une commande appropriée on fait : gouvernail à gauche ou gouvernail à droite, et l'on dirige l'engin du côté du cuirassé ennemi. On allume ou l'on éteint les lampes de temps à autre afin d'éviter que l'ennemi puisse suivre la marche de l'engin porte-torpille, et lorsque le mystérieux vaisseau, corps sans âme apparente, mais dirigé à distance comme un sujet hypnotisé qui obéit à une volonté absente, est en face de l'ennemi, on place le distributeur sur la commande feu et la torpille part d'elle-même. Nouvelle commande en arrière et le sous-marin revient à son point de départ se faire recharger.

L'engin a une longueur de 11 mètres et les deux cylindres sont de diamètre différent. Le cylindre supérieur a 45 centimètres de diamètre, le cylindre inférieur 1 mètre.

Le petit sous-marin a un déplacement total de 9 tonneaux 700 et l'axe du cylindre inférieur est à 1m50 au-dessous de la ligne de flottaison. Dans les expériences faites à Antibes, il a été constaté qu'il pouvait approcher de l'escadre mouillée au large à 3 kilomètres sans être troublé dans sa direction par des signaux de télégraphie sans fil qu'échangeaient les cuirassés. Il y a, en effet, on le sait, des dispositifs spéciaux permettant de protéger les appareils contre les ondes hertziennes étrangères, et il est particulièrement facile d'installer à terre des postes d'une intensité beaucoup plus grande que les postes installés sur les navires ; c'est ainsi que l'on peut télégraphier jusqu'au milieu de l'Atlantique aux navires et que ceux-ci ne peuvent pas donner de réponse.

المصدر: جريدة: L'écho de Bougié

الملحق رقم (04): الرسالة التي أرسلها جونار الى السيد بامس 1919



Jonnart s'en va

Dans une lettre adressée au Ministre de l'Intérieur, le Gouverneur général demande que sa mission en Algérie, qui expire le 29 juillet, ne soit pas renouvelée

LE CORTÈGE DE LA VICTOIRE A LONDRES

Nouvelles Parlementaires

La lettre de M. Jonnart à M. Pams

Une lettre de M. Jonnart à M. Clemenceau

L'Echo d'Alger : المصدر

المصدر: جريدة: **L'écho d'Alger**

الملحق رقم (05): تبين لنا أن الإقتصاد الجزائري خادم للإقتصاد الفرنسي في عهد جونار.



Huitième Année. — N° 696 — Prix 5 Centimes — Dimanche 18 Avril 1909

L'ÉCHO DE BOUGIE

LE RÉVEIL DE BOUGIE

ORGANE DU COMITÉ RÉPUBLICAIN SOCIALISTE DE L'ARRONDISSEMENT DE BOUGIE

Paraissant le Jeudi et le Dimanche de chaque semaine

ABONNEMENTS — UNION — 6 mois 3.00 — 1 an 5.00 — Etranger — Trois mois 3.00 — Six mois 4.00 — Un an 7.00

Pour tout ce qui concerne La Direction et la Rédaction — S'adresser : RUE DES CINQ-FONTAINES (Maison Pillieri)

Pour les Annonces et les Abonnements — S'adresser : 5 et 14, Rue Trézel

PRIX DES ANNONCES : Légales 0.40 la ligne — Diverses 0.50 — Réclames 1.00

L'ECHO DE BOUGIE est désigné pour l'insertion et la validité des annonces judiciaires, légales, administratives et commerciales

Bougie, le 17 Avril 1909.

CHAMBRE DE COMMERCE DE BOUGIE

Séance du 8 Avril 1909

La séance est ouverte à 8 h. 1/2 du soir, sous la présidence de M. le Sous-Préfet qui procède à l'installation, comme membres de la Chambre de commerce, de MM. Jouvet, Andoreau, Chollet et Haddad, élus pour six ans, et de MM. Reimbault et Ismaël Tamsali, nommés pour deux ans.

M. le Sous-Préfet envoie un souvenir ému à la mémoire de MM. Nasiéras et Khalifat dont la perte a fait un grand vide au sein de l'assemblée consulaire ; puis, après avoir fait l'éloge des deux disparus, il souhaite aux nouveaux membres et félicite ceux qui ont été réélus.

La Chambre procède ensuite à l'installation de son bureau. Qui est nommé par 9 voix sur 10 votants :

MM. Cazaubon, président ; Michel, vice-président ; Jouvet, secrétaire-trésorier.

M. Cazaubon a remercié ses collègues du témoignage de confiance bienveillante qu'ils lui ont accordé, en l'appelant pour la troisième fois à présider l'assemblée. Il a salué ensuite l'entrée des nouveaux membres à la Chambre de commerce, a félicité chaleureusement la réélection de MM. Jouvet, Andoreau, Chollet et Haddad, puis, a remercié M. le Sous-Préfet des sentiments bienveillants qu'il a exprimés à l'assemblée consulaire.

Le Président a rendu compte du bilan de l'année écoulée ; il a montré les transformations heureuses qui se sont produites dans la situation économique du pays à la suite de la réforme de l'unification des tarifs, a rendu hommage aux efforts persévérants de M. Jonnart, auquel cette réforme est due, et a félicité le Directeur de l'Est-Algérien pour les améliorations nécessaires réalisées sur le réseau.

Une longue et intéressante discussion s'est engagée au sujet de la question du Syndicat agricole qui a fait l'objet d'un rapport très documenté de M. Cazaubon. Par 6 voix contre 2 et 2 abstentions, la Chambre a adopté les conclusions du rapporteur tendant à ce que le projet de loi déposé sur les Syndicats agricoles par M. le Ministre de l'Agriculture, soit repoussé par le Parlement.

M. Jouvet a fait adopter un rapport également très étudié, concluant à la construction de l'avant-port et à l'élaboration d'un programme d'ensemble dont l'exécution serait échelonnée sur plusieurs années et poursuivie au fur et à mesure des ressources disponibles.

M. Cazaubon a présenté un vœu à l'effet d'obtenir que la Compagnie générale Transatlantique remplace, à très bref délai, sur la ligne Bougie-Marseille, le paquebot « Malvina » qui ne satisfait pas aux conditions du service postal. La Chambre s'y est associée à l'unanimité.

Sur la question des remaniements à apporter à notre tarif douanier, l'assemblée consultative a exprimé le vœu que le gouvernement procède avec prudence et modération aux modifications de tarifs.

Sur la demande de M. Chollet, l'assemblée appuie la demande des usagers des docks de Sétif, dans le but d'obtenir que les voies montantes dont l'installation est projetée dans la gare de cette ville, soient placées de façon à desservir ces docks.

La Chambre émet un avis défavorable à la demande des commerçants de Djidjelli qui sollicitent l'exonération de la taxe de plage appliquée à Bougie sur les marchandises transbordées.

Sur rapport de M. Michel, la Chambre émet le vœu que les terrains situés au Nord de la route nationale, dans la traversée du port, ne soient pas remis au Service des Domaines. Subsidiairement elle demande que les terre-pleins du port lui soient remis en concession.

Un vœu du Syndicat d'initiative de Sétif, concernant le bâchage des wagons pour le transport des plâtres, chaux et ciments, est adopté. Sur la proposition de M. Jouvet, la Chambre formule le même vœu en ce qui concerne le bâchage des wagons destinés au transport de la calamine.

Sur la question du Bougie-Sétif-Biskra, la Chambre s'associe au vœu des Syndicats d'initiative de Bougie et de Sétif, tendant à ce que l'Administration supérieure, encourage les efforts qui seraient tentés par l'initiative privée en vue de la construction de tout ou partie de la ligne.

Divers autres questions sont ensuite traitées et la séance est levée à minuit et demi.

ECHOS

Le goudronage des routes.

Si le goudronage des routes diminue leur usure et le poussière, les ingénieurs lui reprochent son insuffisante durée d'usage et sa longue durée de décharge qui nécessite un arrêt de circulation de 12 à 36 heures. Quand la route est recouverte à la circulation, il goudron n'est pas encore complètement sec et peut endommager le revêtement des voitures, les pneumatiques.

Les hygiénistes reprochent aux poussières imprégnées de goudron que soulèvent les chauffeurs, de nuire à la végétation des plantes. On a cité divers cas de conjonctivite et de desquamation de la peau du visage dues à une route goudronnée, dont les poussières étaient peu appréciables à la vue. Le goudronnage n'est donc pas la solution d'un problème difficile.

⁂

De la revue judiciaire.

Un billet de chemin de fer délivré par une Compagnie et non utilisé est toujours remboursable. Quand ayant pris un billet d'aller et retour, on laisse périmer le coupon de retour, il suffit de présenter au guichet le coupon inutilisé en même temps que l'on demande un nouveau billet ; la compagnie doit déduire du prix réclamé le montant intégral de la somme payée pour ce coupon de retour.

De même, quand un billet quelconque de chemin de fer n'a pas été employé pour accomplir le voyage en vue duquel on l'avait pris, tant qu'il n'a pas été poinçonné par l'employé chargé de ce service qui se tient près de la porte d'accès sur le quai, ou même tant que le sujet auquel il donne droit n'a pas été effectué, son détenteur peut en réclamer le remboursement.

A la vérité aucun tribunal n'a, à notre connaissance, été amené à établir une jurisprudence précise sur ce point.

Mais ceci résulte du droit commun. Les compagnies ne refusent jamais aux voyageurs le remboursement des billets non utilisés qu'ils ont en leur possession.

⁂

Bon mot.

Un confrère méridional raconte l'amusante histoire suivante :

« Un terrassier, natif de Gascogne, devait creuser un puits.

« Une dizaine de mètres étaient déjà percés, lorsque en arrivant au matin, à son travail, il s'aperçut que la terre qu'il avait tirée s'était éboulée et avait comblé le trou.

« Il regarda attentivement autour de lui et, n'apercevant personne, il retira sa veste et son chapeau, les posa soigneusement près de lui, se glissa sous les broussailles qui étaient aux environs et attendit les événements.

« Quelques instants après, des paysans allant à leur travail virent le puits comblé et aperçurent la veste et le chapeau tout près. Ils en conclurent que le Gascon était enseveli au fond de l'excavation et se mirent en devoir d'enlever la terre éboulée.

« Comme ils atteignaient le fond, le malin terrassier sortit de sa cachette et remercia les travailleurs de l'avoir dispensé d'une tâche pénible. »

Ah ! ces Gascons !...

⁂

Obus à l'acétylène.

L'expérience d'obus de ce genre a été faite récemment à bord de croiseur de guerre allemande, en vue de supprimer les projectiles qui ont le défaut de faire du navire une véritable ville. Les obus en question contiennent du carbure de calcium, que l'eau peut atteindre au moyen d'un tube lancés par un canon ils s'enfoncent dans l'eau, puis remontent à la surface, et l'action de l'eau sur le carbure de calcium engendre de l'acétylène. Chaque obus aurait un pouvoir éclairant de 3.000 bougies et pourrait brûler trois heures.

⁂

Le relief en photographie.

M. Estanave, de la Faculté des Sciences de Marseille, vient de compléter de la plus heureuse façon ses découvertes antérieures sur cet intéressant sujet, par la création de plaques stéréoscopiques. Sur la face qui ne porte pas l'émulsion sensible, on trouve fixé un tracé en réseau ligné, calculé d'après l'épaisseur moyenne des plaques de verre utilisées. A l'observation par transparence, l'image développée sur la plaque apparaît avec le relief stéréoscopique.

⁂

Tour gigantesque.

Il vient d'être construit à Düsseldorf par M. Ernst Schiess. Il comporte un disque plan de 11 mètres de diamètre qu'entraîne un électro-moteur logé pour différentes vitesses. Le moteur se manœuvre de la cabine même du mécanicien, disposée au niveau du traineau transversal. Le poids de ce tour gigantesque est de 300 tonnes. Il est fait pour tourner des pièces d'un diamètre allant jusqu'à 12 m. et de 3 à 4 m. de hauteur. Le Docteur Alfred Gradenwitz, qui décrit ce tour dans la Nature, en donne une curieuse photographie où l'on voit aussi sur les différentes parties du tour, 227 ouvriers.

⁂

Petite prière.

Irrévérente plaisanterie faite au célèbre général Booth, de l'armée du Salut.

Un dimanche, après l'office de « l'armée », un homme s'approche du « général » et, respectueusement lui dit :

— S'il vous plaît, monsieur, voulez-

المصدر: جريدة: **L'écho de Bougié**

الملحق رقم(06) : ملحق خاص بالجانب الاقتصادي للضرائب

السنة	المبلغ المحصل	الضرائب العربية
1904	2.909.459.10	1.966.515.23
1905	913.378.392	1.788.937.66
1906	3.464.812.48	2.130.274.12
1907	3.679.171.32	2.158.110.65
1908	3.325.907.78	2.188.084.04
1909	3.622.207.53	2.225.153.68
1910	3.391.969.40	2.192.840.93
1911	4.704.047.88	2.284.826.21
1912	5.285.398	2.287.013.31
1913	7.005.430.92	2.504.967.07
1914	4.989.140.12	2.367.325.29

[1]

[1]- محمد العيد التيجاني. المرجع السابق، ص ص 46-47.

الملحق رقم (07)

هذا الجدول يخص القروض وتوزيعها حسب الاختصاصات الخاصة بالإطار المدرس وتأسيس المدارس.

السنة	الإطار	تأسيس المدارس
1903	924.164 ف	235.000 ف
1905	946.564 ف	220.000 ف
1906	1.013.963 ف	220.000 ف
1908	1.298.237 ف	340.000 ف
1909	1.435.472 ف	540.000 ف
1910	1.435.472 ف	540.000 ف

عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 217

الملحق رقم (08) : عدد تلاميذ الجزائريين و المدارس والأقسام من(1900–1910)

السنة	الأقسام	التلاميذ
1901 -1900	495	25.012
1902 -1901	509	26.651
1903 -1902	525	27.150
1904 -1903	536	28.431
1905 -1904	558	25.185
1906 -1905	576	30.058
1907 -1906	599	32.190
1908 -1907	610	33.328
1909 -1908	640	24.233
1910 -1909	667	36.650

عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 215

الملحق رقم (09): قانون أصدره جونار في إطار حركة التنظيمات لتسيير المدارس الإسلامية.

صدر قرار 1905/03/18 ومواده هي:

- المادة 01: ينقسم طلاب هذه المدارس إلى ممنوحين وإلى تلاميذ أحرار.
- المادة 02: يقبل التلاميذ بعد إجراء مسابقة للأهالي الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية والبالغين من العمر 15 سنة على الأقل و20 على الأكثر.
- المادة 03: يستمر الطلاب الناجحون إلى القسم العالي من المدرسة في المتمتع بمنحهم.
- المادة 04: يبلغ مقدار كل منحة 360 فرنك سنويا.
- المادة 05: يشتمل الإطار المدرس لكل مدرسة على أساتذة ومعيدين.
- المادة 06: تبلغ مرتبات المعيدين 2000 فرنك بينما تبلغ رواتب الأساتذة على النحو التالي:
  - القسم 01 : 5000 فرنك
  - القسم 02: 4500 فرنك
  - القسم 03: 4000 فرنك
  - القسم 04: 3500 فرنك
  - القسم 05: 3000 فرنك
  - القسم 06: 2500 فرنك
- المادة 07: يقوم وقاف أو أكثر بالعمل في المدارس، تتراوح رواتبهم ما بين 1000 و1100، و1200 فرنك.
- المادة 08: يعين الحاكم العام المدرسين باقتراح من مدير التربية، في حين يعين مدير التربية الوقافين.
- المادة 09: يعين أساتذة هذه المدارس من الطلاب القدامى المجازين بشهادات من القسم العالى بمدرسة الجزائر العاصمة.
- المادة 10: يسير كل مدرسة أحد الأساتذة من جنسية فرنسية، (يعين الأساتذة الفرنسيون من الحاصلين على الشهادات للغة العربية من مدرسة الآداب بالعاصمة أو من مدرسة اللغات الشرقية.[1]

[1]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص 227، 228.

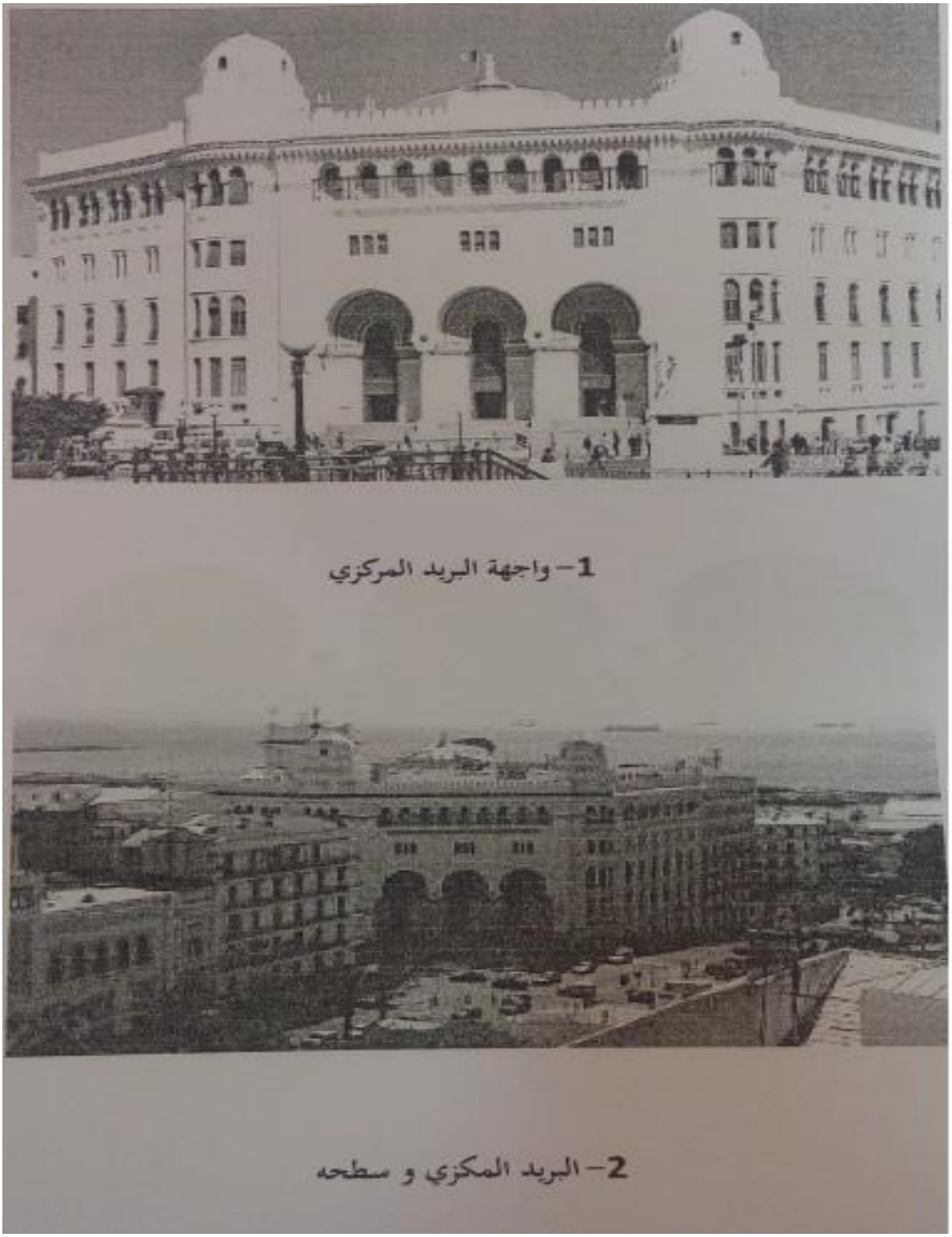
الملحق رقم (10):

جامعة الجزائر(30 ديسمبر 1909)



بشير بلاح. المعاصر، المرجع السابق، ص27.

الملحق رقم (11):



1- واجهة البريد المركزي

2- البريد المكزي و سطحه

محمد رحماني ، أبو سفيان الحاج سعيد، المرجع السابق، ص83.

الملحق رقم (12):



3- الرواق العلوي الخارجي



4- المدخل الرئيسي للبريد المركزي

محمد رحماني ، أبو سفيان الحاج سعيد، المرجع السابق، ص84.

الملحق رقم (13):



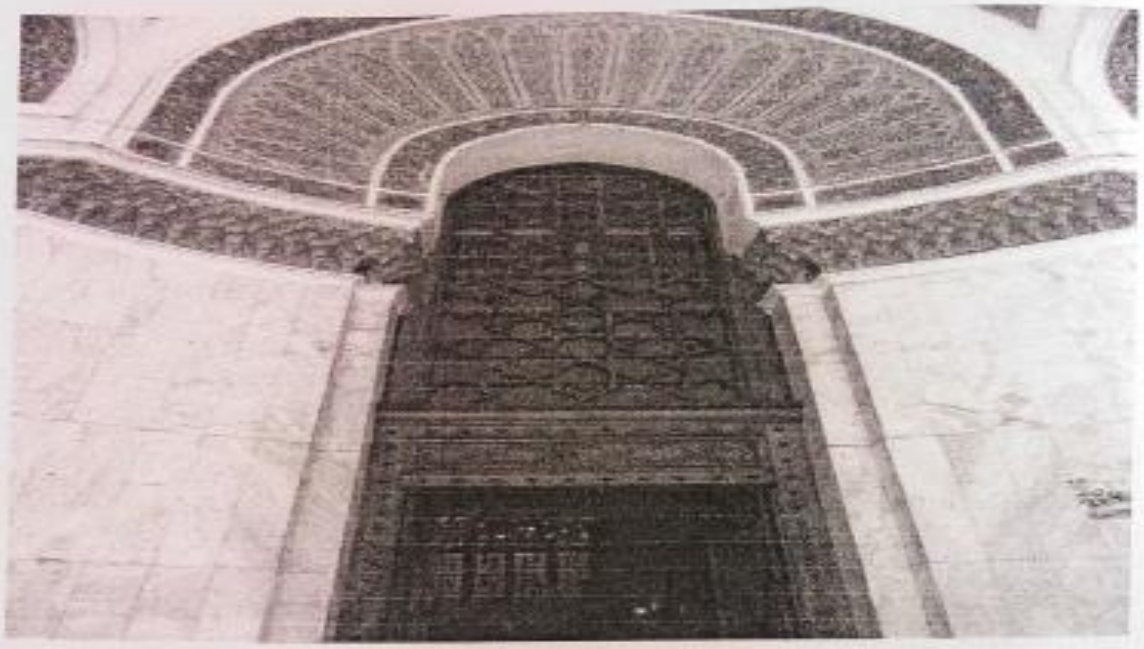
5-أعمدة وتيجان المدخل الرئيسي



6- زخرفة سقف رواق المدخل

محمد رحماني، أبو سفيان الحاج سعيد، المرجع السابق، ص85.

الملحق رقم (14):



7- أحد أبواب المدخل الرئيسي



8- القاعة الرئيسية للبريد المركزي

محمد رحماني، أبو سفيان الحاج سعيد، المرجع السابق، ص86.

الملحق رقم (15):

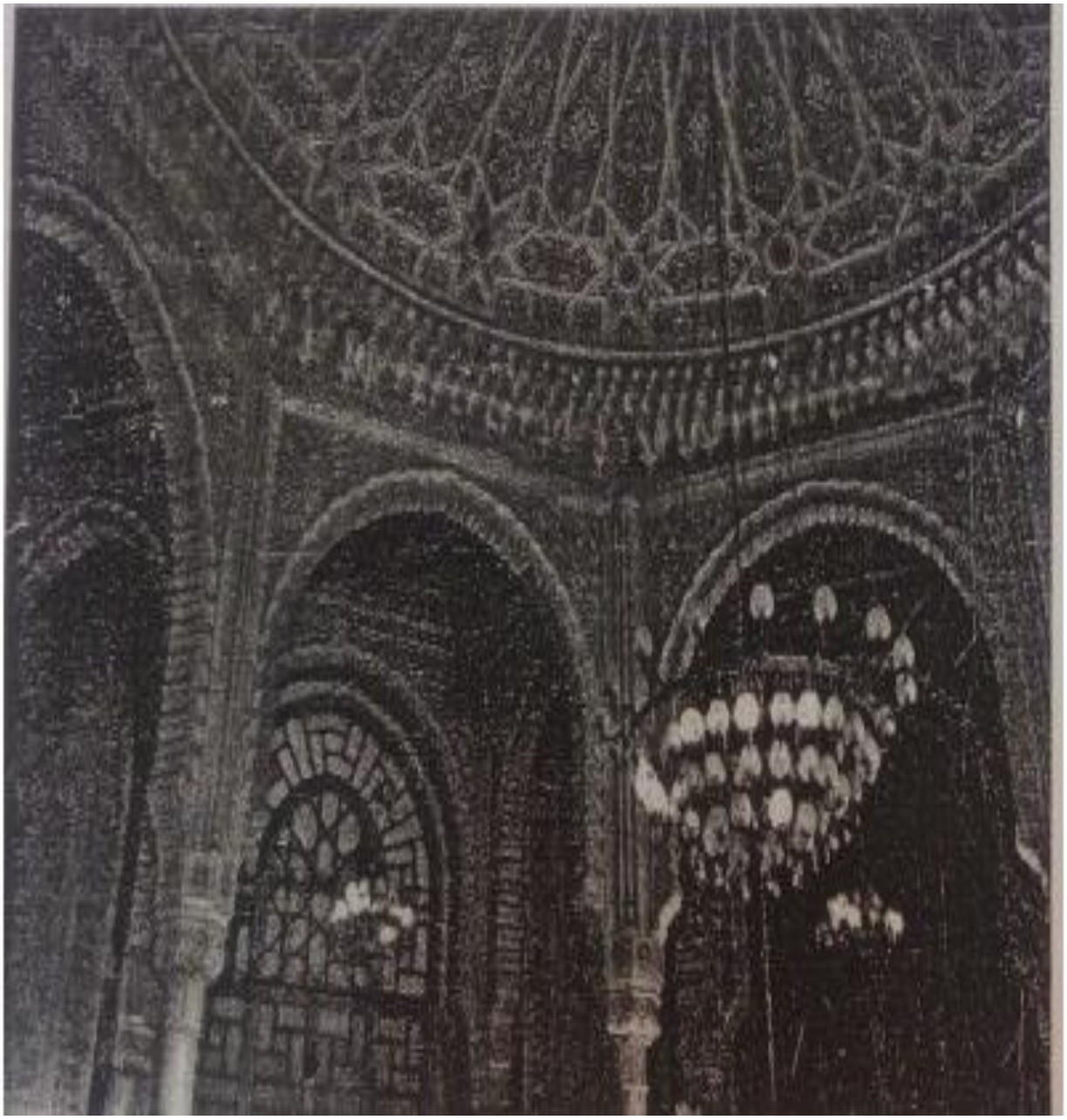


9 - أحد تيجان القاعة الرئيسية.

عبد العزيز شهبي، عمر راسم، المرجع السابق، ص80.

الملحق رقم (16):

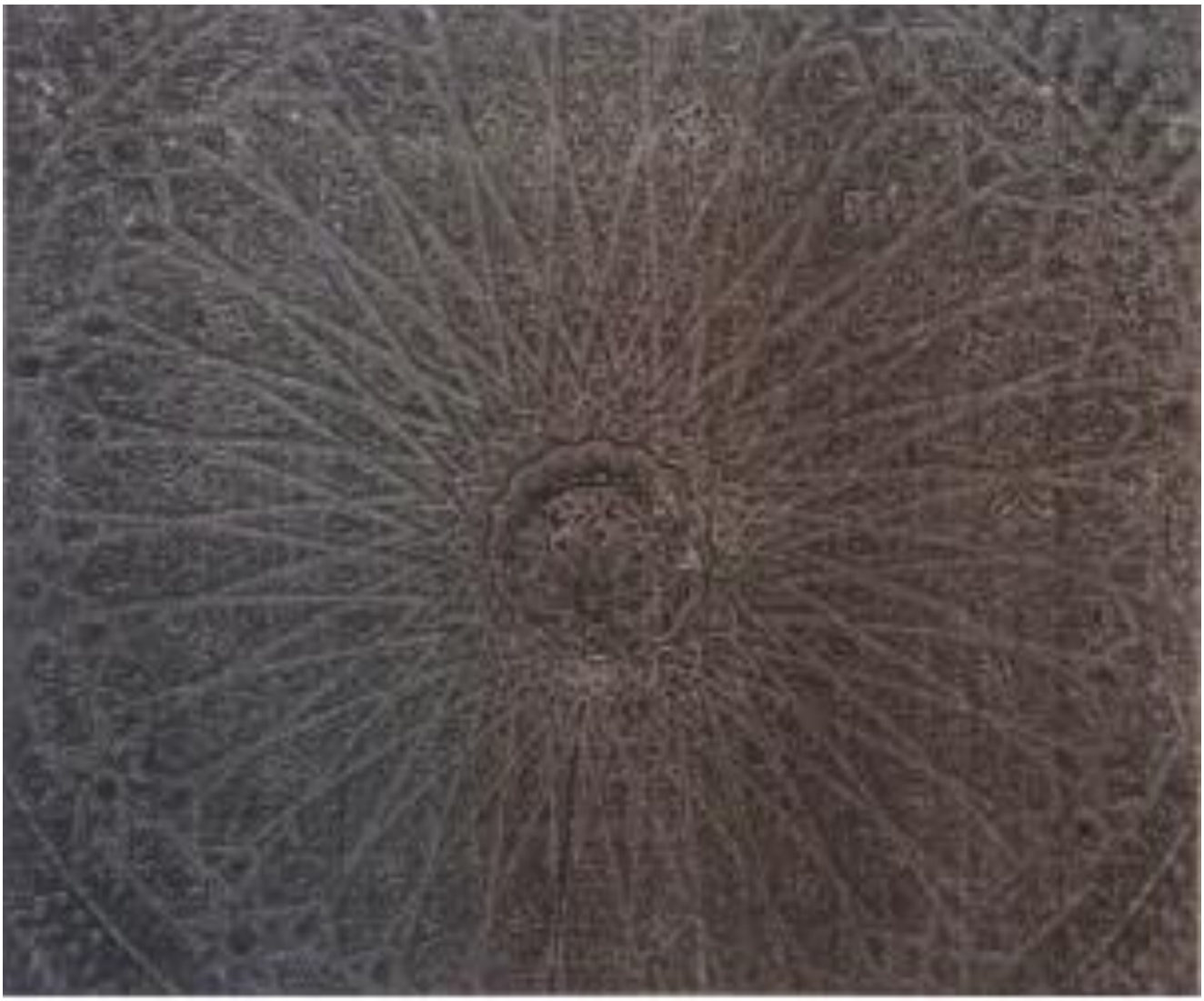
سقف رواق القاعة الرئيسية



عبد العزيز شهبي، عمر راسم، مرجع سابق، ص81.

الملحق رقم (17):

القبة الرئيسية للبريد المركزي



عبد العزيز شهبي، عمر راسم، مرجع سابق، ص82.

الملحق رقم (18):

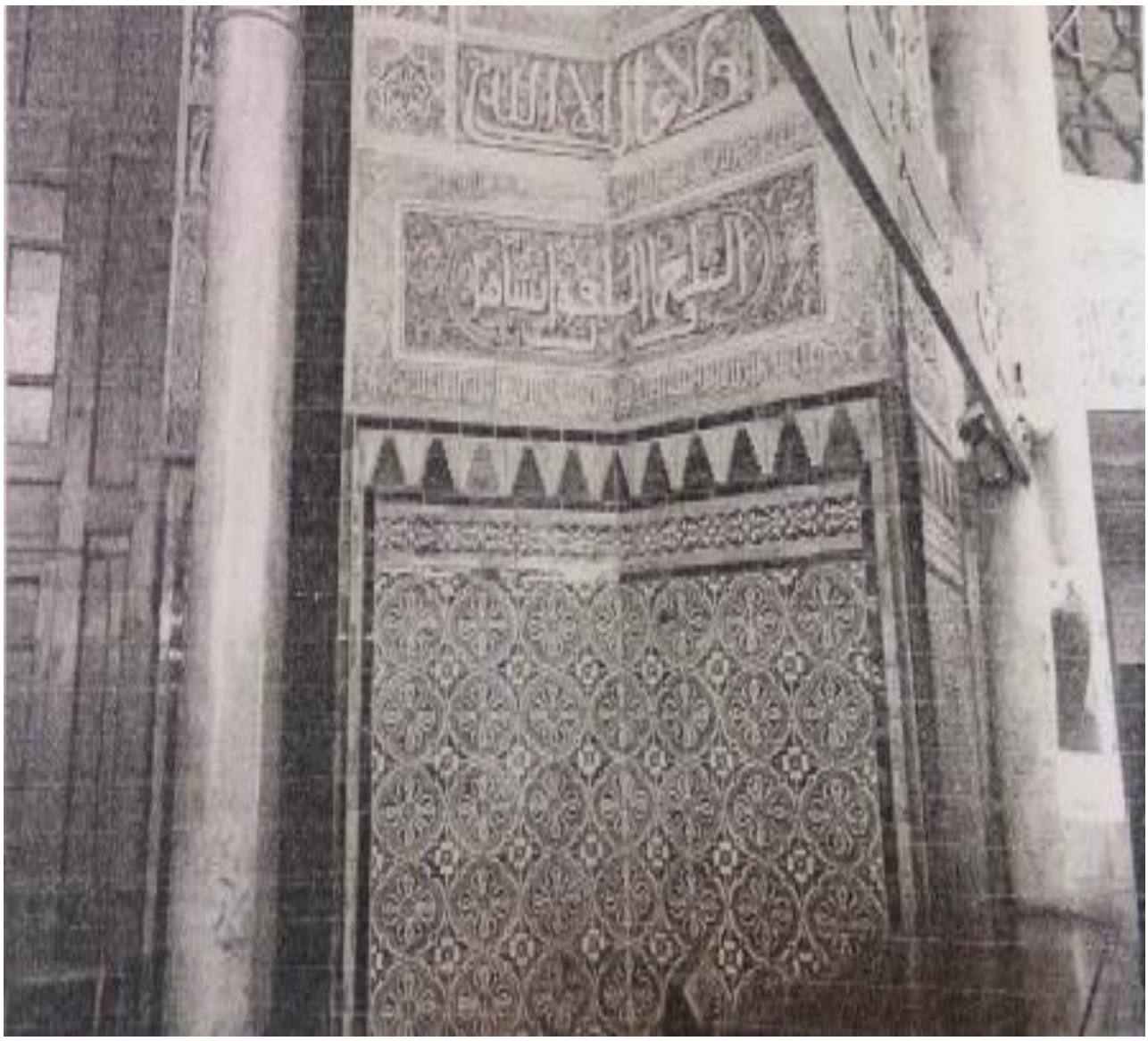
الجبس المنقوش بالبريد المركزي



عبد العزيز شهبي، عمر راسم، مرجع سابق، ص82.

الملحق رقم (19):

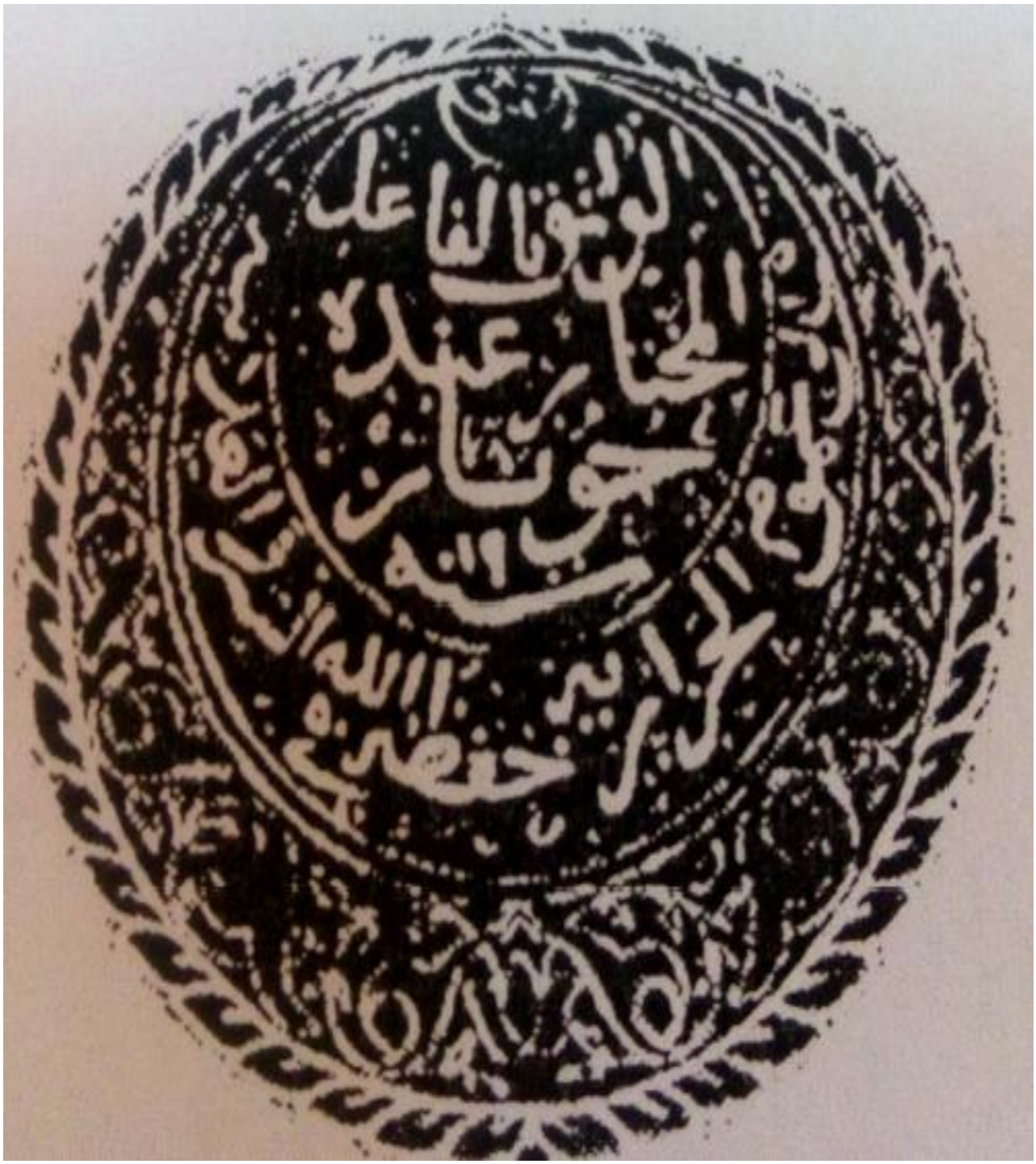
خزف البريد المركزي



محمد رحماني، أبو شيماء الحاج سعيد، المرجع السابق، ص91.

الملحق رقم (20):

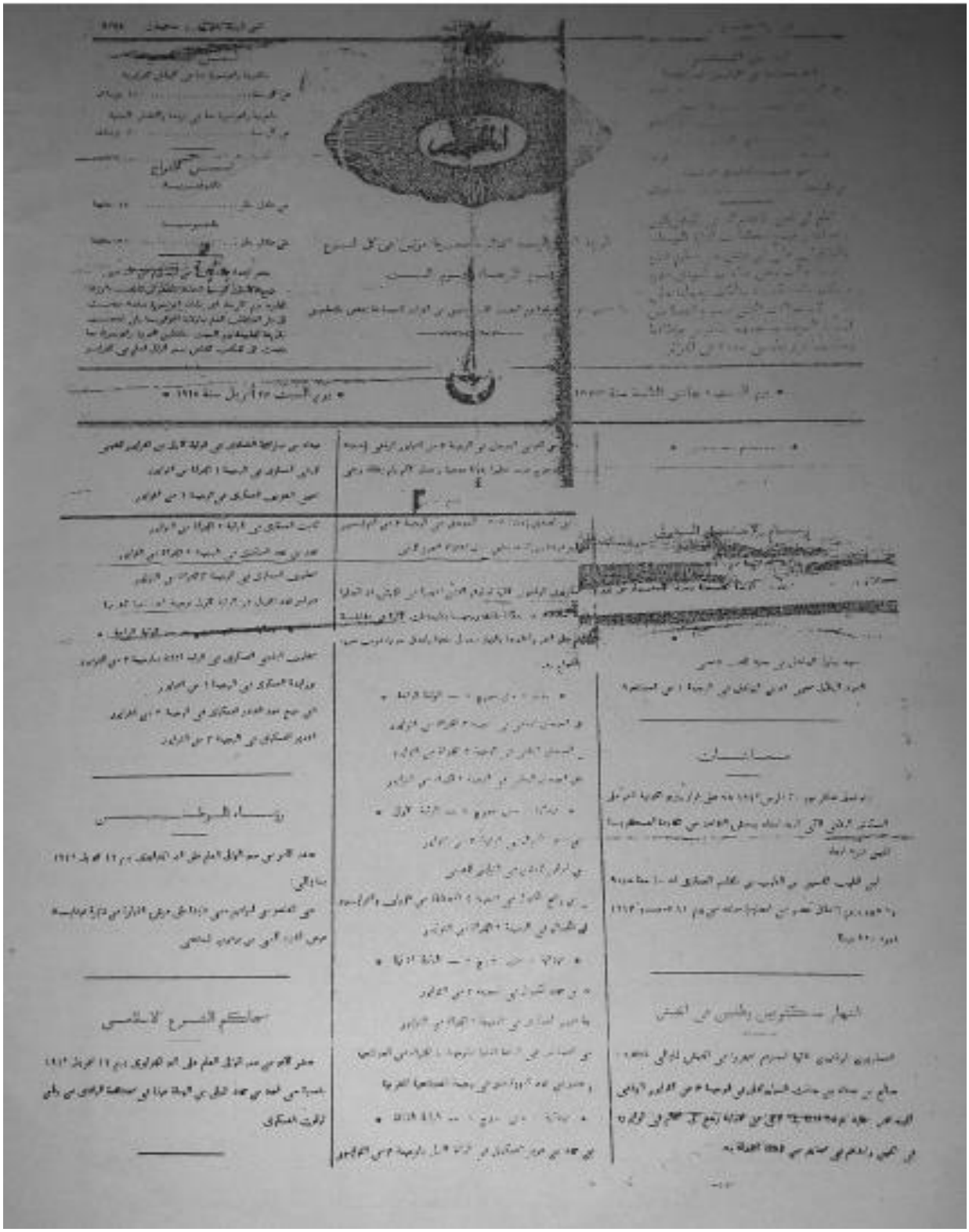
ختم شارل جونار



أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج9، ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص331.

الملحق رقم (21):

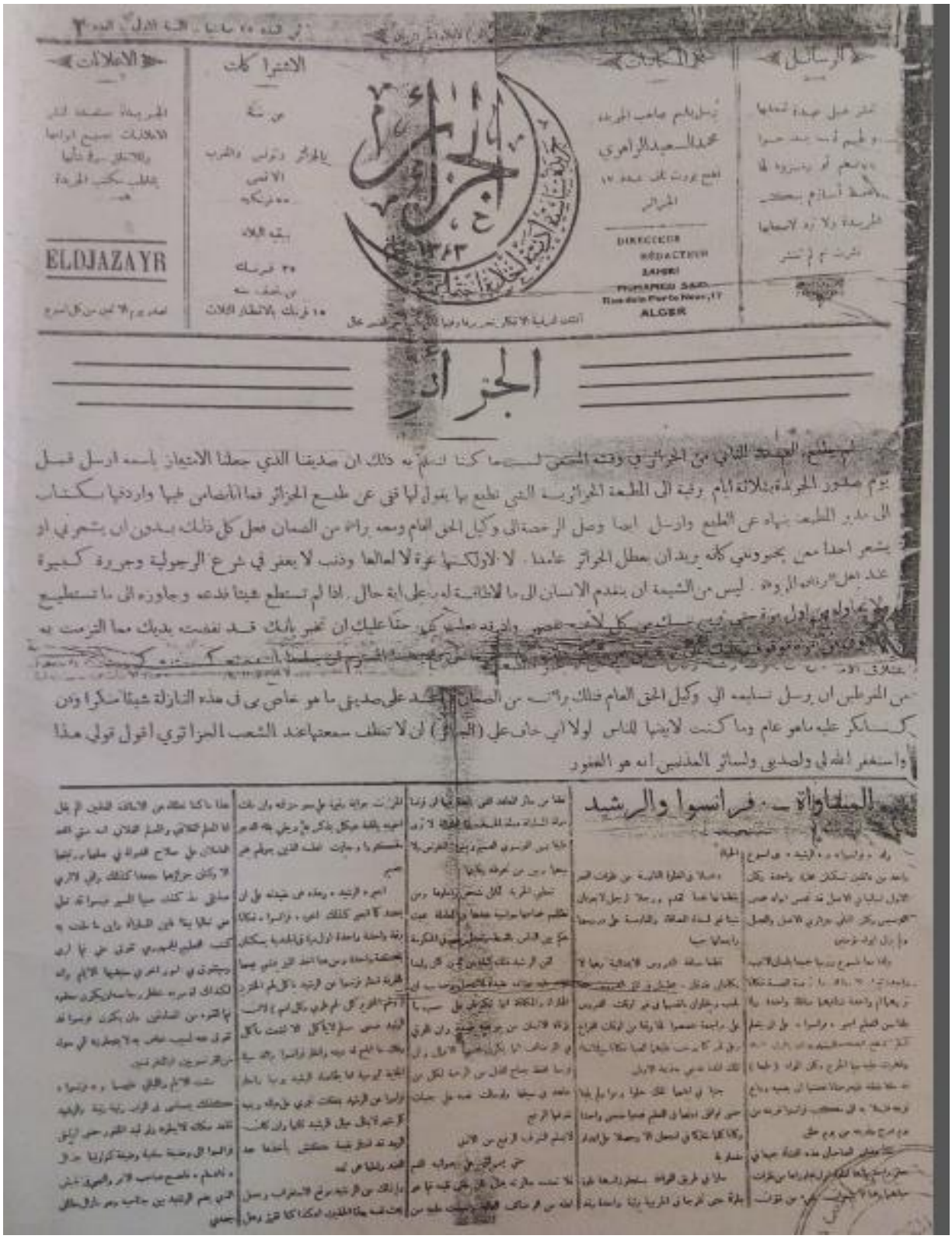
جريدة المبشر



محمد ناصر، المرجع السابق، ص50.

الملحق رقم (22):

جريدة الجزائر


الجزائر

الرسائل

الاعلانات

الاشتراكات

ELDJAZAYR

المفاوضات - فرانسوا والرشيد

محمد ناصر، المرجع السابق، ص68.

الملحق رقم (23):

جريدة كوكب إفريقيا


كوكب إفريقية

جريدة أسبوعية

سياسية أدبية علمية تجارية صناعية تصدر كل يوم جمعة

محمد ناصر، المرجع السابق، ص66.

الملحق رقم (24):

جريدة الحق


EL HACK

الحق

Journal politique, hebdomadaire

Organe de défense des intérêts musulmans

محمد ناصر، المرجع السابق، ص70.

الملحق رقم (25):

جريدة الفاروق


الفاروق
جريدة إسلامية علمية اجتماعية أدبية
El Farouk
Journal Arabe Hebdomadaire

محمد ناصر، المرجع السابق، ص73.

الملحق رقم (26):

جريدة ذو الفقار



محمد ناصر، المرجع السابق، ص78.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I/– المصادر:

أ– المصادر: باللغة العربية:

1.عبد القادر المجاوي ، **اللمع على نظم البدع** ،دج، ط خ، دار زمورة، الجزائر، 2011.

2.سعد دحلب ، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، دج ، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

ب– المصادر باللغة الفرنسية:

1. Combon Jules. **Les Gouvernements General de l'Algérie**, (1891- 1897), Librairie h.ch champion Edouard champion, Paris. 1918.

ج- الجرائد

2. L'écho d'Alger, **dans une lettre adressée au ministre**, le gouvernement général demande que sa mission en Algérie.
3. L'écho de bougie, **orange du comité republication socialiste de l'arrondissement de bougie**, N° 696, 18 avril 1909.

II/– المراجع باللغة العربية:

1. الإبراهيمي أحمد طالب ، **أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1940– 1952**، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر 1997.
2. أجيرون شارل روبير ، **المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871–1919**، تر: محمد الحاج مسعود وعمر بالعربي، ج2، ط ع، دار الرائد، الجزائر، 2000.
3. أجيرون شارل روبير ، **تاريخ الجزائر المعاصر، من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**،ج 2، دط، دار الأمة، الجزائر 2008.
4. الأشرف مصطفى ، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر، بن عيسى حنفي، دج، دط، م و ك، الجزائر 1983.

5. بجاوي صالح محمد ، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830– 1918)**، دج، دط، دار القصبة، الجزائر 2009.
6. البجاوي محمد ، **الثورة الجزائرية والقانون (1960– 1961)**، تر: علي الخش، دج، ط2، دار الرائد، الجزائر 2005.
7. برفيليي غي ، **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880–1962**،تر:م حاج مسعود وأخرون، دج، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
8. بلاح بشير ، **تاريخ الجزائر المعاصر، 1830–1989**، ج1، دط، دار المعرفة، الجزائر 2006.
9. بلاح بشير ، **كرونولوجيا الجزائر 1830–2000**، دج، ط1، دازير أنفو الجزائر، .
10. بلغيث محمد الأمين ، **تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق**، دج، دط، دار مدين للطباعة، الجزائر 2008.
11. بن داهة عدة ، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال فرنسي للجزائر، 1830–1962**، ج2، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008.
12. بن الشيخ حكيم ، **مدينة الجزائر، الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية 1945–1954**، دج، دط، دار هومة الجزائر، 2013.
13. بوحوش عمار ، **تاريخ الجزائر السياسي من البداية لغاية 1962**، دج، دط، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1997.
14. بوخاوش سعيد ، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة الفرنسية في الجزائر**، دج، دط، دار تفتيت للنشر، الجزائر، 2013.
15. بوزاهر حسن ، **العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830–1962**، دج، ط خ، دار هومة، الجزائر 2011.
16. بوطيبي محمد ، **دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية ما بين 1900– 1930**، دج، دط، دار الهدى، الجزائر 2012.
17. بوعزيز يحي ، **الاتجاه اليميني من الحركة الوطنية الجزائرية(1912–1948)**،دج، دط، دار البصائر، الجزائر، 2009.

18. بوعزيز يحي ، **ثورات القرن العشرين**، دج، دط، دار البصائر، الجزائر، 2009.

19. الجابري محمد صالح ، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس**، دج، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

20. جوليان شارل أندري ، **أفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وأخرون، دج، دط، دار التونسية للنشر، تونس1976.

21. الجيلاني عبد القادر ، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، دط، منشورات حلب، الجزائر .

22. حاجي فريد ، **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، المنطلق السيرورة المال (1837–1937**(، دج، دط، دار الخلدونية، الجزائر 2013.

23. حلوش عبد القادر ، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دج، دط، دار الأمة، الجزائر 2010.

24. خليفي عبد القادر ، أحمد توفيق المدني، **النضال السياسي والإسهام الفكري في الساحتين الجزائرية والتونسية 1899–1983**، دج، دط، دار المحابر، الجزائر 2013.

25. خرشي جمال ، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830–1962**، تر، عبد السلام عزيزي، مر: مصطفى ماضي، دج، دط، دار القصبة، الجزائر 2009.

26. خياطي مصطفى ، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر**، دج، دط، منشورات ANEP الجزائر 2007.

27. دبوز محمد علي ، **أعلام الإصلاح في الجزائر**، ج3، ط1، عالم المعرفة، الجزائر 2012.

28. دليو فضيل ، **تاريخ الصحافة المكتوبة 1830–2013**، دج، ط1، دار هومة، الجزائر 2014.

29. الزبيري محمد العربي ، **دراسة تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، دط، دار هومة، الجزائر، 2007.

30. سعد الله أبو القاسم ، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2، ط خ، دار البصائر، الجزائر 2007.

31. سعد الله أبو القاسم ، **أفكار جامحة**، دج، دط، م و ك، الجزائر 1988.

32. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية**، 1860-1900، ج1،ج2، ط خ، دار البصائر، الجزائر2007.

33. سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج3، ج4، ج5، ج6، ج7، ج9، دط، دار البصائر، الجزائر2007، ص ص 350-352.

34. سعدوني نصر الدين ، **في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري**، دج، ط 2، البصائر، الجزائر 2003.

35. سعيدي مزيان ، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها 1871-1914**، ج2، دط، دار سيدي خير، الجزائر 2010.

36. السيد فؤاد صالح ، **الأمير عبد القادر متصوفا وشاعرا**، دج ،د ط، م و ك، الجزائر. 1985.

37. سيفر لخضر ، **شخصيات جزائرية** ، ج1، ط1، دار الأمل للدراسات، الجزائر 2007.

38. شترة خير الدين ، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956**، ج1، ط خ، دار البصائر، الجزائر،2009.

39. شهبي عبد العزيز ، **الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر**، دج، دط، دار الغرب، الجزائر 2007، ص ص 44-45.

40. عباس فرحات ، **الشباب الجزائري**: تر: احمد منصور، دج، دط، الجزائر، 2008.

41. عباس فرحات ، **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر رحال، دج، دط، دار الثقافة، الجزائر 200.

42. عجالي كمال ، **الفكر الإصلاحي في الجزائر**، دج، دط، وزارة الثقافة، الجزائر 2007.

43. عدة بن داهية ، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج2، ط خ، وزارة المجاهدين 2008.

44. العمري الطاهر ، **النخبة الجزائرية وقضايا عمرها من بداية القرن العشرين إلى ما بين الحربين العالميتين**، دج، دط، دار الوطنية للكتاب، الجزائر 2009.

45. عمورة عمار ، **موجز في تاريخ الجزائر**، دج، ط1، دار ريحانة، الجزائر 2002.

46. عميراوي أحميدة وأخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916)**، دج، دط، دار الهدى، الجزائر 2009.

47. عويمر مولود ، **أعلام وقضايا في التاريخ الإسلامي المعاصر**، تص: أبو القاسم سعد الله، دج،ط1، دار خلدونية، الجزائر 2007.
48. فرحي يوسف ، **فرنسا صاحبة اللطافة**، دج، دط، دار حلب، الجزائر 2007.
49. قاصري محمد السعيد ، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، 1830–1962**، دج، دط، دار الإرشاد، الجزائر 2013.
50. قداش محفوظ ،**الأمير خالد، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، دج، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2009،
51. قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919– 1939**، تر: أمحمد بن البار، ج1، دار، ط، دار اللمة، الجزائر 2008.
52. قنان جمال ، **التعليم الأهلي بالجزائر في عهد الاستعمار**، مج6، ط خاصة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2009.
53. قنان جمال ،**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر– دراسات في المقاومة والاستعمار**، مج 4، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2009.
54. كاتب كمال، **أوروبيون أهالي ويهود الجزائر 1830–1962**، تر: رمضان زبدي ،دج، ط خ، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
55. كبير سليمة، **عمر راسم صحفي لامع وفنان وعبقري**، مراجعة، أحمد فريطس، دج، ط2، مكتبة الخضراء، الجزائر 2003.
56. المدني احمد توفيق ، **هذه هي الجزائر**، دج، دط، مكتبة النهضة المصرية، مصر 2001.
57. ناصر محمد، **الصحف العربية الجزائرية من 1847–1954**، دج، ط3، دار الغرب الإسلامي، الجزائر 2007.
58. ناصر محمد، **عمر راسم المصلح الثائر**، دج، دط، وزارة الثقافة، الجزائر 2007.
59. هلال عمار، **العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية فيما بين الفرنسيين التاسع عشر والعشرين الميلاديين**، دج، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.
60. هلال عمار، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847–1918)**، دج، دط، دار هومة، الجزائر 2007.

61. الوناس الحواس، **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927–1954**، دج، دط، دار شطايبي، الجزائر 2013.

III/– المراجع باللغة الفرنسية:

1. Meynier Gelbert , **L'Algérie Révélée la Guerre de 1914-1918 et le premier quarte du xx (20) siècle.** Libraire droze, Genève،1981.
2. Rechan Belkacem, **Les Musulmans Algérien dons l'armée Français (1919-1945)**, paris 1996.
3. Renard .A, **Histoire de l'Algérie, libraire hachette et Cie**, Paris 1910.

IV/– الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ– مذكرات الماجستير:

1. أوفه سليم ، **الحركات النهضوية في مدينة الجزائر مطلع القرن العشرين 1900–1919**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د. سعيدي مزيان، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة 2014/2013.
2. التجاني محمد العيد ، **الشؤون الأهلية من خلال جريدة المبشر**، مدكرة لنيل شهادة الماجستير ،إشراف د جمال قنان، جامعة الجزائر،2007/2006.
3. خميلي العكروت، **جامعة الجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائريين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف د. مولود عويمر ، 2008 .2009.
4. خليل كمال، **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور 1850–1951**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث المعاصر، إشراف ، أ. د. أحمد صاري، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2007–2008.

5. قريتلي حميد، **البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر1907/1830**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الجزائر المعاصر، إشراف، د. الغالي الغربي، جامعة الجزائر2010/2009.

6. ميدان كلثوم، **مدينة الجزائر الاجتماعية والثقافية والسياسية 1919– 1939**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف د. بن يوسف التلمساني، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006- 2007.

ب– مذكرات الماستر:

1. تيفورة أسماء، دليلة لونيس، **السياسة الاستعمارية لفرنسا في الجزائر، جول كاميون، 1891–1897، شارل جونار، 1900–**1918، الأبعاد والخلفيات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الغالي غربي، جامعة المدية، 2014-2015.

2. رحماني محمد ، حاج سعيد أبو سفيان، **إحياء التراث الإسلامي بمدينة الجزائر**، البريد المركزي أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، إشراف د. مزاري عبد الصمد توفيق، جامعة يحي فارس، 2015/2014.

3. دحماني خضرة ، أمينة فضيل، **القضايا العربية الإسلامية في أدبيات النخبة الإسلامية الجزائرية مطلع القرن العشرين** 1900-1926، مذكرة لنيل شهادة الماستر، إشراف مولود قرين، تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المدية، قسم علوم إنسانيه واجتماعية، 2015-2016.

4. خلوفي نبيلة ، حيزية دومي، **النخبة الجزائرية المفرنسة محمد بن رحال أنموذجا، 1856–1928**، رسالة لنيل شهادة الماستر، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة المدية، إشراف د.صادق دهاش، 2015-2016.

ج- مذكرة ليسانس:

1. زفزاف سعيدة ، عقيلة عايد ،**الحكام العامون في الجزائر (1914-1930)**،مذكرة لنيل شهادة ليسانس تاريخ الجزائر المعاصر، إشراف، د يوسف التلمساني ،جامعة الجزائر 2008/2007.

V/- المجلات والملتقيات والمقالات العلمية:

المجلات والملتقيات العلمية:

أ- المجلات بالعربية:

1. **ثورة الأوراس** 1335هـ - 1916م، دج، ط خ، بوزارة المجاهدين، دار الهدى، عين مليلة.
2. الشريف محمد وآخرون، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية أول نوفمبر 1954، العدد7، دج، دط، الجزائر 2002.
3. شهبي عبد العزيز ،**البريد المركزي بمدينة الجزائر و ظروف تشييده1910/1913**،مجلة عمر راسم الفنان والخطاط المزخرف والمصلح الثائر، قصر الثقافة مفدي زكرياء، القبة الجزائر،15/14 فيفري 2009.
4. صاري احمد ،**دورية علمية تصدرها كلية الآداب و العلوم** ،مجلة الآداب ،العدد 2 ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية ،قسنطينة،الجزائر،2003.
5. مطمر محمد العيد ، **الغزو والاحتلال الفرنسي للأوراس واثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة 1844-1884**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2006.

ج– الملتقيات:

فيلالي كمال ، **سيسيولوجيا الهجرة الجزائرية في التاريخ الماضي والحاضر**، أعمال الملتقى العلمي الأول/ماي 2008/جامعة منتوري قسنطينة.

مربيعي الشريف ، ملتقى محمد بن شنب، المرجعية الثقافية والبعد الفكري، دج، دط، جامعة الجزائر، 15-17 ديسمبر 2009، الوكالة الإفريقية السينمائي والثقافي.

ج– مقال بالفرنسية:

1. Kateb Kamel, **La Statistique coloniale en Algérie (1830-1962) courrier des statistique** N° : 112, décembre 2004.

VI/– المعاجم والموسوعات :

أ– المعاجم:

1. شيخ أبو عمران وآخرون، **معجم المغاربة**، دج، دط، منشورات حلب، الجزائر 2007.
2. نويهض عادل ، **معجم أعلام الجزائر في صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، دج، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت لبنان 1980.

ب– الموسوعات:

1. نعيمة عبد المجيد وآخرون، **موسوعة أعلام الجزائر 1830–1954**، دج، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر 2007.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء .....

شكر وتقدير .....

قائمة المختصرات .....

المقدمة :.....أ

المبحث التمهيدي

الأوضاع العامة في الجزائر قبيل مطلع القرن العشرين(1891 –1899)

تمهيد: ..... - 9 -

1- الأوضاع السياسية: ..... - 9 -

2- الأوضاع الاقتصادية:.....- 12 -

3- الأوضاع الثقافية: .....- 14 -

4- الأوضاع الاجتماعية: .....- 18 -

المبحث الأول

سياسة شارل جونار في الجزائر 1900–1909

تمهيد: .....- 21 -

1- الجانب السياسي: .....- 22 -

2- الجانب الإقتصادي .....- 26 -

أ- إصلاحات الملكية العقارية .....- 26 -

ب- الغابات:.....- 28 -

ج- الضرائب: .....- 29 -

د-الصناعة:..... - 29 -
هـ-الزراعة:..... - 30 -
3- الجانب الثقافي:..... - 32 -
أ-جامعة الجزائر: ..... - 34 -
ب-الحج: ..... - 35 -
ج-القضاء:..... - 36 -
د-علاقته بالتراث الإسلامي (البريد المركزي أنموذجا) ..... - 39 -
4- الجانب الاجتماعي: ..... - 44 -
5- الجانب العسكري:..... - 46 -

المبحث الثاني

انعكاسات سياسية شارل جونار على المجتمع الجزائري

1- قيام النهضة الجزائرية: ..... - 50 -
2- بروز النخبة الجزائرية:..... - 53 -
أ- المحافظين: ..... - 53 -
ب- الاندماجيين: ..... - 58 -
3- ظهور النوادي والجمعيات..... - 63 -
أ- الجمعية التوفيقية:..... - 64 -
ب-نادي صالح باي :..... - 64 -
ج- الجمعية الراشدية: ..... - 65 -
4- بروز الصحف..... - 66 -

المبحث الثالث

ردود الأفعال على سياسة شارل جونار

1- الانتفاضات:..... - 74 -
أ- ثورة عين التركي 1901: ..... - 74 -
ب- ثورة عين بسام 1906. ..... - 76 -
ج- ثورة بن شقران 1914..... - 77 -
د- ثورة الأوراس 1916..... - 79 -
2- رفض قانون التجنيد الإجباري..... - 82 -
3- الهجرة..... - 85 -
4- رد فعل الفرنسيين والمستوطنين:..... - 88 -
الخاتمة: ..... - 92 -
قائمة المصادر والمراجع:..... - 124 -
فهرس المحتويات:..... - 134 -
فهرس الملاحق..... - 137 -

فهرس الملاحق

الملحق	العنوان	الصفحة
ملحق رقم (01)	المرسوم المدرسي 1892/10/18	96
ملحق رقم (02)	صورة شارل جونار الحاكم العام في الجزائر1900 1919	98
ملحق رقم (03)	جريدة: L'écho de Bougie	99
ملحق رقم (04)	جريدة: L'écho d'Alger	100
ملحق رقم (05)	جريدة: L'écho de Bougie	101
ملحق رقم (06)	جدول خاص بالجانب الاقتصادي للضرائب من 1904 إلى 1914	102
ملحق رقم (07)	جدول خاص بالقروض وتوزيعها حسب الاختصاصات بالاطار المدرس وتأسيس المدارس.	103
ملحق رقم (08)	جدول يبين عدد تلاميذ الجزائريين و المدارس و الأقسام من 1900 إلى 1910	104
ملحق رقم (09)	القرار 1905/03/18 قانو ن أصدره جونار في إطار حركة التنظيمات لتسيير المدارس الإسلامية	105
ملحق رقم (10)	صورة لجامعة الجزائر 30 ديسمبر 1909	106
ملحق رقم (11)	صور لواجهة وسطح البريد المركزي	107
ملحق رقم (12)	صور للرواق العلوي الخارجي والمدخل الرئيسي للبريد المركزي	108
ملحق رقم (13)	صور لأعمدة وتيجان المدخل الرئيسي وزخرفة سقف رواق المدخل	109
ملحق رقم (14)	صور لأحد أبواب المدخل الرئيسي والقاعة الرئيسية للبريد المركزي	110
ملحق رقم (15)	صورة أحد تيجان القاعة الرئيسية للبريد المركزي	111
ملحق رقم (16)	صورة سقف رواق القاعة الرئيسية للبريد المركزي	112
ملحق رقم (17)	صورة القبة الرئيسية للبريد المركزي	113
ملحق رقم (18)	صور الجبس المنقوش بالبريد المركزي	114
ملحق رقم (19)	صورة خزف البريد المركزي	115
ملحق رقم (20)	صورة لختم شارل جونار	116
ملحق رقم (21)	جريدة المبشر	117
ملحق رقم (22)	جريدة الجزائر	118
ملحق رقم (23)	جريدة كوكب إفريقيا	119
ملحق رقم (24)	جريدة الحق	120
ملحق رقم (25)	جريدة الفاروق	121
ملحق رقم (26)	جريدة ذو الفقار	122